

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٤٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الخامس - العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة .

٢ - مرسوم رقم ٧٧٩٦ بنقل اعتمادات من بنود موازنة سنة ١٩٤٦ إلى بنود أخرى .

٣ - مرسوم رقم ٧٤٢٧ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٥ .

٤ - المناقشة بصورة عامة في موازنة سنة ١٩٤٧ .

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية أمين السر السيد محمد العبود. وتغيب السادة: كاظم الخليل، إميل لحود، خليل أبو جوده، رشيد بيضون، سلميان العلي، عادل عسيران، دركالوستان، يوسف اسطفان. واعتذر السادة: يوسف ضو، إبراهيم حيدر، أيوب تابت، كميل شمعون، محمد الفضل، أحمد الحسيني.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، صبري حماده نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية، عبد الله اليافي وزير العدلية ووزير المالية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والمغتربين، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة، مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة:

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. والآن ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم

٧٧٩٦ والقاضي بنقل اعتمادات ١٧٩٥٠٦٠ ليرة لبنانية من بعض بنود موازنة سنة ١٩٤٦

الماضية إلى بنود أخرى في الموازنة بنفسها ومشروع القانون.

فتلا الكاتب تقرير اللجنة المالية ومشروع القانون التاليين:

تقرير اللجنة المالية البرلمانية

عن مشروع القانون المربوط بالمرسوم عدد ٧٧٩٦

تاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

اجتمعت اللجنة المالية النيابية في الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ودرست مشروع القانون المربوط بالمرسوم عدد ٧٧٩٦ تاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ والقاضي بنقل اعتمادات قدرها ١٧٩٥٠٦٠ ليرة لبنانية من بعض بنود موازنة سنة ١٩٤٦ إلى بنود أخرى في الموازنة نفسها. ألخ...

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه حول الموازنة العامة سنة ١٩٤٧.

حميد فرنجيه:

سوف لا أطرق موضوع الموازنة بصورة عامة، لكن أغتنم فرصة درس الموازنة العامة في المجلس لألفت نظر الحكومة والمجلس إلى إصلاح عام شامل تطلبه البلاد ويتمناه المجلس ويرغب فيما لو أتت الحكومة إليه بهذه القضية.

عنيت بهذه القضية الإصلاح الإداري. لقد سمعتم ضجارت حول هذا الإصلاح، ووصف المصلحون بعض العلاج وقد اتفق الجميع على أن الإصلاح الإداري لا يمكن أن يتم الا بإصلاح الموظف اللبناني. نحن أمام حالة اجتماعية ومالية، فكلنا يشكو من كثرة الموظفين وتشكو من قلة الموظفين الذين يمكن أن يعتمد عليهم. نعم نشكو من قلتهم ولا أعيد ما قيل في المجلس أكثر من مرة في هذا الصدد، وإني أذكر أن معالي وزير العدلية والمالية قام عدة مرات بإحصاءات دقيقة عن نسبة أجور الموظفين فبلغت ما يقرب من نصف الموازنة أو أقل من النصف ببعض الشيء. وإذا بقينا على الحالة الحاضرة لما أمكنا في المستقبل أن نجعل هذه الآلة التي تسمى الدولة تمشي بخطى منتظمة. فكل شيء في الدولة يطلب من الوزير وأظن أن معالي الوزراء يقروني على أنه عوضاً من أن يوجه، يتدخل بالأعمال ويسيرها وهذا ليس من اختصاصه في شيء.

لقد قلت سابقاً وأكرر القول بأن على الوزير أن يوجه توجيهاً أما تنفيذ الأعمال فهي من اختصاص الموظفين الإداريين وليس على الوزير سوى الإشراف وتحمل المسؤولية تجاه المجلس.

كلنا يعلم أن هناك داء وأن الداء هو في كثرة الموظفين والداء هو في قلة الموظفين الذين يمكن أن يعتمد عليهم. ولكن تتساءلون ما هو الدواء لهذا الداء. إنني أعتقد أننا الآن في دور تطور من جميع نواحي حياتنا العامة، وأنه يجب علينا أن لا نبدأ بالاختبارات بل يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الاختبارات التي جرت عند سوانا وهذه الحالة طرأت على كل دول الأرض فوجدوا أنفسهم تجاه كثرة الموظفين وقلة موظفين من أصحاب الكفاءة كما هي الحالة عندنا فعاالجوا هذه القضية بالطرق الآتية:

بأنه لا يمكن أن نأمل بأن نجد موظفاً كفوءاً طالما أننا لا نحسن اختياره، وأنه لا يمكن أن يكون عاملاً مفيداً ونشطاً في الدولة إلا إذا ضمن له الأجر الحسن والتشجيع للقيام بواجبه. وأنه لا يمكن أن تبقى معنوياته مكفولة إلا إذا أمن بدوره من شفاعته أو وساطة لكي يصل إلى حقه.

تجاه هذه الحقائق أطلب من الحكومة، وقد سبق لي أن تقدمت بمثل هذا الطلب، أن تدرس على ضوء العلم والاختبار، وليس كما درس غيرنا من الحكومات السابقة مع الموظفين الحاليين، بل أن تستعين بالأخصائيين، ويوجد لهذه القضايا أخصائيون، لكي تأتينا بمشروع عام شامل للإصلاح الإداري في الدولة. وإني منذ الآن أتبه إلى بعض النقاط الهامة التي أقرتها بعض الدول:

١ - إنه لا يوجد عدد نسبي بين معاشات الموظفين المدنيين وبين أرقام الموازنة. أي لا يجوز أن تتجاوز معاشات ومصارفات الموظفين المدنيين أكثر من ١٠ أو ١٢ بالمائة من مجموع الموازنة العامة.

٢ - لا يمكن أن يؤتى بالموظف إلا بموجب امتحان عام يعين فيه درجة العلم التي تطلب منه.

فلا يطلب مثلاً من كاتب المحكمة ما يطلب من مدير العدلية.

٣ - إن الموظف عندنا يمكنه أن يبلغ سن التقاعد ولا يأتي إلا أعمالاً بسيطة ولا يخضع لأي تفتيش أو مراقبة. وعلى هذا لا يجب أن يرقى هذا الموظف إلا بقدر ما يستحق.

فعلينا تعيين هيئة فاحصة دائمة يكون على رأسها رجل منصبه يوازي منصب رئيس محكمة في الاستئناف، لأن على ضمير هذا الرجل يتوقف انتظام موظفي الدولة. وأن تكون هيئة تفتيش مستقلة يؤمن لأعضائها المعاش الكافي.

أما وقد أخذتم يا دولة الرئيس على أنفسكم تجديد الماضي فإني ألفت نظركم لهذه الأمور. أنا لا أطلب أن تطرحوا منذ الآن ألوف الموظفين في الشارع ولكنني أطلب أن تعدوا العدة لكي يكون عندنا هيئة موظفين أكفاء ولو بعد ١٥ عاماً.

وأظن أن حضرة الزملاء يلحون معي بهذا الطلب على أن تأتونا قريباً بمشروع عام لتنظيم الإدارة في هذه الدولة.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف سالم.

يوسف سالم:

إن هذه الموازنة الموضوعة بين أيديكم، هي موضوعة كما كانت توضع كل الموازنات التي أتت منذ ٢٥ سنة وهذه الموازنات كانت خالية من كل الإجراءات المتعلقة بثبات النقد والتوازن التجاري والاقتصادي التي كانت مبنية على التوازن في فرنسا.

أما الآن وقد تقلص آخر شبح من الانتداب عن هذه البلاد فيجب علينا أن نهتم بأنفسنا بهذه الأمور. أما ثبات النقد فلا يتعلق بقوة التغطية بل هو مرتبط على التوازن الاقتصادي والتجاري والصناعي وليس كما يزعم البعض، وله من جهة أخرى علاقة بالتوازن السياسي وهذا ما لا أتطرق إليه الآن. فيجب علينا أن نحقق هذا التوازن إذا شئنا أن يكون لنا نقد ثابت وهذا ممكن تحقيقه بالوسائل التالية:

١ - لا يجب أن نبني موازنة المصارفات على التقدير وأن لا نوجد لأنفسنا واردات على أساس المصارفات المبنية على التقدير أيضاً.

٢ - قضية تهريب الرساميل اللبنانية إلى الخارج: إن هناك كثيرين حصلوا على المبالغ الطائلة من النقد النادر. فبدلاً من أن يستوردوا بها بضائع أو دعوها في المصارف الأجنبية فضعف نقدنا. فيجب على الحكومة أن تحقق مع الذين حصلوا على النقد النادر لتعرف مصير المبالغ التي قبضوها وأعتقد أن على وزارة المالية مراقبة هذه الأعمال.

٣ - وهناك ناحية أخرى تثير الاهتمام وهي أسعار المواد الضرورية ونسبتها مع أسعار البلدان المجاورة. لقد ذكرت سابقاً أن أسعار المواد الملتهبة كالبنزين والمازوت والسيمنت وغيرها لا يجب أن تزيد على أسعار هذه المواد في البلدان المجاورة.

ثم رسوم الجمارك، لا يجوز أن تكون عندنا ٤٠ أو ٥٠ أو ٦٠ بالمئة بينما هي في البلدان المجاورة كشرقي الأردن وفلسطين ١١ بالمائة هذا ما ينقص مواردنا ويساعد على التهريب ويجرم البلاد رسوماً طائلة ويقضي على تجارتها.

٤ - وهناك قضية تتعلق بالأسهم الأجنبية، يوجد لبنانيون يحملون أسهماً أجنبية يدفعون منها ضريبتين في لبنان وفي فرنسا وهذا أمر لا يجوز مطلقاً. لأنه يجب على اللبناني الذي يحمل أسهماً أجنبية أن يدفع عنها ضريبة في لبنان وأرجو من وزير المالية أن يهتم بهذه القضية ويحول دون تسرب قسط كبير من أموالنا إلى الخارج بهذه الطريقة.

قلت إن النفقات في الموازنة يجب أن تبنى على الواردات ولا بد لي أن أذكر أننا نحن الدولة الوحيدة بين الدول التي ليس لها ثروة عقارية لذا أنه الحكومة إلى هذا الأمر. وكنت أتمنى عندما باشرت الحكومة باستملاك أرض المطار لو أنها استمكت الأراضي المحيطة به مع أنه كان بإمكانها أن تقتني مثل هذه الثروة وتستعين بها لتعزيز الواردات.

هذا ما أردت أن أعرضه بصورة ملخصة على الحكومة ولا يسعني في النهاية إلا أن أقدر الجهود التي بدأت الحكومة تبذلها فيما يتعلق بتخفيض غلاء المعيشة. وليسمح لي دولة الرئيس بأن أقول بهذه المناسبة إن تخفيض الضرائب والرسوم لا يكفي وحده لتخفيض مستوى غلاء المعيشة فمن الواجب أن تقدم الشركات على انزال

أسعارها الأساسية لأنها مرتفعة إذ لا يجوز أن تبيعنا طن المازوت بسعر ١٢٥ ليرة بينما يباع في فلسطين بسعر ٦٠ ليرة. إذن يجب أن يتم العمل مع الشركات لتخفيض أسعارها في الأساس لتصبح معادلة لأسعار البلدان المجاورة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الوزارة:

أرجو زميلي حضرة وزير المالية أن يترك لي الإجابة ولو بكلمة واحدة على كلام الزميل يوسف سالم. سيدي، لقد تفضلت وقلت إن الموازنة لا تبنى على التغطية بل على ما يسمى التوازن الاقتصادي التجاري والصناعي والزراعي وربما السياسي وهذا أمر بديهي نوافقكم عليه وقد بدأنا منذ أسابيع نعمل حتى نصل إليه في المستقبل.

وهذه الموازنة قد بنيت كغيرها من الموازنات السابقة لأنها قامت والموازنات التي سبقتها بأوقات ليست طبيعية ولم تتمكن الحكومات من إجراء أي جديد بها. أما ما قاله حضرة الزميل من أن النقد النادر هو سبب بقاء الرساميل الكبرى خارج البلاد فهذا ليس هو السبب الحقيقي بل سبب بقاء هذه الرساميل خارج البلاد راجع إلى الوقت الذي سمح به لأهل البلاد أن يتاعوا ما يشاؤون من الليرات الاسترلينية وعندئذ فقط ذهبت الليرات وعند سوريا ولبنان ٧٠ مليون ليرة استرلينية موجودة في الخارج. وعندما أرسلت هذه الرساميل بحجة الخلل حجزتها الحكومات ولا تسمح بإعادتها إلا ببضائع القسم الأكبر منه كمالي والقسم الآخر لا يلزمنا.

لقد تكلمت عن ضريبة الجمارك وقلت إنه يوجد بعض ضرائب شديدة وخصوصاً إذا قابلناها مع الضرائب الموجودة في بلاد أخرى فبالمناسبة يسرني أن أقول لكم إن مجلس المصالح المشتركة يبحث الآن مسألة الضرائب الجمركية الجديدة أما مسألة الأسهم فهناك مفاوضات جديدة لإيجاد حل لها.

أما قضية الثروة العقارية فمن طريقة استملاك بعض العقارات ستشكل نواة للثروة العقارية أما المازوت فأنا قلت في جلسة سابقة بأننا سوف لا نكتفي بتنزيل الرسوم فقد أنزلت الحكومتان السورية واللبنانية ما يمكن إنزاله من الرسوم ولكننا اتصلنا بالشركات لتخفيض هي من جهتها ما يجب أن تخفضه.

أما ما تفضل به الزميل حميد فرنجيه من الملاحظات القيمة فإننا كلنا نوافقه عليها نواباً وحكومة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد العبود.

محمد العبود:

جرت العادة في أثناء بحث الموازنة أن يبدي الخطباء ملاحظاتهم. وكلنا نأتي ببعض الملاحظات ونبين الدواء للداء الذي نعينه وهذا الداء هو موجود في جميع الدوائر الداء والدواء موجودان في المجلس وفي الحكومة أيضاً فمتى أصلحنا أنفسنا نضطر الجميع للإصلاح.

يشكو البعض من إهمال الموظفين فلا يعتمد هؤلاء إلا على الوساطات في التعيين والترقية. فأني نائب لا يراجعه أفراد منطقته يطالبونه بمسائل قانونية أو غير قانونية فيضطر لأن يطالب الحكومة وربما اضطر الوزير لأن يجاري بعض هذه التيارات وإني أرى فريقاً كبيراً من الزملاء الكرام يطالبون الحكومة بالإصلاح فعلى كل فرد من الأمة أن يصلح نفسه ولا يسمح لنفسه بالمداخلة إلا بالأعمال القانونية.

أما القضية الاقتصادية بالنسبة للموازنة فقد تفضل دولة رئيس الوزارة وأعطانا براهين حسية لتخفيض غلاء المعيشة. أما قضية الكمارك فهي قضية حساسة لمستقبل البلاد الاقتصادي إذ لا يمكن لهذه البلاد أن تعيش بصورة تجارية إلا إذا كانت رسوم الجمارك توازي في الحد الأعلى الرسوم في البلاد المجاورة بهذه الطريقة يمكن المراحة المشروعة خصوصاً بعد شراء الخط الحديدي والمراحة التجارية مشروعة فلا يمكن إلا أن تكون حرة وعندئذ يمكن للشعب اللبناني أن يكافح لأن عنده الفكرة التجارية متأصلة من قديم الزمن.

أما قضية الرسوم فقد تكلم بعض الزملاء بخصوصها. وقد استفادت الشركات من زيادتها فرفعت الأسعار ولعلها بعد هذا التخفيض تحفض هي أسعارها.

أما قضية الموازنة ففي كل سنة تأتي الحكومة بأعذار بخصوصها ونحن نعلم أن الإصلاح لا يمكن أن يأتي في سنة واحدة ولكي يجب أن تكون هناك فكرة الإصلاح وتعمل الحكومة لها ولو اقتضى الأمر أن يكون ذلك بعد عشر سنوات حتى نتوصل إلى وضعية سياسية على أساس متين وهذا ما أعتقد أن الحكومة صائرة إليه إنشاء الله.

الرئيس: الكلمة للزميل جورج عقل.

جورج عقل:

سيدي الرئيس، أيها السادة،

درس الموازنة يعطي النواب فرصة سانحة لدرس حالة لبنان العامة وللتعليق على مختلف المسائل المالية والإدارية والاقتصادية والسياسية في جو الصراحة والوضوح.

أجل، إن الدفاع عن مصالح الشعب لمناسبة درس الموازنة هو من أقدس واجبات النائب ففي كل عام ولهذه المناسبة نستعرض السياسة العامة ونوجه النقد إلى مواطن الخلل وندافع عن الشعب المكلف ونطالب بالإصلاح. وإنه ليؤسفنا أن نقول بأن معظم صيحاتنا باسم حقوق الشعب ذهبت كصرخة في واد، وتعاقت الحكومات ونثرت الوعود دون أن يتحقق منها إلا النذر القليل.

وإني مضطر بأن استعرض تشكيلة متنوعة من الشؤون والشجون لأن درس الموازنة في آخر مرحلة من أيام هذا المجلس هي خير مناسبة للتذكير، وللإصرار أيضاً على الحق الصريح.

وأول قضية نرسل بشأنها التذكير من على منبر هذه الندوة هي قضية ظن البعض أن كتابها قد طوي مع أننا لها بالمرصاد.

قضية المراسيم الاشتراعية النائمة

هذه القضية هي قضية المراسيم الاشتراعية النائمة التي أصدرتها الحكومة في عام ١٩٤٤. فقد أعطينا الحكومة هذا السلطان لمدة شهر ينتهي بنهاية شهر آذار سنة ١٩٤٤. وجرى تبادل الكتب الرسمية بين وزير مالي سوريا ولبنان تأكيداً لأن ليس لمجلس المصالح المشتركة سلطة الاشتراع، بل للمجلس النيابي وحده حق التشريع. فلا أدري لماذا دفنت هذه المراسيم في المجلس ولم تعرض على النواب لأخذ موافقتهم عليها حسب الأصول! إن هذا ليس بناتج عن إهمال أو تردد وإنما هو دفن مقصود. فما وراء هذا يا ترى؟

هل ينكرون على هذا المجلس أنه السلطة الاشتراعية الوحيدة التي ليس فوقها سلطة.

فما دامت حكومة لبنان لم تملك ولا تملك بعد ٣١ آذار سنة ١٩٤٤ سلطة إبرام وإصدار القوانين وطالما أن مجلس المصالح المشتركة هو دائرة حكومية سورية لبنانية لإعداد القوانين - كما أوضح صراحة في مناقشات اتفاقية المصالح المشتركة وكما وضع ذلك في الرسالتين المتبادلتين بين وزير مالي البلدين، لذلك يكون كل عمل له صيغة ومفعول القانون لغواً لأنه لم يقترب بموافقة السلطة التشريعية اللبنانية الشرعية الوحيدة التي ليس فوقها وليس يحدها أية سلطة تملك حق الاشتراع.

وقد ذكرت في الماضي فلم ألق جواباً يفسر هذا «الدفن» المزمع المتعل الذي طال أمده ثلاث سنوات كاملة وهو افتئات يمس استقلال لبنان التام.

فهل يريد أن ينهي مجلس النواب ولايته ويترك وراءه هذه المشكلة التي لا تتعكس مع واجب وغيره المجلس النيابي على سلطاته التشريعية.

إني أنتظر إيضاحاً لهذه القضية من جانب المجلس والحكومة..

حرمان الشعب من حق انتخاب البلديات

تعاقبت الحكومات وتكررت الوعود لإجراء انتخابات البلدية والهيئات الاختيارية وأنه ليؤملنا حقاً أن يسجل التاريخ بأن مجلس النواب قد حجب عن الشعب حقه بانتخاب هيئاته المحلية وجعل مصالحه الحيوية وحقوقه وأقدس حرياته بالاعتراض، معلقة ومنوطة بسلطات القائمقام الذي أضاع على البلديات مصالحها الحيوية وأنفق أموالها دون ما رقيب أو رادع فهل يجوز أيها السادة أن يقوم القائمقام بإدارة شؤون ومالية وأعمال ست بلديات بأماكن متباعدة في قضائه فوق أعمال وظيفته؟

إن حق الانتخاب هذا هو للشعب وكان قد علق وأجل بسبب ظروف الحرب فما هو عذر الحكومات والمجلس في حرمان الشعب من ممارسة حقوقه واختيار بلدياته ومختاربه. إن سياسة فرض الإرادة بأنفسها الشعب اللبناني وإننا نسجل على الحكومة وعلى المجلس تعمد حرمان المناطق والمدن من أقدس حقوقها الديمقراطية التي بذل العالم لأجل صيانتها ما بذل من القرابين والضحايا.

قضية تعويضات متضرري الحرب

وهناك قضية ثالثة تكرر الوعد عبثاً بشأنها وهي قضية تتصل بمصالح الشعب الحيوية مباشرة. وتهم ثلاثماية ألف لبناني تضرروا بأرواحهم وأرزاقهم، وهم لا يزالون ينتظرون أن تبر الحكومة بوعدها نحوهم وأن تسدد دينهم الذي استقر بذمة الحكومة والذي سبق لها أن دفعت جزءاً منه، فماذا تنتظر لتدفع الباقي؟ إن هذه الشكوى ترد إلى مجلس النواب والحكومة. كما أن الصحافة تردد باستمرار نداءات المتضررين في محافظات الجنوب وجبل لبنان وبيروت وهي طافحة بالاستغاثة والشكوى.

ويؤلمنا أن نرى الحكومات لا تعطي هذه القضية الشأن الذي تستحقه فالقضية تؤجل وتسوف وتعالج بالوعود والأقوال المعسولة، لكن التعويضات لا تصفى ولا تدفع. فمتى تحل هذه القضية اللبنانية البحتة؟

أيها الحكام، أيها النواب، قد أجمعت أغلبية قانونية في هذا المجلس على المطالبة لدفع دين الشعب، فالحكومة لا تمهل الشعب إذ كان مديناً لها لضريبة فعلى الحكومة أن تسدد هذا الحق ولا فرق عند الشعب المتضرر من أية جهة يؤتى بالمال: أمن الاحتياطي أم من ضريبة فوق العادة أم من المناطق التي لم تضرر أم من أموال الأعداء. فهذه قضية شعبية أخرى ينهي المجلس مدته قبل أن يحلها، ودون أن يفرنها بالنتيجة الطبيعية العادلة وهي دفع التعويضات حالاً لأصحابها وهذه التعويضات حددتها وقدرتها محاكم مخصوصة في عهد رئاسة الرئيس النقاش، وهي حقيقة فما على الحكومة إلا أن توطد العزم على دفع الحق لأصحابه.

في الموازنة الجديدة والضرائب الثقيلة

إن ظاهر الموازنة يحمل على الظن أنها أفضل من التي سبقتها مع أن الواقع هو على عكس ذلك فهي كأخواتها روحاً ونصاً وإسرافاً هي موازنة رواتب بلغت فيها الضرائب غير المباشرة نحو خمسة وثلاثين مليوناً من الليرات بينما هذه الضرائب لم تتجاوز في الأعوام الثلاثة الاثني وثلاثين مليوناً.

وهكذا نرى حكومات لبنان لا تأخذ بنصائح المؤتمر الاقتصادي الدولي للشرق الأوسط الذي أوصى الحكومات بإلغاء الضرائب غير المباشرة لأنها غير مستقرة ولأنها غير عادلة في التوزيع فهي تصيب في معظمها الطبقات الفقيرة.

كما وأننا نلاحظ بأن صيحاتنا في السنوات السابقة لم تقنع حكومة لبنان بعد للإقلاع عن هذا النوع من الضرائب.

تبغ الفقير

إن ما خفض من الضرائب غير المباشرة لا يكفي فلا بد من تخفيض أسعار التبغ المعد لاستهلاك الفقير مثل الطاتلي والبافرة وغيرها من الأصناف التي يستهلكها عادة الفقير، فهذا التبغ للفئات الفقيرة يجب تخفيض سعره ولو تدنت موارد الدولة مقداراً لا يقل عن خمسين بالمائة.

رسم الدعاوي الصغيرة

كما وأن الرسوم القضائية عن الدعاوي الصغيرة يجب أن تخفض حتى لا يكون ثمن العدل غالياً وفاحشاً لدرجة تحول دون سعي الفقير وراء تحصيل حقه لضيق ذات يده.

الملح

والمالح هو في معظمه من مشتريات الفقراء الذين يأكلون خبزهم عرق جبينهم فهذا الملح يجب أن يخفض سعر الكيلو الواحد إلى ١٥ غرشاً بدلاً من تخفيضه من ٢٥ إلى ٢٠ غرشاً.

الضرائب المباشرة

وأما بخصوص الضرائب المباشرة فمن المؤسف أن تكون مداخيل ضريبة الدخل ثلاثة ملايين ونصف من الليرات مع أن هذه الضريبة يجب أن تصبح الضريبة الموحدة الأولى والأخيرة وتكون بمثابة عامود فقري في عائدات الدولة لأن هذه الضرائب قد فرضت على كل دخل ولتناسبة هذا الدخل فهي عادلة في حد ذاتها وهي عادلة في مقدارها وتوزيعها.

فالذي نلاحظه هو أن هذه الضريبة هي أبعد من أن تكون في الطريق السوي فالدولة لا تحصل من المداخيل الكبيرة للبيوتات الكبرى سوى عشر ما يجب تحصيله لأن الرقابة غير مجدية ويجتمع علماء الاقتصاد على الجزم بأن سبب هذا الخلل هو وفرة عدد المكلفين وهذا يوصلنا إلى نقدنا التالي لهذا القانون. فجميع طبقات الشعب الفقيرة والمتوسطة طالبت بأن يشمل الإعفاء من كل ضريبة مبلغ دخل الثلاثة آلاف ليرة بدلاً من الألف وثمانماية ليرة. فهذا هو معدل الإعفاء لمداخيل الفقراء والمتوسطين لدى جميع بلدان الشرق الأوسط. في مصر وفلسطين والعراق وسوريا، فجدير بنا أن نرفع المبلغ المعفى من الدخل إلى ثلاثة آلاف ليرة فيفلت من الفرض عدد من صغار المكلفين الفقراء الذي يوجب العدل إعفاءهم وهكذا تتمكن الدوائر المالية من مراقبة كبار المكلفين حتى تكون مداخيل هذه الضريبة أكثر من خمسة عشر مليوناً من الليرات تحملها الذين ربحوا وأثروا وتاجروا، فدفعوها عن طيبة خاطر على النحو المتبع لدى جميع الشعوب الراقية.

ضريبة التعداد على الماعز

وهناك ضريبة موروثة أخرى جائزة يجب إلغاؤها رحمة بالفلاح اللبناني المعدم الفقير وتشجيعاً للزراعة وهذه الضريبة هي ضريبة التعداد.

إن هذا الحيوان هو نفحة خير على لبنان الذي يستفيد منه الشعب استفادة كبرى من لحمه وألبانه وأصوافه وجلوده وسماده.

وهذا الحيوان رافق تاريخ لبنان منذ أقدم العصور، فهناك عشرات الألوف من اللبنانيين القرويين الذين وقفوا العمرهم وأولادهم على تربية هذا الحيوان النافع وغيرهم يعنون بتربية الأغنام والأبقار.

فضريبة التعداد هي ضربة قاتلة لهذه الفئة من المزارعين، مع أن مجموع ما يجمع من هؤلاء الرعاة والفلاحين

لا يزيد عن مائة وخمسين ألف ليرة سنوياً.

إن هذا المورد الزراعي يهدد بالزوال لأن الفلاح تهرباً من دفع الضريبة يغني ويبيع طروشه، وهكذا تسير الشاة والأغنام والأبقار بطريق الانقراض. ولهذا نطلب إلغاء هذه الضريبة الجائرة.

إلى اللجنة المالية

إن اللجنة المالية في هذا المجلس درجت على التأييد والتصديق فنحن نناشدها ونناشد معالي وزير المال لتعديل الضرائب الجائرة وإلغاء ضريبة التعداد للأسباب التي أوردناها.

فجدير باللجنة أن تعدل وتبدل لمصلحة الشعب لأن المناقشة العلنية في المجلس لا تفسح المجال للتعديل والتبديل في الأرقام والضرائب بصورة مرتجلة.

أما نصحننا في ختام هذه الكلمة، نصحننا إلى كل حكومة لبنانية فهو أن يعتمد لبنان بالقول المأثور: «مد رجلك على قدر بساطك» وعلى هذا يجب الاقتصاد في النفقات وإلغاء برامج الحفلات والبعثات الكبيرة العدد والوافرة النفقات والقليلة النفع.

إن الموازنة الحالية لا تزال تحمل الشعب اللبناني عبئاً ثقيلاً. ولهذا نحن لا ننظر إلى الموازنة نظرة موافقة والسلام عليكم».

الرئيس: لدى الرئاسة من طالبي الكلام السادة: أديب الفرزلي، الدكتور جميل تلحوق، صائب سلام، ومحمد المصطفى. والآن أرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر غد الأربعاء لمتابعة المناقشة في الموازنة بصورة عامة، وهي الجلسة الأخيرة للمناقشة ومن ثم نبدأ بدرس بنود الموازنة.
(في تمام الساعة السادسة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

محمد العبود

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - انتخاب ثلاثة أعضاء للجان العدلية والخارجية والمالية.

٣ - متابعة المناقشة العامة في موازنة سنة ١٩٤٧.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتغيب السادة: كاظم الخليل، إميل لحد، بطرس الخوري، جميل تلحوق، خليل أبو جوده، رشيد بيضون، عادل عسيان، عبد الحميد كرامة، علي العبد الله، مارون كنعان، يوسف اسطفان. واعتذر السادة: إبراهيم حيدر، أيوب ثابت، يوسف كرم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية ووزير المالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة، مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. والآن قبل البدء بمتابعة المناقشة في الموازنة بصورة عامة، أرجو أن يقدم المجلس على انتخاب أعضاء للمراكز الشاغرة في اللجان. لنباشر بانتخاب عضو للجنة العدلية بدلاً من السيد عبد الله اليافي.

(فطاف الحاجب بصندوق الاقتراع ونادى الكاتب على النواب بالأسماء فكانت النتيجة التالية):

عدد المقترعين ٣٢

عدد الأوراق ٣٢

نال السيد أحمد الحسيني ٣١ صوتاً

نال السيد محمد بيضون ١ صوت

الرئيس: أعلن انتخاب السيد أحمد الحسيني عضواً للجنة العدلية فأهنته. والآن لنباشر بانتخاب عضو للجنة الخارجية.

(فطاف الحاجب بصندوق الاقتراع ونادى الكاتب على النواب بالأسماء فكانت النتيجة التالية):

عدد المقترعين ٣٢

عدد الأوراق ٣٢

نال السيد جورج زوين ٢٨ صوتاً

نال السيد محمد مصطفى ٢ صوتين

نال السيد رياض الصلح ١ صوت

نال السيد فريد الخازن ١ صوت

الرئيس: نال السيد جورج زوين ٢٨ صوتاً لذلك أعلن انتخابه عضواً للجنة الخارجية فأهنته. والآن لنباشر بانتخاب عضو للجنة المالية.

(فطاف الحاجب بصندوق الاقتراع ونادى الكاتب على النواب بالأسماء فكانت النتيجة التالية):

عدد المقترعين ٣٢

عدد الأوراق ٣٢

نال السيد يوسف الهرابي ٢٢ صوتاً

نال السيد نقولا غصن ٩ أصوات

نال السيد عبد الغني الخطيب ١ صوت

الرئيس: نال السيد يوسف الهرابي ٢٢ صوتاً لذا أعلن انتخابه عضواً للجنة المالية فأهنته. والآن نتابع المناقشة بصورة عامة في الموازنة. الكلمة للسيد فيليب تقلاً.

فيليب تقلاً: سؤال موجه لمعالي وزير الأشغال العامة يتعلق بأمر طارئ وهو مسألة استملاك الأراضي والعقارات المعدة للمطار: إن وفداً من أصحاب الأملاك والأراضي جاء يشكو محتجاً وقد لا

يكون الحق بجانبه ولكن وددت أن أسمع الحكومة ما يزعمون وأن أسمع من الحكومة ما يطمئن الناس إلى أنهم واصلون إلى حقهم.

يقول أصحاب تلك الأراضي أن اللجنة التي أنيط بها تخمين الأملاك لم تشكل ولم يمثلوا فيها مع أن القانون ينص على وجوب تعيين أعضاء من أصحاب الأملاك في هذه اللجنة.

فأسأل الحكومة هل هي مستعدة لتشكيل هذه اللجنة أم لا وهل هي مستعدة أيضاً لتعيين أعضاء فيها من أصحاب الأملاك؟ مع الإشارة إلى أن هذه الأملاك هي زراعية ومشجرة ويجب أن يكون في اللجنة اختصاصيون في الزراعة ليقدروا ثمن الأشجار حق قدرها. لأن التخمين إذا جاء عادلاً فإنه يجيء في صالح الحكومة والشعب معاً إذ إنها تريح نفسها من الاعتراضات في المستقبل.

فإلى هذه المسألة ألفت نظر معالي وزير الأشغال العامة وأرجو من معاليه الإجابة على سؤال ليطمئن الناس إلى هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: أريد أن أقول كلمة تضع حداً لكل ما يقال بقصد الدس: لقد تألفت لجنة وفقاً لنص القانون وفيها عضوان من أصحاب الأملاك في المنطقة وألحقت بها خبيرين مهندس من دوائر الزراعة ومهندس من الدوائر العقارية. وليطمئن أصحاب الأراضي إلى أن الحكومة ستعمل كل ما في وسعها لتعطي كل ذي حق حقه.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: كلمة أوجهها لمعالي وزير الأشغال العامة: إن الحكومة وعدت بتقديم مشروع إنشائي جديد وأصبح على كل لسان فهل للحكومة أن تفيدها عنه وعن الموعد الذي يمكن أن يصل به هذا المشروع إلى اللجنة المالية؟

رئيس الوزارة: فهمت من حضرة الخطيب أن الحكومة وعدت بهذا المشروع، فمتى وعدت؟

رفعت قزوعون: في جلسة سابقة.

رئيس الوزارة: من وعد به، إن الحكومة لم تعد بمثل هذا المشروع، وأنا أذكر جيداً ما قلت. قلت إن الحكومة تدرس مشروعاً إنشائياً جديداً يستهدف توفير مياه الشرب والري للمناطق التي هي بحاجة إلى ذلك وستقدم به إلى المجلس في هذه الدورة.

رفعت قزوعون: هل يمكن أن نسجل هذا الكلام وعداً على الحكومة.

رئيس الوزارة: قلت إن الحكومة تدرس الآن هذا المشروع ويمكنني الآن أن أعد بذلك.

الرئيس: لیتل تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ الحالية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

إن مشروع الموازنة قد أحيل إلى المجلس الكريم ضمن المدة المحددة في الدستور فيسر اللجنة المالية أن تسجل على الحكومة الجهود التي بذلتها خلال سنتين متتاليتين في سبيل تقديم مشروع الموازنة إلى المجلس في الموعد المذكور وقد شرعت لجنة المالية في درسه بانتظام ونشاط ودقة آملّة إنهاءه خلال الدورة العادية ولكنها توقفت عن متابعة العمل لسبب استقالة حكومة سعدي بك الملا حتى استلام حكومة دولة رياض بك الصلح التي تبنت المشروع مع بعض التعديلات شكلاً دون العمد إلى زيادة تذكر. فاللجنة تتقدم من مجلسكم الكريم بتقرير عام ليكن المشروع موضوع نقاش بصورة عامة قبل انتهائها من درس جميع فروعها.

ويسرها أيضاً أن تسجل عليها أن الفذلكة التي قدمت بها المشروع وهي أول فذلكة تضعها الحكومة نظرة عامة عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد. فتتحدث فيها عن الأسعار، والنقد المتداول والقطع النادر، والحركة التجارية، والميزان التجاري، والإنتاج الصناعي، والإنتاج الزراعي، وحركة الاصطيف إلى ما هنالك من الأمور التي تلقي ضوءاً على نشاط البلاد في الميادين التجارية والصناعية والزراعية ويا ليت الحكومة ضمنت الفذلكة أيضاً بياناً عما تنوي تحقيقه في نواح أخرى يهم المجلس الاطلاع عليها كالأشغال العامة، والتربية الوطنية، والزراعة، والصحة والإسعاف إلخ. . كما تفعل بقية حكومات العالم أثناء تقديمها الموازنة إلى البرلمان.

في الأسعار: استهلّت الحكومة فذلكتها بجدول بينت فيه الرقم القياسي للأسعار، فإذا بالرقم العام يرتفع من ١٣٤ في كانون الأول سنة ١٩٣٩ إلى ١٨٤٨ في حزيران سنة ١٩٤٦ بعد أن وصل إلى ١٠٨٨ في كانون الأول سنة ١٩٤٤. وقد نسبت الحكومة ارتفاع الأسعار خلال الحرب إلى عوامل شتى أهمها ازدياد النقد المتداول في البلاد، وصعوبة الحصول على القطع النادر والقيود المفروضة على التجارة في معظم بلدان العالم وارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية. وارتفاع أجرة اليد العاملة وازدياد نفقات الدولة إلخ. . ولكن سهى على بال واضعي الفذلكة أن هناك أسباب أخرى أدت إلى الارتفاع أهمها السياسة العوجاء التي درجت عليها الحكومات في الميدان الاقتصادي ومعالجتها القضايا الاقتصادية بتدابير كانت ترتجلها كل مرة ارتجالاً بدون أن يكون لها برنامج معلوم تسعى إلى تطبيقه فقد كنا نرى الحكومة يوماً تطبق المرسوم الاشتراعي الشهير رقم ١٨٩، ثم تعدل في اليوم الثاني عن تطبيقه وكنا نراها أحياناً تعيد فرقة المكافحة إلى الوجود وتجردها على الأسواق، ثم تحلها بعد أسابيع أو تطلب إليها أن تتوقف عن الملاحقة وكنا نراها تارة تستولي على قسم من البضائع المستوردة وتبيعها من بعض الفئات، ثم تعدل عن هذا التدبير وتطلق حرية الاستيراد والبيع. وقد كان من نتائج هذه السياسة أن السوق أمست في حالة من البلبلة وعدم الاستقرار ساعدت كثيراً على ارتفاع الأسعار، لأن التجار - وقد باتوا غير مطمئنين إلى غدهم - أخذوا يسعون بشتى الوسائل إلى جلاء الأرباح الطائلة تحسباً للمستقبل.

إن بعض الأسباب التي أوردتها الحكومة على جانب من الأهمية والحقيقة تأثر كتغيير التجارة بالخارج وصعوبة الحصول على النقد النادر وزيادة النقد المتداول المسبب من الجيوش والحرب ومع هذا فبإمكان الحكومة تخفيف موجة الغلاء وإيجاد علاج موضعي يوضع ميزان عادل من الضرائب على الصادر والوارد على ضوء حاجة البلاد. وبإمكان لبنان البلد الصغير إذا استعمل ما استحصل عليه من نقد نادر بصورة منظمة ومراقبة استيراد فعالة للذين يحصلون على هذا النقد مع مراعاة الأهم على المهم فيما تحتاج إليه البلاد وتقديم الضروريات على الكماليات وقد حاولت الحكومة السابقة محاربة الغلاء بتدابير اتخذتها وتدابير اقترحت اتخاذها في مشروع قانون الموازنة لتخفيض نفقات الدولة، وتخفيض بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر، ووعدت بتوزيع القطع النادر على أسس جديدة وإطلاق حرية بيع القمح والشعير إلخ.

على أن الحكومة الجديدة لم تكتف بهذه التدابير، بل استهلكت عهداً بتدابير أخرى منها تخفيض أسعار القمح والدقيق، وتقريرها إلغاء الرسوم عن المازوت إلغاء تاماً وكانت الحكومة السابقة قد قررت تخفيضها إلى النصف، وتخفيض الرسوم عن البنزين والبترول تخفيضاً جدياً، وتخفيض سعر التراب من ٧٦ ليرة إلى ٦٠ ليرة للطن إلى آخره.

ومع اعتراف اللجنة بأهمية الخطوة التي خطتها الحكومة السابقة وبخطورة التدابير التي حققتها الحكومة الحالية ومع ثنائها على الجهود التي بذلت في سبيل تخفيض نفقات المعيشة، فإنها تلفت نظر الحكومة إلى أن الشرط الأول من شروط النجاح في هذا الميدان هو تنسيق علاقاتنا الاقتصادية مع سوريا، فإنه لا يجوز مثلاً أن يستورد جيراننا برتقالاً من الخارج، بينما لبنان ينتج من هذا الصنف كميات تكفي البلدين، ولا يجوز كذلك أن يمنع لبنان تصدير صنف من الأصناف بينما سوريا تجيزه.

وهناك شرط ثان هو وجوب تنسيق العلاقات بين مختلف الوزارات التي تهتم على شؤون البلاد الاقتصادية، فلا تتخذ وزارة المالية مثلاً تدبيراً يكون له ذيول اقتصادية بدون استشارة وزارة الاقتصاد الوطني ولا تبت وزارة الاقتصاد الوطني في أمر له علاقة بالإنتاج الزراعي بدون الرجوع إلى وزارة الزراعة ولا يستقل المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بدراسة التعرفة الجمركية بدون الاتصال بالوزارات التي يهملها الأمر. فإن هذا التنسيق حيوي للبلاد. ولو وجد قبل الآن لما وقعت الحكومات في الأخطاء التي لمسها الجميع، ولما وصلنا إلى الحالة التي نشكو منها.

والشرط الثالث زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، وإنماء الاصطيف وإحياء موارد لبنان الرئيسية. فالإنتاج الصناعي مهدد في لبنان من الخارج، فعلى الحكومة أن تعير هذه الناحية الأهمية برواج الصناعة اللبنانية والحيلولة دون مضاربتها بالصناعة الخارجية على قدر الإمكان.

أما لجهة الإنتاج الزراعي فاللجنة لم تجد في مشروع الموازنة الحالي ما يشجعها على القول إن الحكومة أعطت هذه الناحية الهامة حقها، فالزراعة هي العامود الفقري للبنان والعلاج الأول لمكافحة الغلاء كما أجمع على هذا القول المجلس المحترم والحكومة الحاضرة المحترمة.

فلا يمكن للبنان بأن يقف على قدميه بين بقية البلاد البعيدة والمجاورة في التجارة والصناعة، ولكنه من الممكن بأن يقف على قدميه في الزراعة وعلى الأقل أن يكفي نفسه بنفسه من جهة الحبوب ويصدر إلى الخارج من الثمار، والخضار والفاكهة، كما هو مبين في ميزان هذا المشروع وأخيراً إذا أمكنه أن يتوكأ على عكازه وهو الاصطياف بتحسينه بدعاية في الخارج أعم ومعاملة في الداخل أهم.

نتقل الآن إلى إلقاء نظرة عامة على أهم النقاط في مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة:

١ - تقول الحكومة إن هناك ٥٢ وظيفة حذفت اعتماداتها من مشروع موازنة سنة ١٩٤٧، إما بسبب إلغائها وإما بسبب تسريح أصحابها، كما أن هناك ٧٧٧ موظفاً سرحوا من الوظائف المؤقتة. وفي هذه المناسبة تلفت اللجنة النظر إلى ما يلي:

كانت الحكومة قد أحالت إلى مجلس النواب مشروع قانون يرمي إلى تنظيم دوائر الدولة ومن أهم أحكامه تحديد عدد الوظائف في جميع الوزارات. وقد أوقفت اللجنة المالية درس هذا المشروع لأن الحكومة لم ترسل معه جداول الملاكات - فاللجنة رغبة منها في إنقاذ البلاد من سياسة التوظيف التي درجت عليها الحكومات حتى الآن وفي إيصال الإدارة في الاستقرار المنشود - تطلب من الحكومة أن تسرع في إرسال الجداول المذكورة وترجو من المجلس في الوقت نفسه أن يوصي الحكومة بأن تتوقف عن أي تعيين جديد ريثما يصبح المشروع قانوناً نافذاً.

٢ - تقول الحكومة في فذلكتها إنها خفضت من أرقام الموازنة ٧٨٠٦٠٠٠ ليرة. فاللجنة تشني على الجهود التي بذلت في هذا السبيل ولكنها تلفت النظر إلى أن هناك اعتمادات كانت مرصدة في موازنة ١٩٤٦ لنفقات معينة لم نجد لها أثراً في مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ ومنها:

١٥٠٠٠٠ ل.ل.	تأسيس مطبعة رسمية (المالية)
٣٠٠٠٠ ل.ل.	تحسين مشغل سجن الرمل (الداخلية)
٤٠٠٠٠ ل.ل.	بناء سجن حديث (الداخلية)
٣٥٠٠٠ ل.ل.	نفقات التموين (الاقتصاد الوطني)
٦٠٠٠٠ ل.ل.	إنشاء دار للبريد والبرق
١٥٣٠٠٠ ل.ل.	المجموع

كما أن هناك اعتمادات في مشروع موازنة ١٩٤٧ أرصدت لنفقات ومصالح جديدة لم تكن موجودة في موازنة سنة ١٩٤٦ ومنها:

٢٦٠٠٠٠ ل. ل.	مصلحة الإذاعة (الداخلية)
١٠٠٠٠٠ ل. ل.	نفقات الانتخابات
٢٦٧٠٠٠ ل. ل.	المطارات (الأشغال العامة)
٦٢٧٠٠٠ ل. ل.	المجموع

فيكون التخفيض الحقيقي في أرقام الموازنة ٦٩٠٣٠٠٠ ليرة تقريباً وليس ٧٨٠٦٠٠٠ ليرة.

٣ - إن اللجنة ترحب بالخطوة التي خطتها الحكومة في سبيل إلغاء بعض الضرائب والرسوم وتخفيض البعض الآخر وهي تغتنم هذه الفرصة لتلفت نظرها إلى أن هناك قوانين ضرائب ورثها لبنان عن العهد العثماني وعن الانتداب كقانون ضريبة الأغنام وقانون المسكرات وقانون الطوابع إلخ. . وكلها بحاجة إلى تعديل لكي تتلاءم مع حاجات العصر كما أنها تؤمل من الحكومة أن تعيد النظر في بعض الضرائب والرسوم التي تضايق المكلف بدون أن تحني منها الخزينة إيراداً يذكر.

٤ - أخذت اللجنة بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الحكومة في شأن مشروع القانون القاضي بإحداث ضريبة جديدة على الأراضي الذي أحيل إلى المجلس منذ سنتين وهي تؤمل أن تنجز درسه في أقرب وقت ممكن لكي تستكمل البلاد نظام الضرائب العصري الذي باشرت تطبيقه في عهد الاستقلال.

٥ - تلفت اللجنة نظر المجلس إلى أن الزيادة التي سيلاحظها في بعض بنود الرواتب هي زيادة وهمية. فإن هناك اعتماد قدره ١٠٠٠٠٠٠ ليرة كان أرصد في الباب الأخير من موازنة العام الماضي لترقية الموظفين وإعادة تنظيم بعض الدوائر. وقد أجازت المادة ٢٩ من قانون موازنة ١٩٤٦ توزيع هذا الاعتماد بين مختلف بنود الموظفين في الموازنة المذكورة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وهذا هو مصدر الزيادة الظاهرة في بعض بنود الرواتب من مشروع موازنة سنة ١٩٤٧.

هذه هي نظرة عامة عن مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ ستتلوها تقارير مفصلة عن كل باب من أبوابها. فاللجنة تؤمل من المجلس الكريم أن يبت في الموازنة قبل آخر شهر كانون الثاني الجاري لئلا تضطر الحكومة إلى تطبيق القاعدة الإثني عشرية في نفقات شهر شباط أيضاً.

لا يسع اللجنة في هذه المناسبة إلا أن تحيي الروح الطيبة التي سادت اجتماعات الحكومتين اللبنانية والسورية والتي كان لها الفضل الأول في تقرير التدابير التي تم عليها الاتفاق في شتورا يوم الخميس الماضي ولنا أمل كبير في أن تظل هذه الروح سائدة لكي تتمكن الحكومتان من معالجة قضية الغلاء معالجة فعالة، ولو احتاج الأمر إلى توضيحات يبذلها هذا البلد أو ذاك.

بيروت في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

مقرر اللجنة: رفعت قزعون

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: كنت أود أن أغتنم فرصة درس الموازنة لأقول كلمة تتناول سياسة الحكومة العامة ولكن بعد أن اطلعت على الدستور رأيت أنه لا يسمح لي بأن أقول ما يختمر في فكري أثناء درس الموازنة لا سيما ومعظم أعضاء الحكومة غائب ولذا أعذر عن الكلام.

الرئيس: أشكر لحضرة الزميل أديب الفرزلي تطبيقه للنظام ولكن أسمح لنفسني بأن أقول له إنه يسمح للنائب في حال المناقشة العامة في الموازنة أن يتكلم عن سياسة الحكومة العامة وعما يريد.

أديب الفرزلي:

كنت أعتقد، وقد بقي من مدة هذا العهد فترة قصيرة، إن من واجب الوزراء أن لا يتخلفوا عن الجلسات وخصوصاً أثناء درس الموازنة لأن وجودهم ضروري للتعرف إلى آراء النواب وملاحظات.

أما كلمتي فلا أحصرها في آذان الوزراء والنواب فحسب بل هي كلمة عامة يمكن أن يتناولها الشعب اللبناني ليتفهم بحنكة ودراية وغيره وطنية ما آل إليه مصيره منذ سنة ١٩٤٣ حتى الساعة. إن كلمتي الأولى في هذا المجلس كانت في عهد الوزارة التي كان يرأسها رئيس الوزارة الحالي. كانت كلمتي الأولى مبنية على استيعاب أمر طلبنا إلى الحكومة تطبيقه وكلمتي اليوم تضم الخمسة الأشهر الباقية وهي موجهة إلى الرئيس نفسه.

لقد تعودتم أن تروني، يوم يغلب علي دور المحاباة، أقعد في كرسي صامتاً، ولكن عندما أعلو المنبر لأقول ما يمليه علي واجب النيابة والوطنية، فلا يمكن أن تعوقني عن ذلك قوة مهما بلغت ولا يمكن إلا أن يكون لساني قلباً يميع على شفتي. في تلك الساعة أذكر رياض بك الصلح بأي يوم ناقشت البيان الوزاري طلبت أموراً في المستقبل.

لكل منا تاريخ وقبل أن أجول في الموضوع: إن دعائم النجاح في السياسة تقوم على حماية الاستقلال والأخلاق في الرجال والتنظيم في المال.

أما الدعامة الأولى فقد كنتم فيها يا دولة الرئيس مدعاة لفخر الأجيال المقبلة ووضعتكم الأسس سواء لكم أو لمن يجيء لمحلكم. وأما الدعاية الثانية وهي الأخلاق في الرجال فاسمحوا لي أن أكون غير هباب. تعلمون أن وطننا مؤلف من مليون نسمة بينهم الصحفي والطبيب والمحامي وأصحاب المهن الحرة والعمال وتعلمون أننا مصابون منذ فجر التاريخ بوباء الإملاق في الألسن وببيلة تسخير الضمائر وإرسال الكلام جزافاً. وتعلمون أن أقلامنا تسيل كما تشاء أخلاقنا لساعة معينة ولجهة معينة. إننا أضعف على رد ما قلنا من قوتنا على ما نقول فأصيب وطننا بطعن على الأحرار وأصيب بعض المتزلفين المطليين بالسنه الثناء والشكر من قلم يماثلهم. فسقطت ستارات مزيفة على أناس ووقعت التهم على رجال يتحلون بكل صفات وطنية: هذا كان مصدر من مصادر الفوضى في الأخلاق اللبنانية. أقول هذا لأنها الكلمة الأخيرة التي أقولها في هذه الندوة.

يعتقد بعض الناس وهم من فئة أبي جهل، إن الزعامة والكرامة ليست إلا رحلة للنزهة بين مكة والمدينة. ويعتقد بعضهم أن الجلوس على هذه الكرسي هي نعمة من إرث آبائهم لأن التجارة في دمهم ويعتقد البعض أن الجلوس على كرسي النيابة هي نعمة لأن التجارة في دمائهم وقد ورثوها ويعتقدون أن الرحلة بين مكة والمدينة هي رحلة جهاد وتضحية. وهناك فئة تعتقد أن هذه الرحلة هي حملة للهداية والحق يستحيل عليها أن تقبل أن تشرب من البئر التي شربت منها تلك الفئات لخلل في القول وشلل في الأعصاب. ومن الخطأ أن يشرب الملك والوزير من البئر نفسها ومن سفاسف الأمور أن تشرب من الماء التي منها شربوا.

وثقوا جيداً أن السكوت في معرض الحرص على الكرامة الوطنية يوم يجب أن لا يكون سكوتاً لم يكن يوماً ضعفاً ولا جبناً وإنما كان مروءة وكرم أخلاق وغيره وطنية. تناولت الصحف والألسن بعض الأفراد المخلصين الذين تعج ضمائرهم بالمروءة، ولم يكن سكوت هؤلاء الأفراد عن الكبير وذو السلطان إلا غيراً ومروءة وحرصاً على الكرامة الوطنية.

أما الآن وقد دقت الساعة فإن الشعب اللبناني سيقول كلمته أمام حكومة تشرف على الانتخابات يرأسها رجل عرف بوطنيته وإخلاصه ومن حوله وزراء لا يقلون عنه وطنية فإذا بقيت السيطرة الغاشمة على اللبنانيين عندئذ أطمئنكم بأنكم ستستعيدون سيرتكم الأولى وبقينا حيث نحن. تناولت الصحف والألسن بعض الأشخاص والأفراد الذين لهم كرامتهم إلا أن هؤلاء الأفراد قد عيل صبرهم واضمحل يوم سكوتهم. إن الشعب اللبناني وأعني به الناضحين بحاجة إلى الاطلاع على كل دائرة من دوائر الدولة وخصوصاً حيث يوجد «دولرات» وسيارات وحيث هناك يمين تمد وجشع يسيطر حتى يرى بأم عينه ما يحدث ليتنم من الحكم على من خفت موازينه... أو لمن ثقلت موازينه...

قبلنا على أنفسنا أن يتقاضى عنا أولئك الذين وضعنا يدنا بيدهم قبلنا ذلك. لم نكن بلاجئيين أو فراخ تحت أجنحة الغير لنعيش. قبلنا كل ذلك حرصاً منا على أن الأمة تلتف حول هؤلاء الأشخاص قبلنا كل شيء تصاب به جسمونا.

إنما لا نقبل ويستحيل علينا أن نقبل إلا أن نعلن من على منبر هذه الندوة أن كل نائب من هذا المجلس وأنا فخور بأن أنتسب لهذا المجلس الذي جاهد أعضاؤه في سبيل تدعيم الاستقلال جهاداً عظيماً، هو ناصع الجبين أبيض الكف رحب الصدر، من أي حزب كان وحول أي زعيم التف إن كان من الوجهة الخلقية أو الوجهة الوطنية. إنكم أحرار وأبرياء وأنظف من أن تعابوا بما نسب من التهم يوم كانت توجه إلي ولكم. لقد كنا مثلاً أعلى في هذه الندوة.

سنسعى إلى إفهام الناخب اللبناني أننا كنا مثلاً أعلى في هذه الندوة إن كان بطريقة الخطابة أو النشر أو كان بطريقة الطبع أن لا ينقاد لنفر محدود من الناس يديرون الدفة في هذه الندوة كما يشاؤون ولم يتحلوا بما كان يجب أن يتحلوا به من الصفات وما كان سكوتنا عنهم إلا حرصاً على كرامة الوطن وليس عن ضعف.

وأنا كزميل لكم قضيت معكم هذه المدة أقول: إن مجلس الأمة هنا في لبنان يختلف عن سائر المجالس في العالم بالأمر الآتي: إن النائب في فرنسا وانكلترا يدخل الندوة وهو مسؤول عن الأمر التشريعي الداخلي فحسب. أما نحن فدخلنا الندوة وعلينا أمان توطيد دعائم الاستقلال ومجاهدة الأجنبي والأمر الثاني إصلاح الفوضى المستحكمة في البلاد منذ عهد الانتداب.

وأنا أفاخر بأن أكون في مجلس جاهد أعضاؤه في سبيل تدعيم الاستقلال وهو عمل لا تحبوه الأيام ولكن لا أفاخر بأمر واحد وهو أن السياسة اللبنانية يجب أن لا تكون وفقاً على عشرة من الناس والشعب اللبناني وعدده مليون نسمة، الا يكون محتكراً لنفر محدود من الناس يقود دفات السياسة. إنما يقود الجماهير، رجال يضحون بذاتهم يتناسون أنهم من لحم ودم.

أنا آسف لأن يكون في الندوة بعض الأفراد لم يكونوا يتحلوا بمثل هذه الصفات مثل هذه الفئة. ولكي تعلموا أن القوة ليست في رفع الصوت وأن يعلنه أو إثارة الشغب بل القوة كل القوة في الأفراد هي أنك يوم يبعد عنك داعي الترشيح أن تقف ساكناً بقوة الشرف والتضامن وعندما تدق الساعة عندئذ تعلن صوتك القومي وإن وقوفك بجانب هذا أو ذاك لم يكن ضعفاً بل كان القوة كل القوة.

والآن فيني أتوجه إلى هذه الحكومة فأقول: أنا لا أصدق أنكم حكومة للميزانية أنتم أتيتم بميزانية وضعتها حكومة من قبلكم. وكل حكومة جلست في موضعكم كانت تترك نفس الأسلوب في الموازنة: البند الثالث، نقل وانتقال، مصاريف شتى إلخ.

الحكومة الحالية أراها حكومة تألفت لتنظيم أمر جديد مقبل قد يكون سياسياً أو اقتصادياً. فأتوجه إليها بقلب حار وبصدر ملؤه الثقة بما يأتي:

لا تعتقدوا أن الخمسة الأشهر المقبلة عليكم هي بسيطة ووجيزة إنها ربما كانت هي الأساس المتين الذي ستمشي بلادكم عليه في المستقبل، فأناشدكم، وهي الكلمة الأخيرة التي ألقها من على هذا المنبر، أن لا تقبلوا على أنفسكم إلا أن تجروا انتخابات حرة في لبنان يعبر فيها اللبنانيون عن رأيهم الصحيح بكل جهة، وأناشدكم أن تضعوا لها أسساً صحيحة.

وأن تجعلوا من سياستكم المالية سياسة حازمة. أناشدك يا دولة الرئيس أن تذهب بنفسك إلى دائرة الدولارات والنقد النادر وتساءلوا عن أسماء الذين قبضوا دولارات لترى من أخذ منها وماذا فعل بها. وهل أتى ببضائع إلى الجمر أم لا. وعندئذ تتعرف بذاتك يا دولة الرئيس إلى الصالح والطالح وتعرف نوابك فتقول كما قال السيد المسيح: للخراف، تعالوا يا مباركي أبي إلى السعادة التي أعدت لكم وللجداء اذهبوا إلى النار الأبدية».

هناك يمكنك أن تعرف الصالح من الطالح أن تعرف السامري الذي فعل الرحمة مع الفقير عندئذ ترفس برجلك المرضى الذين تلبسوا بجريمة القلنسوة والعمه وطاقوا في الأسواق، هناك تتعرف إلى السامري فمن ثقلت موازينه فأمه هاوية ومن خفت موازينه ففي عيشة راضية وما أدراك ما هي.

إن ما نطلبه منكم يا دولة الرئيس ومن حكومتكم أن تكملوا ميدانكم إلى النهاية في هذا العهد العصيب الذي كنتم له من أكبر الدعائم في سبيل إيجاده. أما تلك النقطة السوداء لم تكن إلا من يد أثيمة غاشمة تريد النيل من كرامة الناس.

أيها الزملاء، ربما تكونون استغربتم كلمتي عندما قلت: «كلمتي الأخيرة» وربما تكونون اطلعتم في الصحف على أنني رفعت استقالي وقد نشرتها جريدتان، والواقع أنني فكرت بالأمر وباشرت به غير أن الذي يقول مثل هذا لا يعمل مثل هذا. إلا أنني أعتذر منكم أيها الزملاء لأن هناك أمور خاصة داخلية تحول دون متابعة حضوري جلسات المجلس. وأتقدم من عطفة رئيس المجلس راجياً أن يقبل لي هذا العذر فأنا سأغيب عن حضور جلسات المجلس في الأشهر الخمسة المقبلة لأسباب صحية وغير صحية.

ويسرني أن أتقدم منكم أيها الزملاء شاكراً لكم جميعاً أنكم كنتم دفعة نارية في سبيل استقلالكم وأهزأ بالعنعنات الحزبية التي كانت تثار من وقت لآخر.

إن مواقفكم الوطنية كانت مشرفة تحت راية الرئيس الأول الشيخ بشارة الخوري الذي ناضل مجلسكم في هذا السبيل نضالاً قوياً.

وأتقدم بخالص شكري لكم وللحكومة المحترمة وأرجو من عطفة الرئيس أن يقبل اعتذاري من عدم حضوري الجلسات ليس بدافع الاستقالة. على أي إذا شعرت بأن الداعي الصحي يتيح لي أن أعود إلى الندوة فلن أتأخر.

(وهنا غادر النائب أديب الفرزلي الندوة النيابية)

الرئيس: الكلمة الآن للدكتور جميل تلحوق، ولكن بما أنه متغيب عن الجلسة، فإني اعتبره تنازل عن الكلام. الكلمة للسيد صائب سلام.

صائب سلام: إني أقف بعد أن سما بنا الخطيب إلى جو عال وأراني مضطراً إلى أن أعود فأهبط إلى جو الماديات وأنا لا أحب أن أتبسط في المناقشة ولكنني كنت أتمنى على الحكومة التي تقدمت بهذه الموازنة مع العلم بأنني كنت أحد أعضائها أن تتقدم بشيء جديد ولكن هذا لم يكن بالإمكان لا للحكومة الحاضرة ولا للحكومة التي وضعتها وأسباب ذلك في رأيي هي عدم وجود العناصر والأسس التي توضع عليها هذه الميزانيات. فالوزير يصعب عليه أن يضع ميزانية جديدة وليس لديه شيء من الإحصاءات التي تتطلبها وضع الموازنات ليعطينا النتائج المطلوبة.

إن دوائر الإحصاء التي يجب أن تتناسب مع هيكل الدولة يجب أن تكون واسعة لها الاختصاصيون الذين يقومون بكل عمل يعطينا النتائج التي نتوخاها. فلا بد لنا من إحصاءات تظهر لنا ما هي متوجاتنا بالتدقيق. وما هو الشيء الذي يكفي حاجتنا والشيء الذي يجب أن

نستورده وأن تقدم لنا هذه الإحصاءات معلومات صحيحة عن ثروتنا في الماشية وتبين لنا ما يمكن أن نخفضه من الضرائب وما يمكن أن نزيده.

نريد أرقاماً دقيقة عن المهن وعدد المنتسبين إليها. وما هي البطالة الطارئة والبطالة الدائمة وعن شتى المهن لذلك أدعو إلى توسيع دائرة الإحصاء وهناك شيء آخر يعترض إمكان إخراج ميزانية مستوفاة الشروط وهو عدم السيطرة على نقدنا. فكل من يعرف شيئاً عن الميزانيات وعلاقتها مع بنك الإصدار والنقد المتداول يتأكد من صحة ما أقول.

فأنا لا أدعو لأن يكون بنك الإصدار لبنانياً نهيمن عليه نحن وهذا بديهي بل أنا أدعو إلى شيء آخر وهو أن نؤمنه بالدرجة الثانية أن نجعله ملكاً للدولة ونحن لا نكون إذا فعلنا هذا قد استحدثنا شيئاً جديداً فهاكم انكلترا وفرنسا وقد قامتا بذلك بعد نضال طويل وهذا الأمر ربما بدا أنه صعب أو كاد أن يكون مستحيلاً ولكن عندما نرى الوسائل التي لجأت إليها الدول التي سبقتنا نجد أن ذلك يهون علينا أن انكلترا لها بنك ضخم يسيطر على نقدها وربما كان أكبر بنك في العالم أو على الأقل من أكبرها والشيء نسبي فقد لجأت الحكومة الإنكليزية إلى طريقة بسيطة وهي أن استولت على البنك وكافة موجوداته وممتلكاته وأصدرت لحاملي الأسهم سندات على الدولة تحمل فائدة بسيطة أظنها ٣ بالمئة فأصبح حاملو أسهم البنك حاملي سندات تحمل فائدة معقولة وأصبحت الدولة مالكة للبنك تتصرف به لمصلحة الدولة والأمة فأنا أرد لقول وأطلب أن يعمل لا لجعل البنك لبنانياً فقط بل لتأمينه أيضاً.

وعندما يؤمن البنك وتكون لدينا دائرة إحصاء عندئذ فقط نضع ميزانية صحيحة. وإلى أن نأتي إلى المناقشة في بنود الميزانية أكتفي الآن بما قلت ولي بعض الملاحظات سأقدم بها وأرجو أن تعيرها الحكومة ما تطلبه من أهمية.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد المصطفى.

محمد المصطفى: لقد طلبت قبلاً من الحكومة إلغاء ضريبة الدخلية لأنها سم زعاف فلو قدرنا ضريبة الأعشار وقدرناها لوجدنا أنها تزيد عليها أضعافاً مضاعفة.

وإني أسأل معالي وزير المالية عن أمر عجيب فكيف تأخذ الحكومة رسوماً عن التركات غير المنقولة وتغض الطرف عن التركات المنقولة؟

ثم إن ضريبة عداد الماعز قد أضيفت إليها ضريبة ثانية فأصبحت الضريبة توازي نصف ثمن العنزة. مع أننا نحرمها من المرعى.

الرئيس: الكلمة للزميل يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: سيدي الرئيس، زملائي الأكارم.

أنا لن أتناول إلا الأبواب التي أراني بحاجة ماسة إلى درسها أمامكم.

فأبدأ بدرس باب وزارة الصحة والإسعاف العام وأرى أن هذا الباب بالرغم من عدم كون معالي وزير الصحة الجديد مسؤولاً عنه لم يأت بشيء جديد فكلكم يعلم أن الحالة الصحية في لبنان تدعو إلى أخذ كثير من الحيط والعناية نظراً لما يشكوه المكلف من سوء في صحته فعوضاً من أن تأتينا الحكومة بعمل تحسن به الحالة الطبية في الأقضية جاءتنا بقانون قالت فيه إنها اكتسبت من المجلس الصحي الأعلى قضت بموجبه بإلغاء بضعة عشر مركزاً وقد شاؤوا أن تكون هناك مركزية أخرى لا تختلف عن المركزية في بيروت فميزوا بين طبيب القضاء وطبيب المحافظة فأصبح الأول لا يختلف في شيء عن موظف المكتب الصحي بينما جعلوا الثاني طبيباً رسمياً يتناول أجراً كبيراً بالنسبة لطبيب القضاء ففرقوا بذلك بين طبيين لم يفرق بينهما لا كتاب ولا مدرسة وأجبروا أطباء الأقضية أن تكون صلاتهم دائمة ليس مع طبيب المحافظة بل مع ممرضات المحافظة.

فطبيب المحافظة يأخذ ٥٠٠ ليرة شهرياً بينما طبيب القضاء لا يتجاوز راتبه ١٠٠ ليرة شهرياً. وجاؤوا يطلبون منه أن يضاعف جهوده وبينما يرتكب ذلك الطبيب أكثر من مخالفة نرى الحكومة نفسها مكتوفة اليدين لا تحاسبه على ذلك وفي هذا الباب كفاية.

أما الباب الثاني. وهو لا يقل أهمية عن الباب الأول أعني به باب الزراعة فقد جاءت الموازنة الحاضرة وخفضت مقادير قليلة عن المكلف اللبناني ولم تناول لا بقليل ولا بكثير المكلفين الأغنياء وقد سبق لي أن طالبت بأن يصار إلى تنظيم خطة اقتصادية زراعية توجيهية وأن يصار إلى المحافظة على الإنتاج اللبناني بفتح أسواق خارج لبنان وتخفيض الضرائب وخاصة الليمون والتفاح وسائر الخضار وطلبت أيضاً أن يصار إلى تشجيع تلك الأصناف كاللوز والبصل والليمون وطلبت إلى وزارة الزراعة أن تعنى بجلب الأدوات الزراعية الحديثة كالتركتورات وغيرها

وإلى الآن لم تتمكن هذه الوزارة من استجلاب أكثر من خمسة منها. كما طلبت بإقامة مشاريع ري تساعد الفلاحين في أعمالهم.

وهناك مشروع ري سهل عكار لم تتناوله الميزانية الجديدة بشيء ما بل اكتفت بوضع ٢٠٠ ألف ليرة أرصدت لدراسته فأتساءل الآن ما هي الأسباب التي منعت من تحقيق هذا المشروع. أراك يا معالي الوزير تقول إن أهالي قرية المنية اعترضوا على تحقيق هذا المشروع قبل أن تحقق لهم الحكومة مشروع أعمال الري عندهم وقد وعدهم دولة رئيس الوزارة بأن لا يصار إلى عمل شيء قبل تحسين أقيية الري في المنية وهذه الطريقة تنم عن مسايرة إذا لم أقل عن جبن.

ثم إنني أنتقل إلى باب وزارة التربية الوطنية فالحكومة كانت وعدت بأنها سوف تزيد في توظيف المعلمين كل سنة وقد صدر المنهج الجديد الذي كان لمعالي وزير التربية الوطنية السابق يد طولى في تحضيره وهنا لتسمح لي الحكومة أن أقول لها إن العبرة ليست في المنهج بل هناك أيضاً كتاب ومعلم فأنتم تعلمون أن لبنان بحاجة إلى كتاب جيد يلتزم مع العهد الجديد وقد تصفحت جميع أبواب الموازنة فلم أعر ولا على مبلغ واحد لتشجيع الكتاب على التأليف فنحن نريد كتاباً يتكلم عن التاريخ والجغرافيا والعلوم اللبنانية كما نشاؤها نحن.

وأنتقل إلى المعلم فأقول إن المعلم في لبنان لا ينبثق روحاً مع العهد الجديد فهناك معلمون أميون يجب أن نستغني عنهم ولا يمكن أن نستغني عنهم إلا عندما نقدم لدار المعلمين التشجيع الكافي فما قولكم في دولة لم تحضر في السنة الماضية إلا عشرين معلماً وفي هذه السنة ٤٠ معلماً فقط مع العلم بأنها تحتاج إلى ٤٠ في ٤٠ وبالمناسبة لا يسعني إلا أن أتذكر معلمي المدارس الخاصة فالمدارس الخاصة ما برحت تقوم بالقسم الأوفر من التعليم في لبنان ولا يمكنني أن أفتح بابها دون أن ألعج باباً آخر هو باب مصير قانون معلمي المدارس الخاصة والحكومة تعلم أن هناك ألوفاً منهم قد ظفروا بقسط وافر من العلم وأكثرهم يحمل أعلى الشهادات. أفليس من الظلم أن يتمتع العامل بقانون العمل بينما نترك هذه الفئة بدون قانون. هذه كلمة قصيرة قلتها على أمل أن أفيها حقها في جلسة مقبلة.

الكلمة للسيد أمين السعد.

الرئيس:

إذا أجلنا النظر في أبواب الموازنة الحالية فلا نرى فيها شيئاً جديداً يختلف عما حوته الموازنة السابقة. وإذا كان المقصود من الموازنة أن تتوازن النفقات والواردات فإننا نرى هذه الموازنة مستوفية الشروط بهذا المعنى. ولكن المهم عند وضع الموازنة في كل سنة هو أن نرى فيها تجديداً. أن نرى الحكومة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلاد ومواردها. ولا نجد في هذه الموازنة إن كانت هناك جهود قد بذلت لجعل البلاد تخطو إلى الأمام، ولكن يؤملنا بالتحسين هو ما ورد على هامش الموازنة من أن وزارة الاقتصاد الوطني عمدت إلى تخفيف بعض الرسوم وتصدير بعض المنتجات الكاسدة. وما ورد في تصريحات دولة رئيس الوزارة عن مشاريع الري وماء الشفة. وأعتبر أن أكبر ثروة في لبنان هي تلك المياه التي تنحدر إلى البحر ولا ينتفع بها المزارع اللبناني هذه هي الثروة الحقيقية التي يمكن أن تنتعش بها اقتصاديات البلاد ومواسم الاصطياف وتفيد الزراعة في الدرجة الأولى. ولا يمكن استغلال هذه الثروة إلا بجعل أقية توصل لهذه المياه للمزارع والقرى اللبنانية هذا أحسن ما يعمل للبلاد مهما كانت نفقات هذه المشاريع باهظة.

يجب أن تدرس حالة الينابيع درساً فنياً لكي نستفيد من استخدامها قوتها للكهرباء وتعميمها في كافة مراكز الاصطياف هذا ما أطلب من الحكومة بأن تعير اهتمامها إلى هذه المشاريع.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: لدى اطلاعي على الموازنة الحالية تبين لي أنه قد أرصد لرواتب الموظفين في ميزانية سنة ١٩٤٦، ٣٦ مليون ليرة لبنانية وفي هذه الميزانية فتبلغ الرواتب ٣١ مليوناً والنفقات الإدارية ٢٢ مليوناً وكانت النسبة المئوية ٢٢٪، فأصبحت ٥٣ للرواتب من مجموع الميزانية ونفقات الإدارة كانت ٢٢٪ من مجموع الموازنة السابقة فأصبحت هذه السنة ٤١٪.

ثم تبين لي أن حصلت بعض تعديلات في الموازنة منها (المادة ٣٦) فأطلب من معالي وزير المالية أن يبين لنا الأسباب التي دعت إلى هذا التعديل وهذه التغييرات؟

رئيس الوزارة: أؤكد لكم أن الحكومة ستطلب إلغاء المادة التي ذكرتها عندما يدرسها المجلس.

سامي الصلح: لدي ملاحظات على بعض أبواب الموازنة سأقدم بها في حينها.

الرئيس: لم يعد لدى الرئاسة أي طالب للكلام فهل تريد الحكومة أن تحيب على الملاحظات.

رئيس الحكومة: ستجيب الحكومة على ملاحظات النواب في بدء الجلسة القادمة.

الرئيس: إذن رفعت الجلسة إلي الساعة الرابعة من بعد ظهر غد الخميس الواقع في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٧.

(في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

محمد العبود

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد أسبر

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - بيان معالي وزير المالية عن موازنة سنة ١٩٤٧.
- ٣ - مباشرة درس أبواب موازنة سنة ١٩٤٧ :
 - أ - موازنة رئاسة الجمهورية.
 - ب - موازنة مجلس النواب.
 - ج - موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتعيّب السادة: كاظم الخليل، أديب الفرزلي، إميل لحود، ألفرد نقاش، خليل أبو جودة، رشيد بيضون، عادل عسيران، فريد الخازن، مارون كنعان، محمد بيضون، وديع الأشقر، يوسف اسطفان. واعتذر السادة: الدكتور أيوب تابت، الدكتور جميل تلحوق، يوسف كرم، يوسف هراوي.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، صبري حماده نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية، عبد الله اليافي وزير العدلية ووزير المالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة، الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، الدكتور إلياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية:

أيها السادة، سوف لا أطيل البحث على المجلس الكريم فيما يتعلق بشرح الموازنة غير أن هناك بعض انتقادات وجهت إليها وملاحظات أبدت، أرى لزماً علي أن أستعرضها وأرد على ما قيل فيها. وأرى قبل أن أبشر البحث أن أذكر المجلس الكريم بأن الميزانية الحاضرة هي ميزانية تقدمت بها حكومة سابقة وأن الحكومة الحاضرة لما تسلمت مقاليد الحكم وجدت نفسها أمام الأمر الواقع. أي تجاه موازنة منظمة فلم تر حكومتنا متناصراً من تبنيتها وإدخال بعض التعديلات عليها.

وهذه الملاحظة تستدعي ملاحظة ثانية: لقد تساءل فريق كبير من هذا المجلس كيف أن الميزانية الحاضرة هي صورة طبق الأصل عن الميزانيات السابقة. واستنكر فريق آخر هذا الأمر وهنا يجدر بنا أن نلاحظ بدورنا أن الموازنات بوجه عام سواء أكانت في لبنان أو في سائر بلدان العالم هي في الأساس وفي الغاية ميزانية توازن بين نفقات تستدعيها إدارات الدولة وبين واردات تقدرها الحكومة للتغطية. والموازنة الحاضرة قاعدتها الأساسية كما قلت لا تختلف عن الموازنات السابقة ولا عن موازنات سائر الدول.

نعم يمكن لميزانية تأتي بها حكومة ما أن تغير وتبدل من قبل حكومة أخرى تأتي بعدها عندما يكون هذا التغيير مستنداً إلى مبررات اقتصادية مبنية على مبادئ سياسية اقتصادية. في بلدان العالم تكون الميزانية نتيجة للتطور الصناعي والاقتصادي ويوجد مدارس ومذاهب سياسية واقتصادية تختلف عن بعضها البعض وعلى أساسها تختلف الفئات والأحزاب في تطبيق مبادئها. وهذا الاختلاف مرجعه المنافسة القائمة منذ الأزل بين ما يسمونه العمل ورأس المال.

هذه المنافسة هي التي جعلت الأحزاب تتطاحن لتصل إلى الحكم لتنفيذ هذه المبادئ السياسية والاقتصادية. ولكن نحن في الشرق لم يبلغ بنا التطور السياسي والاقتصادي إلى اختلافات كبرى في سياسة الأحزاب ولم تبلغ بنا الصناعات بتطورها إلى حد تقوم عليها سياستنا حتى إذا جاء حزب للحكم ليطبق سياسة. فعندما تأتي حكومة العمال للحكم مثلاً يمكنها أن تدخل تغييراً أساسياً في الموازنة لأن لها مبدأً معيناً، أما في بلادنا طالما لا يوجد أحزاب سياسية ولا نظريات اقتصادية تختلف عن بعضها البعض، فلا مناص لنا والحال هذه إلا أن تأتي بميزانيات بهذا الشكل.

ولعل من حسن حظ البلاد الشرقية أن لا يقوم فيها هذا النضال الحزبي ومرد ذلك يعود لأخلاقنا الشرقية المشابهة والفكرة الدينية التي ترمي إلى إنشاء روح التأخي والتضامن بين أفراد الأمة.

قلت، أيها السادة، إن الحكومة تقدم إليكم هذه الميزانية، وأعترف صراحة كما قدمت سائر الميزانيات السابقة ولكن هذه الميزانية تنطبع بنوع الحكم الذي نمارسه ومن مستغربات هذا الحكم أنني أدافع عن هذه الميزانية التي نظمت من وزير آخر لأنني لا أختلف وإياه في المبدأ الاقتصادي.

ففي هذه الميزانية فضائل وحسنات يجب أن لا نتغاضى عنها لأنها نظمت نزولاً على رغبة هذا المجلس . وأول ما يخطر على البال من الأمور التي درجت عليها مجدداً الحكومة السابقة وهنا يجب أن نظري عمل هذه الحكومة، أنها قد مهدت للميزانية بفذلكة اقتصادية عامة لم تقم بها حكومة سابقة ولم تكن مألوفة في الميزانية السابقة يمكن المجلس من أن يكون فكرة عن حالتنا الاقتصادية والمالية والزراعية . وكما قلت سابقاً إن لهذه الميزانية خيرات ومنها هذه الفذلكة . ولكن أيها السادة، ليس معنى قولي إن الميزانية هي ميزانية لها ميزات وأنها تخلو من العيوب والأخطاء . ولأجل تقدير هذه الميزانية يجب أن نلفت النظر عما إذا كانت صحيحة وأقصد بصحيحة ليس أن تتوازن النفقات مع الواردات، ولكن أقصد أنها صحيحة لأنها تركز على أساس الحالة المالية والاقتصادية في البلاد وأريد أن أردد ما قلته في جلسة ماضية . إن الحالة المالية التي نعيش فيها نحن حالة مالية طيبة وحالة اقتصادية نأمل أن تكون أحسن في المستقبل وأن تزداد نشاطاً فنحن شعب غير مديون للخارج ولا في الداخل وإذا قارنا ماليتنا بحالة البلدان الأخرى العربية والشرقية وجدنا حالتنا على أحسن ما يرام بالنسبة للغير .

قلت إن هذه الميزانية قد لا تخلو من النقد، وعندما نبحت ميزانية ما يجب أن ننظر إلى الميزات التي تتخللها أي معرفة ما إذا كانت النفقات المدونة في أبواب هذه الموازنة مثمرة أم هالكة بالنسبة إلى مجموع البلاد .

أنا أعترف بأن في هذه الميزانية نفقات كثيرة ومنها بصورة خاصة المتعلقة بالموظفين . لا شك أنها معضلة ولا شك أيضاً أن الموظفين قد زاد عددهم منذ سنة ١٩٣٩ حتى اليوم ونحن نقر بالواقع لكن يجب أن ننظر من جهة أخرى إلى أنواع الموظفين ويجب أن لا ننسى عندما نبحت قضيتهم أن بينهم ٣٥٠٠ جندي في الجيش و٢٠٠٠ دركي و٦٠٠ شرطي و٢٠٠ موظف أمن و١٦٠٠ معلم فيكون مجموعهم ٨٠٠٠ موظفاً . ومتى نظرنا إلى هؤلاء يبقى أمامنا ٣٠٠٠ موظف . وهذه الزيادة في عددهم راجع للإدارات الجديدة التي أنشئت في هذا العهد الاستقلالي الحاضر، لم يكن لنا في الماضي جيش ولا وزارة خارجية ولا وزارة اقتصاد . أنا لا أقول إننا أمام معضلة، أي معضلة كثرة عدد الموظفين، لا يمكن للحكومة أن تعالجها، ولكن أريد أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى قضية تخفيف عدد الموظفين عندما يأتون ويغالون في عددهم . فأقول : إن هناك فئات لا يمكن الاستغناء عنها ومنها فئة المعلمين وعددهم ١٦٠٠ معلماً ونحن من الذين يقولون ليس بأن يبقى عددهم فحسب بل أن يزداد العدد والمدارس أيضاً . وليس معنى ذلك أنه لا يجب أن نعمل شيئاً، فالحكومات السابقة، ومنها حكومة سعدي بك المنلا بنوع خاص وهنا أطري أيضاً عملها، فكرت قبلنا بهذا الموضوع جدياً وذهبت إلى أبعد من التفكير فصرف منهم ٥٢٧ موظفاً من الذين ينتسبون إلى الملاكات و٧٧٧ من الذين هم خارج الملاكات . مما يجعل العدد ١٣٠٤ موظفين .

قلت إن هذه المشكلة قد بحثتها الحكومات السابقة وبعضها عمل شيئاً جدياً، وأذكر المجلس الكريم بأن الحكومة السابقة رغبة منها في الحد من عدد الموظفين وإنزال هذا العدد إلى المستوى الذي يتناسب مع إمكانيات لبنان سنت قانوناً معروضاً بصفة مشروع على اللجنتين العدلية والمالية وقد باشرت درسه، فإذا طبق ونحن نشكو

من قلة التطبيق، يؤدي إلى تحقيق رغبة المجلس في إنزال عدد الموظفين ورفع مستواهم بصورة جدية. إن هذا القانون كما قلت مطروح بين أيدي أعضاء اللجنتين المالية والعدلية وقد تأخر درسه ريثما تتقدم الحكومة بقانون ملاكات الدولة الذي تعده وفيه تحدد عدد موظفي الدوائر والوزارات ولهذا استمهلت الحكومة اللجنتين المذكورتين في درس مشروع الموظفين إلى أن تستكمل درس قانون الملاكات ويطيب لي أن أعلن أن الحكومة ستنتهي من إنجاز هذا القانون قريباً وستقدم به إليكم وبواسطته يمكننا، إذا طبق، أن نحد من عدد الموظفين. لأن قضية الموظفين ربما لا تكون بحد ذاتها من المسائل المستعصية ولكن السبب الرئيسي فيها هو استقرار التضخم منذ سنة ١٩٣٩ وذلك متأثراً عن ظروف الحرب والحصار المالي الذي وضع فيه لبنان. فتجاه هذه الحالة لم يرد ذلك النفر من اللبنانيين غير باب التوظيف ملجأ للعيش. فلو رجعنا إلى أسباب التضخم هذه وإلى التسهيلات التي أوجدتها الحكومة في مشروعها لمن يريد الاستقالة من الوظيفة فنحن نأمل أن تحل قضية تضخم الموظفين ولا نحتاج إلى طرحهم في الشوارع.

قلت في مستهل كلمتي إنه يجب أن ننظر للميزانية عندما نبحثها فيما إذا كانت مثمرة أم لا وقد تطرقت إلى تدليل ما أردت أن أبرهن على أنها مثمرة من حيث الاختصار في النفقات المخصصة للموظفين. ولكن ألفت نظركم إلى أنها ليست مثمرة من الوجهة السلبية أي رغبة في أن تحد من عدد الموظفين فقط، لكننا نرجو أن تكون مثمرة في المشاريع المائية التي أرصدت لها فيها اعتمادات ضخمة. وإذا قرأتم الفذلكة ترون أن هناك اعتمادات قد زيدت للطرق وترون أن الحكومة السابقة قد أنقصت الضرائب، أنقصتها عن من؟ أنقصتها عن فئة المستهلكين الفقراء هذه الضرائب التي ضجّ منها مجلسكم الكريم، ترون إذن أن هناك مشاريع إنشائية للري والطرق وفتحت المدارس ولتنشيط الزراعة والاصطياف. هي رغبة ملحة من الحكومة لكي تنهض بالبلاد فقد أوجدت مشاريع إنشائية صحيحة ولكي تفتح أبواب العمل بوجه البلد العاملة. وهنا أريد أن أتوقف قليلاً لذكر المشاريع التي تنوي حكومتنا تحقيقها بعد الانتهاء من درس الميزانية العامة نحن أصبحنا نعلم أنه يجب علينا أن نوجه كل اهتمامنا بعد أن نلنا استقلالنا السياسي إلى مستقبلنا الاقتصادي: وقد تراءى لنا بعد الدرس مع الدوائر المختصة أنه يجب على لبنان إذا أراد أن يحيا حياة اقتصادية مليئة برغد العيش للجميع، أن نوجه اهتمامنا إلى اقتصاديات البلاد، والتوجيه الاقتصادي المرغوب فيه هو أن نشجع الإنتاج وسبلنا إلى ذلك عديدة، فمثلاً الزراعة: وكنت أحب أن يكون الزميل يوسف بك الهراوي حاضراً لسمع ما أقول. إن الحكومة الحالية قد أعارتها اهتمامها الكافي وأنها أرصدت لمشاريع الري في مشروعها الإنشائي ما يقرب من ٦ ملايين ليرة لبنانية بينما كان مخصص لهذه المشاريع في الماضي ما يتراوح بين المليون وبين النصف مليون ليرة لبنانية.

وكانت الحكومة ترغب رغبة أكيدة هذه السنة زيادة اعتماد الري ولكن الخبراء قالوا إنه لا يمكن أن ينفق في مدة سنة أكثر من هذا المبلغ المخصص لهذه المشاريع. ثم مشروع مياه الشفة الذي تبذل الحكومة جهدها لتحقيقه فقد أرصدت له مبلغاً كبيراً والحكومات الماضية عجزت عن تحقيق هذا المشروع لعدم وجود أدوات جديدة بسبب ظروف الحرب.

أما الآن وقد زالت هذه الموانع فقد وضعت الحكومة الحاضرة نصب عينها تحقيق هذا المشروع الحيوي للبلاد.

تدون أن الحكومة وجهت اهتمامها نحو مشاريع الري ومياه الشفة ولكنها لم تكتف بهذه الناحية فهي تعمل على إنزال التعرفة الجمركية التي تضر باقتصاديات البلاد. لقد تفاوضنا مع إخواننا السوريين في شتوره ووجدنا أنه من مصلحة البلدين درس إنزال التعرفة الجمركية للقضاء على الغلاء وتهريب البضائع. وبذلك ترون أننا أحطنا بالموضوع الاقتصادي من كافة نواحيه. ثم إن الحكومة باشرت بتنشيط الصناعة الوطنية فمثلاً صناعة الكبريت وقد أدلى عنها دولة رئيس الحكومة في بيان سابق له. لقد أعفي الكبريت من الرسوم وليس هذا معناه أننا نستطيع مزاحمة الكبريت الأجنبي ولكننا فكرنا بأن نضع تعرفة جمركية عليه للحد من انتشاره. ولكي نمنع أصحاب المعامل الوطنية من التحكم بالأسعار فافوضناهم لتتبريل تلك الأسعار إلى نصف ما هي عليه الآن.

قلت إننا أولينا اهتمامنا للصناعة والزراعة وقررنا إعفاء المازوت من الرسوم تشجيعاً للصناعات. ثم إن الحكومة تقوم بتنشيط البناء والتعمير لأن لبنان بلد السياحة والاصطياف والإشتاء فانزلت الرسم عن «السيمنتو». وهي تفاوض الشركات لجعل الطن ب ٦٠ ليرة لبنانية.

أيها السادة، قلت إن لبنان هو بلد السياحة والاصطياف والإشتاء ولذلك فإننا نقوم بتشجيع الفنادق التي تبنى من جديد فقد أنزلنا لها رسوم الترابية. وتفكر الحكومة أن تنشط الحركة العمرانية أكثر لذلك فهي تفكر مثلاً في ترغيب بناء فنادق جديدة إذ تعفيها من ضريبة المسقفات وعندما تفرغ الحكومة من درس المشروع ستتقدم به إليكم لبحثه.

ربما يكون عرضي ناقصاً أيها السادة إذا لم أقل كلمة عن الحالة المالية أو النقدية عموماً. لقد قال البعض إن النشرة المالية التي ينشرها البنك السوري اللبناني والتي يذكر فيها عدد النقد المتداول هي نشرة غير صادقة، فأنا ألقت نظر المجلس إلى خطورة ما يقال في هذا الصدد إن هذه النشرة تراقب مراقبة فعلية من قبل الحكومتين اللبنانية والسورية قبل صدورهما ونحن واثقون من دقة المراقبة. وكنت أود أن أرد على بعض الخطباء فيما يتعلق بحالة المصرف السوري اللبناني والطلب الذي اقترحه أحد الزملاء «بتأميمه» ولكن أرجوكم أن تعتقدوا معي أن هذه المسألة ليست من السهولة بالمقدار الذي يتصورها البعض وأن الحكومة في الوقت الحاضر لا يمكنها أن تدلي بشيء عن هذا الموضوع يشفي غليلاً، لكن يمكنني أن أقول للمجلس الكريم إن النقطة النقدية هي موضع اهتمام هذه الحكومة منذ دخولها الحكم.

بقيت قضية القطع النادر، لقد سألتني الزميل الأستاذ جورج عقل: لماذا يتكلمون علينا بهذا النقد ولماذا نحن مضطرون لأن نقبل بما يعطونا إياه. وهنا أوضح للزميل أن القطع النادر الذي نتناوله قد نشأ بموجب الاتفاق المالي الذي جرى في كانون الثاني سنة ١٩٤٤ ووقع بين بريطانيا وفرنسا من جهة وسوريا ولبنان من جهة ثانية. هذا الاتفاق الذي قضى بأن يكون سعر الليرة الاسترلينية ب ٨٨٠ غرشاً لبنانياً.

ففي اليوم الذي قرر فيه هذا الاتفاق أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها تجاه بريطانيا بأن تعطينا من القطع النادر ما يلزمنا لأننا تابعون لكتلة الفرنك. وهذا ما جرى وقد تسلمنا في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ما تسلمناه من هذا النقد وفي هذه السنة سنة ١٩٤٧ تقدمنا بطلب القطع النادر الذي نحن بحاجة إليه لتجهيزنا الاقتصادي.

ولم يبق لي ما أقوله بصدد هذه الميزانية بعد أن شرحت مزايها وأخطاءها ولكن بقيت كلمة أرد بها على حضرة الزميل محمد المصطفى لقد سألتني أمس لماذا تعفى التركات المنقولة من ضريبة الدخل والتركات العقارات لا تعفى فأجيب: إن التركات العقارية خاضعة لضريبة الدخل وأما التركات المنقولة الموروثة فالمادة التاسعة من قانون الموازنة قد أخضعتها للضريبة وأقول للزميل إنه لا تفريق بين التركات وكلها خاضعة للضريبة بموجب قانون الموازنة.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل:

إنني أشكر معالي الوزير على بيانه القيم الذي أصغينا إليه بكل انتباه وكنا مرتاحين إلى ما جاء من بشائر طيبة عن المحادثة بين لبنان وسوريا فالنتائج التي يتوصلوا إليها هي عظيمة ولا شك من الوجهة الاقتصادية ولطالما كررنا الكلام وكاد رأي المجلس أن يكون مجمّعاً على أن يخرج لبنان من هذه الحالة الاقتصادية حتى أننا قمنا نطالب بالمنطقة الحرة لنخرج لبنان من المركز الحرج بسبب التفاوت بين الرسوم في جماركنا والبلاد المجاورة.

غير أنني وقد كنت من المتكهنين في مشروع الموازنة لم أقتنع بما ورد في بيان معالي الوزير فيما يتعلق بتحسين حالتنا المالية وبروح التفاؤل فقد يكون هذا من جملة خصائص الوزير ونحن لا ننظر إلى الحالة في لبنان بمنظور أسود ولكن لو أخذنا رأي الخبراء في الحالة الاقتصادية والمالية نجد أنه يختلف عن رأي الوزير وأنا لا أريد أن يتحول هذا الرد الموجز إلى محاضرة وإنني أكتفي بهذه الإشارة فنحن من المتحفظين ولا أقول من المتشائمين.

أما في قضية الضرائب فإن معاليه لم يشف غليلنا فيما يتعلق ببعض الضرائب كضريبة الدخل مثلاً. إننا نسلم مع كل حكومة تغار على خزانة الدولة ونحن نعلم أن هذا المال يجب أن يأتي من جيوب الشعب والشعب هو على استعداد للتضحية ولكن لبنان يجب أن يسير في طريق النمو فكل بلد طبق هذه وجد أنها تكتنف بنواقص ولكن لم يأنف من أن يعدل هذه القوانين كل سنة فجعلها أقرب لروح العدل لذلك نرى أنه يجدر بالحكومة أن ترفع المعدل من ١٨٠٠ ليرة إلى ٣٠٠٠ ليرة ومن جملة ما قلته في جلسة سابقة أن المكلف في البلاد المجاورة أعفي من ضريبة الدخل حتى ٣٠٠ ليرة إنكليزية فيجب أن يعفى المكلف اللبناني بهذه القيمة أيضاً فيكون كالعراقي والفلسطيني ولو تساءلنا هل أن ١٥٠٠ ليرة و ١٨٠٠ ليرة تكفي لإعاشة رب العائلة لوجدنا أن هذا الأمر مستحيل ولو استعرضنا أصحاب الرتب من عمال ومستخدمين وموظفين لما وجدنا واحداً يتقاضى ال ١٥٠٠ وال ١٨٠٠ ليرة لذلك أرى أن يخفض ذلك. ولهذا فإن معالي وزير المالية لم يرد علي بهذا الخصوص مع العلم بأنني استشرت بعض الخبراء

فأخبروني بأن هذا التخفيض هو في مصلحة الدولة لأنه يتيح الفرصة لمراقبة أصحاب الملايين ويمنعهم من التهريب والحيل فهناك خبراء يدلون بمعلوماتهم إلى من يهمهم الأمر في أن يخفض ما يدفعون إلى خزانة الدولة على قدر المستطاع. وقبل أن أنتهي أود أن أتساءل لماذا لم يجني معالي الوزير عن ضريبة الدخل، لقد تكلم معاليه عن تشجيع الزراعة وهناك ثلاثة أمور مهمة أعتقد أن الفلاح ليس فيلسوف ولكنه على أعمال الحكومة يحكم فنحن نريده أن يكون شاكراً حامداً، وهذه المسائل الثلاثة هي:

أولاً - قضية الدخولية.

ثانياً - قضية القروض الزراعية وقد كان معالي وزير المالية السابق وعد بنقل المليون ليرة من الصناعة إلى الزراعة ثم عاد فقال إنه لا يستطيع ذلك إلا بعد أن يضع تشريعاً يحدد كيف يستطيع الفلاح أن يتصرف بهذا المال وقد أجمع النواب على طلب تحويل هذا المبلغ.

ثالثاً - قضية التعداد أعتقد أنها ضرورية بينما يستطيع الفلاح أن ينتظر نتائج مشاريع الري التي ستنفذها الحكومة وستظهر حسناتها وخيراتها بعد حين.

الرئيس: انتهت المناقشة العامة في الموازنة والآن نبحث أبواب الموازنة وقد وزع عليكم تقرير اللجنة المالية حول موازنات رئاسة الجمهورية - مجلس النواب - رئاسة الوزارة.

الرئيس: لیتل تقرير اللجنة المالية على الباب الأول - رئاسة الجمهورية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

اجتمعت لجنة المالية في الساعة ٣ من بعد ظهر يوم الأربعاء في ٢٧ تشرين ثاني سنة ١٩٤٦ تحت إشراف عطوفة رئيس المجلس وبرئاسة معالي الأستاذ نعيم وحضور أكثرية أعضائها وقد مثل الحكومة معالي وزير المالية وحضرات السادة مدير عام غرفة رئاسة الجمهورية ومدير عام غرفة رئاسة الوزارة ومدير الموازنة وشرعت بدرس الموازنة الجديدة لعام ١٩٤٧ فأقرت ما يلي:

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

البند الأول - مخصصات رئيس الجمهورية بدون أي تعديل ٧٣٧٥٥ ل. ل.

البند الثاني - موظفو ديوان الرئاسة:

حذفت اللجنة راتب أمين سر عام مع تعويضه العائلي وأبقت مركزه للذكر لأن المذكور يتقاضى راتبه من غير موازنة الدولة. الخ...

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

فيما يتعلق بموازنة رئاسة الجمهورية، تطالب الحكومة من المجلس الكريم أن يعدل البند الثالث على الشكل التالي:

الفقرة ٧ - مفروشات ١٠٠٠٠ ل. ل. بدلاً من ١٠٠٠ ل. ل.

الفقرة ١٠ - أجره إصلاح سيارات ٤٠٠٠ ل. ل. وكانت اللجنة المالية قد ألغت هذه الفقرة. فيصبح مجموع اعتماد البند الثالث: ٦٣٥٠٠ ل. ل.

محمد العبود:

أرى بمناسبة درس الموازنة وتصويت المجلس على البنود، أن المجلس لا يمكنه زيادة الاعتمادات بل يعتمد بالزيادة على الحكومة. وليس لي المجلس بأن أذكر أن من بواعث النظم البرلمانية هو أن يسهر المجلس على مطالب الشعب ويهتم لتحقيقها وله حق المراقبة على أعمال الحكومة ويحق له أن ينقص الاعتمادات ولا يزيد عليها شيئاً. أما الحكومة فمن حين لآخر تطلب زيادة الاعتمادات وأسمح لنفسني بأن أذكر الحكومة بأنه في هذا الصباح وردت للجنة المالية موازنة وزارة الأشغال العامة وفيها لائحة بتوزيع شبكة الطرقات ولاحظت أن فيها غبناً على بعض المناطق التي طالبنا مراراً بإنصافها فكان جواب الحكومة دائماً أنه لا يوجد المال الكافي لهذه الطرقات. وكان بالإمكان أن تؤمن الحكومة الطرقات للمناطق المحرومة منها فيما لو خصصت في موازنة الأشغال العامة بنسبة ما يخصص للموظفين فتأتي المنفعة عامة.

وإذا وجهت بعض تذكيرات في هذا الموضوع فأرجو أن لا تعتبر كانتقاد موجه إلى حكومة من الحكومات. لقد طالبنا ونطالب بتخفيض بعض الضرائب عن الشعب كضريبة الدخولية والتسجيل والفراغ. نرى أن رسوم التسجيل والفراغ تختلف بين منطقة وأخرى ولا أرى مبرراً لهذه الفروقات وأرجو من معالي وزير المالية أن يعيرها اهتماماً كلياً.

واعتقد أن هذه المسائل لا يجب أن تجعل فوارق بين مناطق لبنان التي تتساوى بالحقوق والواجبات. ففي بعض المناطق مثلاً، تعتبر الأملاك الحرشية أميرية رغم وجود سندات تملك بها بين أيدي أصحابها وفي بعض المناطق الأخرى تعتبر أملاك خاصة. لذا أرغب إلى الحكومة أن تأخذ بهذه الملاحظات في الموازنات المقبلة.

الرئيس:

أسف جداً، بعد أن خصصنا ثلاث جلسات لمناقشة الموازنة بصورة عامة، لأن أرى أنه لا يزال من يطلب الكلام للمناقشة في الموازنة. الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل:

أريد أن أستعلم من معالي وزير المالية عن هذه النقطة: لقد أرصد في باب موازنة رئاسة الجمهورية، البند الثالث، الفقرة ٧ خمسة آلاف ليرة للمفروشات ثم جاءت الحكومة وطلبت

تعديل هذا البند فزادت اعتماده من ٥ آلاف ل. ل. إلى ١٠٠٠٠ ل. ل. فهل من الممكن أن نعلم ما هي أسباب هذه الزيادة؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: لو لم تر الحكومة أن هناك ضرورة لهذه الزيادة لما أقدمت على طلبها، وليسمح لي حضرة النائب بأن لا ندخل في تفصيل الأسباب.

جورج عقل: ما كنت تقدمت بهذا الاستعلام لو لم أجد ٥ آلاف ثم ١٠ آلاف ليرة.

الرئيس: الباب الأول - رئاسة الجمهورية، البند الأول - مخصصات رئيس الجمهورية ٧٣٧٥٥ ل. ل. من يقبل بالبند الأول كما تلي فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ... .

الرئيس: مطروح على التصويت الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء، الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء، البند الأول - مخصصات مجلس الوزراء، وقد أضافت اللجنة راتب الرئيس إلى هذا البند فأصبح اعتماده ٢٤١٠٥ ل. ل.

من يقبل به كما عدلته اللجنة فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ... .

الرئيس: قبل البند الثاني. والآن لقد انتهينا من جدول الأعمال عينت بعد ظهر غد جلسة ولما كان موعد اجتماع اللجنة المالية بعد ظهر غد للدروس بقية أبواب الموازنة. فلذلك ألغي موعد تلك الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة في مطلع الأسبوع القادم بناء على دعوة من الرئاسة. ورفعت الجلسة. (في تمام الساعة السادسة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

محمد العبود

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
 - ٣ - متابعة درس أبواب موازنة سنة ١٩٤٧ :
 - أ - موازنة وزارة المالية.
 - ب - موازنة وزارة العدلية.
 - ٤ - مرسوم رقم ٧٨٩٠ بمشروع قانون يقضي بالترخيص للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٤٧ على أساس القاعدة الإثني عشرية وأن تجبي مختلف الضرائب والرسوم على أساس القوانين المرعية الإجراء.
- عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أميني السر السيدين محمد العبود ورفعت قزعون بالوكالة. وتغيب السادة: كاظم الخليل، يوسف ضو، أديب الفرزلي، خليل أبو جودة، رشيد بيضون، سليمان علي، عادل عسيران، عبد الحميد كرامه، عبد الغني الخطيب، فيليب تقلا، محمد المصطفى، محمد بيضون، نسيب الداود، نقولا غصن، يوسف اسطفان، يوسف سالم. واعتذر السادة: أيوب تاب، جورج عقل، سعدي المنلا، علي العبد الله.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة، الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، الدكتور إلياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.
- الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من أهالي جزيين يطلبون بها التعويض الموعود وسرعة البت بأمرهم.
- ٢ - عشرات البرقيات من جميع المناطق يستنكرون بها افتراء جريدة الهدف على وزير المال السابق ويطلبون معاقبة المسؤولين بشدة.
- ٣ - عريضة من رئيسة الاتحاد اللبناني العربي تطلب بها إعطاء حقوق المرأة السياسية لتكون ناختبة ومنتخبة.
- ٤ - عريضة من مستحقي الأوقاف الذرية يلتمسون بها سرعة إنهاء مشروع قانون الأوقاف الذرية.
- ٥ - برقية موقعة من السادة فيليب اندراوس والدكتور طراد وجورج شقير وغيرهم مئات من الموقعين يستنكرون بها افتراء جريدة الهدف على رجل كبير نزيه ويطلبون بها إنزال أشد العقوبات صوناً لكرامة الرجال والصحافة.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. والكلمة الآن لحضرة النائب الأستاذ إميل لحود.

إميل لحود: حضرة الرئيس، أيها السادة،

لبضعة أيام، نشر كاتب في إحدى صحف العاصمة نبأ يزعم فيه أن وزارة المالية في الحكومة السابقة أضاعت على الخزينة تسعة ملايين ليرة عن طريق جباية ضريبة البنزين، ولم تكتف بأن نسبت للوزارة هذه الفعلة بل تمادت في الجرأة إلى أنها نسبت إلى أحد الوزراء الحاليين تأييد النبأ فكان العمل لا طعناً بوزير سابق ولا تهمة جوفاء كاذبة بوزير حالي وحسب، بل طعنة في أخلاق أمة بأسرها ووصمة في جهاز بكامله، ولو أن الأمر اقتصر علي أنا الوزير السابق لما كنت سمحت لنفسني أن آخذ ردحاً من وقتكم وأن أزعجكم بهذا البيان الذي أنهى منه إلى طلب ملح.

أراكم تتعلمون وقد تتبرمون وتنكرون على المتكلم بينكم ضرورة الكلام عن فساد التهمة بالنسبة لنزاهة المتهم بل بالنسبة لعدم معقولية الأمر ولأن أدنى عارف للأصول أدرك فوراً بأن الأمر مستحيل على الشكل الذي روي فيه الخبر، ولكن الأمر ليس مقصوراً علي فقد طعنت جريدة في اليوم وأخرى طعنت بغيري منكم، الأمس، وواحدنا تعرض في الغد وبعد الغد وهكذا تصبح كرامات الناس نهشة لأقلام الناس.

إني أحترم الصحافة جداً ولذلك أشكر موقفها النزيه المشرف الذي وقفته من أحد المتطاولين إلى مصفها الراقي، المتزحلقيين عن كرامتها وحصافتها إلى أدنى دركات النجس والرياء والكذب. وأشكر للحكومة الكريمة تفضلها بالتكذيب، ولل قضاء الحزم الذي أصدر، وأنظر من الأمة أن

تقول كلمتها بلسان ممثليها. إنني لا أطلب منكم نكراناً وتكذيباً، بل قضاء واجب يحتمه عليكم الدستور، وأرجو أن تعيشوا معي، مشاهد أروي عليكم بعضها، تحسوا أين أصبحنا وأين سنكون.

تصدر الصحيفة المذكورة، فتعجل الحكومة ببلاغ التكذيب، وبلاغ التكذيب كيف ينشر في بعض؟ بعضها التي تدعي أنها في المصنف الراقي بين الصحف وهي «الأوريان» واسمحوا لي أن أردد العنوان بالفرنسية:

«Un vol de 9 millions mais le Gouvernement rétablit les choses»

يعني أن «الأوريان»، وقد نشرت التكذيب تشير إلى أن الحكومة تواطأت مع الوزير السابق على لفلفة الأمر، وجريدة ثانية وثالثة فتضع للتكذيب عنواناً ضخماً «فضيحة الملايين» «أين هي» «من هو بطل الفضيحة». ومشهد ثالث... وتنطلق الصبية في الشوارع وتعبث بالقانون والنظام وتصيح بملء أفواهها مشهورة أسماء: «اختلاس المالية» وتردد اسمي كما أنها كانت قادرة على ترديد اسم غيري، وتسمع ابنتي بإذنها اسم أبيها في الشوارع يوصف بأنه مختلس تلك التي ما أعددت لها الملايين، ولو سرقت الملايين في عرف كاتب المقابل، بل أعددت لها شرفاً مكسوباً وصداقات ثمينة، والسائق على السيارات وركابها سود الضمير أو قليلو الإدراك، وهنا أستوقفكم لأقول الحقيقة عريانة كما سمعها البعض وهنا بيت القصيد: زعزعة ثقة الأمة بحكامها ولماذا هذا الطين؟ سوق؟ وأية قيمة لهذا؟ من أتى قبله سرق ومن يأتي بعده سيسرق». هذه هي النتيجة يا سادة.

أنا أعلم أن المدركين وحسن النوايا لم يصدقوا ولن يصدقوا ولكن هناك فئتين فاغرتين أسماعاً دنسة وأفواهاً نجسة: فئة الناقمين الحاسدين المهوشين لا علي ولا عليك، بل علينا كلنا، وفئة الجهلة القابعين تهوش فئة فئة ويتهمون الحكام وهناك الطامة الكبرى والخطر على الأمة. والمهاجر التي تضم نصف اللبنانيين تصل إليها الصحف وهي لا تعلم ماذا يجري ترمق حظ وطنها في عهده الجديد فترى هذا الأمر.

أيها السادة،

لو كان الكاتب، كاتب المقال، يملك الجرأة أن يقلب دعوى الذم افتراء وأن يطلب الإثبات إذن لكنت أخرج لا كإميل لحود بل كنائب دخل الندوة بتأييد ٢٤ ألف وإلى الوزارة بمجمل أصوات هذه الندوة، لكنت أخرج شريفاً في أعين الفئتين، ولكن الكاتب لم يجراً. لذلك أنتهي إلى ما أطلبه بإلحاح من عطوفة الرئيس وحضرات النواب:

جاء في الدستور: المادة ٧٠ - لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو

بإخلالهم بالواجب المترتب عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس .

وجاء في المادة ٧١ - «يحاكم الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى» .

وجاء في المادة ٧٢ - «يكف الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه وإذا استقال فلا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لإيقاف المعاملات القضائية» .

وجاء في المادة ٨٠ - «يتألف المجلس الأعلى من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية» .

نعم لا دعوى علي وكاتب المقال لا يصح له بأن يقيم الدعوى ولكن الاجتهاد مستمر على أنه أمام مثل هذه المجالس يحق لكل من ظن أنه مجال شبهة أن يطلب هو نفسه محاكمته . فأنا الآن باسم النزاهة التي طعنت والكرامة التي افتتت عليها وباسم الدستور وباسم الأمة اللبنانية التي لا يجوز أن يبقى ممثلوها عرضة لمثل هذه التقولات ، أطلب بإلحاح أن يعمد الآن إلى انتخاب سبعة نواب يضم إليهم ثمانية قضاة لكم تحكم لا لمصلحة إميل لحود بل لمصلحة كرامة هذه الأمة أو أن يرسل إميل لحود إلى السجون .

(تصفيق)

الرئيس :

حضرات النواب ، لا شك أي معبر عن إحساسكم ! جميعاً عندما أعلن بعد الكلمة التي ألقاها زميلنا الأستاذ لحود استنكار هذا المجلس لتلك الحملات الطائشة الكاذبة التي تقوم بها صحافة معينة وإني لأعتبر كما تعتبرون أن هذا الخبر الذي نشر لم يصدقه أحد ثانية واحدة ، وهذا ما يزيد في فظاعته وفضاعة هذه الجريمة التي اقترفت من بعض الصحف والتي تستنكرها الصحافة الشريفة في هذا البلد .

وأقول كلمة لزميلنا المحبوب وأخيना الأستاذ إميل لحود . إننا نفهم ونقدر مبلغ تأثرك وهذا شعور يزيده نبلاً وكرامة . فالرجل الشريف هو الذي يثور لكرامته وأؤكد له أنه لم يكن وحده مستقلاً بالثورة لكرامته بل جميع زملائه يشاركونه بها . وأزيد أنه لا أرى مجالاً مطلقاً لاتهام الأستاذ إميل لحود بارتكاب جريمة حتى يطبق المجلس المادة ٧٠ الدستورية . فالمجلس والرأي العام أعطوا حكمهم على المفترين وعلى الذين أثاروا التهمة . ولذلك لا أرى من موجب لتطبيق المواد الواردة في خطابه ، لأنني أعتبر أن هذا الخبر الكاذب الذي نشر لم يكن موجهاً لك بل كان طعنة في صميم الحكم الوطني . وأوجه رجاء للحكومة بأنه يجب أن تضع حداً نهائياً لهذا الاستهتار فالقضاء اللبناني فوق الجميع وهو موجود حتى يعيد الأمور إلى نصابها وسيعلم الكل كيف يحترمون رجالاً هذا الوطن . وأعتبر أن لا مجال لتطبيق الدستور في هذه القضية لأن الحكم فيها قد أصدره المجلس .

الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: إن الحكومة اشتركت وتشترك أمامكم باستنكار هذا العمل الشائن الذي لم يكن الزميل إميل لحود هدفاً له فقط بل كنا جميعاً هدفاً له. ولقد أعلن وزير الاقتصاد الحالي كمال بك جنبلاط الذي نسب إليه تأييد الخبر، تكذيبه القاطع حول إشاعة هذا الخبر وطلب مني إنزال العقوبة الشديدة بالصحيفة التي نشرت هذا المقال.

إن الحكومة تعتبر نفسها متضامنة كل التضامن مع الحكومات السابقة، فالعمل الحكومي واحد. وهي سائرة منذ أن تسلمت الحكم في إظهار هذا التضامن في كل نواحي العمل. لقد نشرت الحكومة بلاغات عديدة في تكذيب هذا الأمر وأنها لن تقف وقفة المتفرج تجاه هذه الحملات الطائشة الكاذبة على كرامات بعض الناس وفي مقدمتهم رجال السياسة.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: إنه ليؤلمنا أن نرى تهمة قد وجهت إلى شخصية محترمة من زملائنا، وله عندنا كل تقدير لإخلاصه، وآسف أن أذكر أن حضرة الزميل كان أول من طالب في هذه الندوة بحرية الصحافة ودافع عنها وآسف أن تحيى هذه التهمة من الصحافة التي ساعدت هذا المجلس على تثبيت الوضع الذي نحن فيه الآن.

وأعتقد أن الإشاعة كانت باطلة من أساسها ولا مجال لتطبيق مواد الدستور بشأنها وما من زميل يمكنه أن يصدق هذه التهمة الشنيعة التي نشرتها بعض الصحف وأنه ليس من الممكن أن يضيع مثل هذا المبلغ لا سيما من قبل شخص هو أبعد من تلصق به هذه التهم. وأرجو من المجلس أن يسدل الستار على هذه القضية التي هي محض افتراء، وأرجو من الصحافة أن تكف عن نشر مثل هذه التهم التي لا تستند إلى أساس ثابت وآمل منها في المستقبل وهي التي ناضلت وجاهدت مع المجلس في سبيل صون كرامة هذا الوطن، أن لا تكون أداة للطعن أو للتشفي على كرامات رجال هذا الوطن المخلصين. وأرجو أن يكون هناك جزاء لمن يتهجم على الكرامات.

لذلك أرجو من حضرة الزميل إميل لحود بإلحاح أن يرجع عن اقتراحه الذي لا مجال له وهو الأبى النبيل وليس من شك في نزاهته وإخلاصه.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: إنني أشكر لعطوفة رئيس المجلس ولدولة رئيس الوزارة وللزميل الكريم عاطفتهم الطيبة وأن في هذه الشهادة فخر يمحو أكبر من الإساءة التي ألحقت بي. وأما الصحافة يا زميلي، فلو طلب رأي مجدداً لطلبت إطلاق حريتها أكثر فأكثر وهي كفيلة بأن تنقي نفسها من مثل هذه الأدران.

والآن أنا أطلب ما طلبت وأترك لعطوفة الرئيس طرح الأمر على المجلس الكريم وهو بيت بالموضوع.

الرئيس: ليس هناك من مبرر لإجابة اقتراح الزميل الأستاذ إميل لحود وفقاً للنص الدستوري لا سيما وأن المجلس لا يضم الآن ثلثي عدده. الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: إن المجلس بأكثرية الحاضرة وبالإشتراك مع عطوفة رئيس المجلس والحكومة يؤيد حضرة الزميل لحود وأضيف تبريراً للصحافة فأقول إنها بأكثرية الساحقة قد عملت وعملت كثيراً ليس في سبيل دعم هذا العهد فحسب بل في سبيل صون الكرامات كما نرى ذلك يوماً.
الكلمة للسيد ألفرد نقاش.

ألفرد نقاش: إنني أوجه كلمتي هذه بمثابة تقرير إلى حضرة وزير العدل آملاً منه أن يعير ملاحظاتي الآتية الاهتمام اللازم نظراً لما أعهده فيه من نزاهة وإخلاص وغيره على المصلحة العامة وبنوع خاص على العدالة.

الكل يعلم ما في قضائنا من مزايا وميزات تعزز بها الأمة. وقد سمعنا في الماضي بصدى الشكاوى التي تصاعدت من الأوساط القضائية ومن هيئة المحامين لأسباب مختلفة لا لزوم لتردادها الآن.

وما نسينا هذه الأزمة إلا وقد علمنا بأخذ بعض التدابير التي لا تتفق واستقلال القضاء وذلك بنصيحة أحد كبار الموظفين في نظاره العدالة. وهذه التدابير قد أخذت على الصورة الآتية: بحجة أن أشغال القضاة قد تكاثرت كانت أصدرت وزارة العدل بمفعول مداخلة هذا الموظف مرسوم أم بالأحرى مراسيم وزارة تبدل في الهيئة الحاكمة بطريقة الانتداب، في حين أن التبدل لا يجوز قانوناً إلا بطريقة التنحي أو طلب الرد. وقد أخذ هذا التبدل في الأشهر الأخيرة دوراً عادياً. فرأينا هيئات تتبدل بأكثرية دون موجب شرعي ودون أن يكون للقضاة المستبدلين رأيهم في الأمور، مما يحرم المتقاضين من الضمانات الأولية التي وضعها القانون. وتأكدت أيضاً من بضعة شهر أنه بينما كانت الهيئة الحاكمة على وشك الفصل في الدعوى المقامة لديها فإنها تلقت أمراً فجائياً بتسليم الأوراق إلى قضاة آخرين عملاً بطريقة الانتداب المذكورة. ولا لزوم لإلفات النظر إلى ما في ذلك من خلل في تطبيق الأنظمة وتوزيع العدالة.

إن المداخلات والتدابير المذكورة عدا عن أنها مخالفة للضمانات الدستورية فهي مناقضة للترقي القضائي خصوصاً بعد توحيد القضاء وإلغاء المحاكم المختلطة، لذلك فإننا نحتج عليها وعلى مساس حرمة السلطة القضائية ونطلب بإلحاح إلى معالي الوزير أن يضع حداً للانتداب المشار إليه ولمفاعليه الهدامة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدلية.

وزير العدلية: سيدي الرئيس، أيها السادة،

إنني أشكر حضرة الرئيس النقاش على كلمته التي وجهها لنا وأجيب على ما يتعلق منها بالانتدابات. لقد نص القانون عن الانتدابات وحدد لها مدة لا تتجاوزها وأقصى المدة في القانون شهر واحد. ولقد تدعو الضرورة الطارئة إلى عملية الانتداب هذه. أما ما أشار إليه الزميل من انتدابات جاوزت المدة القانونية أو شملت هيئة محكمة برمتها فأصرح له أنه لم يصل لعلمي شيء عن هذا وأن الحكومة الحاضرة لم تقم بأي انتداب من هذا النوع وأنها لن تتدب في المستقبل ولن تلجأ إلى هذه الطريقة مطلقاً.

الرئيس: الكلمة للسيد فريد الخازن.

فريد الخازن: وعدتنا الحكومة بالإجابة على رغبات بعض النواب فيما يتعلق بالقروض الزراعية ونقل مبلغ من المال من القروض الصناعية إلى الزراعية وبأن تتقدم بمشروع قانون جديد لهذه الغاية فهل لها أن تدلي لنا ببيان عن مصير هذه القروض.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: تعلمون أن القانون الذي سن لهذه القروض قسمها إلى قسمين:

١ - قروض زراعية.

٢ - قروض صناعية.

وعندما استلمت الحكومة مهام الحكم رأت أن القروض الزراعية قد استنفدت كلها أما القروض الصناعية فقد استنفدت أكثرها. ولما كنت في حالة لا تمكني الآن من بحث كيفية استنفاد هذه القروض وعمّا إذا كانت استعملت في سبيل الغاية التي وجدت من أجلها. لذلك استوقفت الحكومة البقية الباقية الصغيرة منها ريثما تتقدم الحكومة إليكم بمشروع قانون يقرض بموجبه صغار المزارعين هذه البقية.

الرئيس: نعود الآن لجدول الأعمال، ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة المالية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ نفقات موازنة وزارة المالية

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر الأربعاء في ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٦ برئاسة الأستاذ وديع نعيم وحضور أكثرية أعضائها ومثل الحكومة معالي وزير المالية يعاونه حضرة مدير الموازنة.

فدرست اللجنة :

الباب الرابع - وزارة المالية

الفصل الأول - إدارة المالية

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية: تلاحظ اللجنة أنها وجدت في جميع فروع هذا البند إنقاصاً لعشرة موظفين وقد بلغ مجموع اعتمادات هذا البند ١٢٤٤٩٧٤ ل. ل. ألخ... .

الفصل الثاني - الدوائر العقارية

البند الأول - الموظفون: ٢٥٠٢٥٥ ل. ل. مع الملاحظة العائدة لمنطوق المرسوم رقم ٥٥٤١ ألنف الذكر. ألخ... .

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: إن وزارة المالية تطلب من المجلس الكريم زيادة البند الأول: موظفو الإدارة المركزية، بجعله ١٢٦٨٤٩٤ بدلاً من ١٢٤٤٩٧٤ ل. ل. وهذه الزيادة هي لموظفي ضريبة الدخل الذين سيؤخذون من ملاكات الدولة.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين.

جورج زوين: طالما أن المأمورين الذين يطلب معالي وزير المالية زيادة لهم سينقلون من دوائر الدولة، فلا أرى سبيل لزيادة رواتبهم ولتنقل رواتبهم من الدائرة التي كانوا تابعين لها إلى دائرتهم الجديدة.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: إن مراقبي ضريبة الدخل يؤخذون من فئة معينة من الموظفين ولهم رواتب لا يمكن أن تتفق مع رواتب سائر الموظفين وأنا أوافق معالي وزير المالية على طلبه الزيادة لأنني كوزير مال سابق أشعر بثقل المهمة الملقاة على عواتق هؤلاء المراقبين الذين يجب أن يكونوا في وضع خاص. وأطلب من المجلس الكريم الموافقة على طلب الزيادة.

الرئيس: الباب الرابع - وزارة المالية، الفصل الأول - إدارة المالية، البند الأول - موظفو الإدارة المركزية. وقد أصبح اعتماده كما طلبت الحكومة تعديله ١٢٦٨٤٩٤ ل. ل. بدلاً من ١٢٤٤٩٧٤ ل. ل. من يوافق عليه كما تلي معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ... .

الرئيس: قبل البند الخامس معدلاً. الكلمة للسيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: كنت طلبت الكلام قبل أن يصوت على البند الرابع - إكمال بناء أمانة السجل العقاري في زحلة، لألح على الحكومة بأن تنشئ أبنية لأمانة السجل العقاري في سائر المملحات وأن تؤمن عليها من الحريق وذلك ضمن صناديق حديدية لأن الأوراق التي تحتويها هذه الدوائر هي مهمة جداً وإذا حدث حريق في إحداها، لا سمح الله تكون الخسارة فادحة لا تعوض.

وإذا كان لا يمكن للحكومة في الوقت الحاضر أن تؤمن أبنية خاصة لأمانات السجل العقاري فلتبشر بشراء صناديق حديدية لهذه الغاية.

وزير المالية: إن ملاحظة حضرة الزميل حميد بك فرنجيه بمحلها والحكومة جادة في اتخاذ التدابير التي ذكرها وهي تفكر بإيجاد أبنية خاصة لهذه الدوائر في سائر المملحات.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: جاء في البند السابع شراء وتصليح أدوات فنية للمساحة في الجمهورية اللبنانية. ومعلوم أن هذه الدائرة قد أوقفت أعمالها طيلة الحرب بسبب فقدان الأدوات اللازمة لها. أما الآن وقد زالت الأسباب وأصبح من الممكن استيراد الأدوات اللازمة لهذه الدائرة فأطلب من الحكومة أن تعمد إلى تزويدها بما تحتاج إليه لأن هناك أملاك تستدعي المساحة لتخفيف المراجعات عن الدوائر والنفقات عن أصحاب العلاقة. وآمل أن تتابع المساحة عملها وأن تؤمن الحكومة لها الأدوات اللازمة.

وزير المالية تطلب الحكومة زيادة البند السادس وحذف الفقرة ٦ تمهيداً لجعلها بنداً جديداً شراء وتصليح أدوات فنية واعتماده ٢٥٠.٠٠٠ ليرة لبنانية ويصبح مجموع البند السادس ٤٥٥٠٠ ليرة لبنانية والبند السابع (الجديد) ٢٥٠.٠٠٠ ليرة لبنانية وسبب هذه الزيادة هو أننا نريد أن نستجلب أدوات فنية للمساحة من الخارج وسجلات خاصة.

الرئيس: فهتمت أن هذه الأدوات قد طلبت من سويسرا أليس كذلك؟

وزير المالية: نعم.

الرئيس: البند السادس - لوازم ونفقات إدارية وقد ألغت منه الفقرة السادسة، مشتري وتصليح أدوات فنية، كما طلبت الحكومة لتجعل بنداً سابغاً جديداً وقد أصبح اعتماد البند السادس ٤٥٥٠٠ ليرة لبنانية بعد حذف الفقرة ٦.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند السادس معدلاً. والآن البند السابع (جديد) - شراء وتصليح أدوات فنية واعتماده ٢٥٠.٠٠٠ ليرة لبنانية كما طلبت زيادته الحكومة.

من يقبل به فليرفع يده .

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند السابع (الجديد). والآن الباب السابع - وزارة العدلية، ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنتها .

فتلا الكاتب التقرير التالي :

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ نفقات موازنة وزارة العدلية

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين في ٩ ك ١ سنة ١٩٤٦ اجتمعت لجنة المالية برئاسة معالي الأستاذ نعيم وحضور أكثرية أعضائها ومثل الحكومة حضرة مدير العدلية وحضرة مدير الموازنة ودرست :

الباب السابع - وزارة العدلية

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية: وافقت اللجنة على تصحيح راتب المدير العام ٥١٠٠ بدلاً من ٤٨٠٠ ل. ل. وألغي مركز وراتب معاون رئيس كتب فأصبح مجموع البند ٩٧٦٥٩ ل. ل. بدلاً من ١٠٠٨٢٤ ل. ل. البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية: ٢٥٢٠٠ ل. ل. ألخ. . .

الفصل الثاني - المحاكم المدنية

وجدت اللجنة بكل سرور ضرورة شطب كلمة (اللبنانيون) من عبارة القضاة اللبنانيون لأنه لم يعد في القضاء اللبناني سوى قضاة لبنانيون إذ إن الحكومة قد تمكنت من إبرام مشروع إلغاء المحاكم المختلطة وصرف القضاة الفرنسيين ورقت هذه البشري للمجلس الكريم في إحدى جلساتها الأولى حسنة تسجل في إكمال العهد الاستقلالي ومظهراً متمماً لمظاهر السيادة الوطنية الحقة .

البند الأول - المحاكم المدنية: وافقت على إلغاء مراكز ورواتب القضاة الفرنسيين وكل ما يتعلق بتعويضهم الشخصي وتعويض السكن .

وكذلك وافقت على إلغاء التعويض العائد لكاتب عدل بعلبك وقدره ٦٠٠ ل. ل. .

فيصبح مجموع هذا البند ١٩٩٧٥٣٧ ل. ل. ألخ. . .

الفصل الثالث - المحاكم الشرعية

البند الأول - موظفو المحاكم الشرعية:

وافقت اللجنة على طلب الحكومة بتصنيف القضاة الشرعيين أسوة بالقضاة المدنيين ووافقت أيضاً بناءً على طلب الحكومة بإحداث مركز نائب قاضي شرع في بيروت براتب ١٥٠٠ ليرة لبنانية... الخ.

مجموع هذا الفصل:

وعليه يصبح مجموع الباب السابع كما يلي:

الفصل الأول ١٢٢٨٥٩ ليرة لبنانية

الفصل الثاني ٢٤٠٧٤٨٧ ليرة لبنانية

الفصل الثالث ٢٨٤٠٩٨ ليرة لبنانية

الفصل الرابع ٩٩٦٨٣ ليرة لبنانية

المجموع ٢٩١٤١٢٧ ليرة لبنانية

المقرر

نائب البقاع

الإمضاء: رفعت فزعون

الرئيس: الباب السابع - وزارة العدلية، الفصل الأول - الإدارة المركزية.

من يوافق على البند الأول - موظفو الإدارة المركزية كما عدلته اللجنة وقد أصبح مجموع البند ٩٧٦٥٩ ليرة فليرفع يده.

(أكثرية). الخ.

الرئيس: صدق البند السابع (الجديد). والآن الفصل الثالث - المحاكم الشرعية، البند الأول - موظفو المحاكم الشرعية. لقد عدلته اللجنة فأصبح ٢٧٤٠٩٨ ليرة.

وزير العدلية: يذكر المجلس أننا صدقنا من زمن قانوناً يختص بالمحاكم الشرعية وتنظيمها. ولقد رأت الحكومة توفيراً على الخزينة أن تدمج وظيفة نائب قاضي مع باشكاتب وهكذا يصبح مجموع البند ٢٧٨٢٥٠ ليرة.

إميل لحود: أوافق الحكومة على اقتراحها ولكنني أعارض بالشكل.

وزير العدلية: ملاحظة الأستاذ لحدود وجيهة ولكن وضع المحاكم الشرعية لا يسمع لنا بغير هذا.
الرئيس: من يوافق على تعديل البند الأول من الفصل الثالث كما طلبت الحكومة وذلك بزيادته إلى ٢٧٨٢٥٠ ليرة فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند الأول كما عدلته الحكومة. البند الثاني من الفصل الثالث - لوازم ونفقات إدارية. لقد عدلته اللجنة رافعة المبلغ إلى عشرة آلاف ليرة.
وزير العدلية: نطلب زيادة البند ثلاثة آلاف ليرة حصلت من نقل دوائر المحاكم الشرعية ومن فرق الإيجارات.
الرئيس: من يوافق على تعديل الحكومة فيصبح البند ١٣ ألف ليرة فليرفع يده.
(أكثرية). أ. خ. .

الرئيس: صدق البند الثاني من الفصل الرابع.
تطلب الحكومة بصورة مستعجلة بحث مشروع قانون بالترخيص لها أن تصرف نفقات الدولة عن شهر شباط الحالي على أساس القاعدة الاثني عشرية وأن تجني مختلف الضرائب والرسوم على أساس القوانين المرعية الإجراء. ليتل.
فتلا الكاتب مشروع القانون التالي:

مشروع قانون بالترخيص للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٤٧ على أساس القاعدة الاثني عشرية وأن تجني مختلف الضرائب والرسوم على أساس القوانين المرعية الإجراء أو التي ستنتشر خلال الشهر المذكور

مرسوم رقم ٧٨٩٠/ك

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني «الاسيما المادة ٨٦ منه»،
وبناء على قانون موازنة سنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٤ شباط سنة ١٩٤٦
وبناء على المرسوم رقم ٧٣١٨ تاريخ ٢٩ تشرين أول سنة ١٩٤٦ القاضي بإحالة مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ إلى مجلس النواب

وبناء على اقتراح وزير المالية بالوكالة

وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى - يحال إلى مجلس النواب أثناء دورته الاستثنائية الحالية مشروع القانون المربوط القاضي بالترخيص للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٤٧ على أساس القاعدة الاثني عشرية وأن تجبي مختلف الضرائب والرسوم على أساس القوانين المرعية الإجراء أو التي ستنتشر خلال الشهر المذكور.

المادة الثانية - إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ هذا المرسوم.

بيروت في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

الإمضاء: بشارة خليل الحوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

وزير المالية بالوكالة

الإمضاء: عبد الله اليافي

فذلكة

لقد أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع الموازنة عن سنة ١٩٤٧ بموجب المرسوم رقم ٧٣١٨ تاريخ ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٦.

ولما كان مجلس النواب لم يبت في هذا المشروع حتى الآن وكان ليس من المنتظر أن ينجز عمله قبل آخر الشهر الجاري.

ولما كانت الرواتب تدفع في أول الشهر فقد اضطرت الحكومة إلى تنظيم مشروع القانون المربوط الذي يجيز للحكومة أن تجبي الواردات وأن تصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معروفة في المادة ٨٦ من الدستور.

مشروع قانون

المادة الأولى - يجاز للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٤٧ على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معروفة في المادة ٨٦ من الدستور.

المادة الثانية - يجاز جباية مختلف الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والحاصلات والعائدات خلال شهر شباط سنة ١٩٤٧ وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء أو التي ستنتشر خلال الشهر المذكور.

الرئيس: هل يوافق المجلس على بحثه الآن.
(أكثرية)

الرئيس: قبل البحث بالمشروع. لتتل المادة الأولى.
فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - يجاز للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٤٧ على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معرفة في المادة ٧٦ من الدستور.

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية)

الرئيس: قبلت المادة الأولى. لتتل المادة الثانية.
فتلا الكاتب المادة الثانية التالية:

المادة الثانية - يجاز جباية الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والحاصلات والعائدات خلال شهر شباط سنة ١٩٤٧ وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء أو التي سنشتر خلال الشهر المذكور.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية)

الرئيس: قبلت المادة الثانية. والآن القانون بكامله معروض على التصويت بالمناداة بالأسماء.
(فنادى الكاتب على النواب بالأسماء فصدق القانون بالإجماع)

الرئيس: صدق القانون بالإجماع ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة مساءً على أن تعقد في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر غد الخميس الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٧.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

محمد العبود

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة درس أبواب موازنة سنة ١٩٤٧ :

أ - موازنة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

ب - موازنة البرق والبريد.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أمين السر السيد محمد العبود ورفعت قزعون بالوكالة. وتغيب السادة: كاظم الخليل، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، خليل أبو جودة، رشيد بيضون، سليمان العلي، سعدي المتلا، عادل عسيان، عبد الحميد كرامة، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، محمد الفضل، محمد بيضون، نسيب الداود، وديع الأشقر، يوسف اسطفان، يوسف سالم، يوسف كرم. واعتذر السادة: يوسف طو، الدكتور أيوب تابت، محمد المصطفى، نقولا غصن.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبدالله البياي وزير العدلية والمالية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والمغتربين، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة، الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، الدكتور إلياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: يسود الاعتقاد أن كل قطر من الأقطار العربية لا يعمل إلا لنفسه ولا يهتم إلا بمصلحته الخاصة، فيما يتلاءم مع أوضاعه حتى إذا فرغ من تدبير شؤونه يلتفت إلى مصالح شقيقاته من الدول العربية.

فيجب أن يزول هذا الاعتقاد وأن يقتنع الجميع بأن الجامعة العربية ما وجدت لتنفيذ غاية تمر أو تزول بزوال الحاجة إليها، بل وجدت لغاية واحدة ولمبدأ عام هو التعاون والتضامن بين مصالح الدول العربية جميعاً. وقد دفعني إلى هذا القول الموقف الذي تقفه مصر تجاه قضيتها والتي تشبه قضيتنا يوم طالبنا بالاستقلال. إن هذا التضامن بين مصالحنا وبين مصالح الدول العربية ظهر واضحاً في ذلك اليوم الذي وقفت فيه جميع الدول العربية وفي طليعتها مصر والعراق إلى جانب لبنان في جهاده. يوم سمعنا حكومة العراق تصرح بأنها تضع كل إمكانياتها تحت تصرف لبنان، ويوم وقف جلالة الملك المعظم عاهل مصر يناصر قضيتنا ويصرح بأن مصر لا يهدأ لها بال إلا متى نال لبنان استقلاله وأعلن رئيس الحكومة المصرية تضامناً مع لبنان في محنته. علينا أن نذكر هذا القطر الشقيق في جهاده. وعلى لبنان اليوم واجب تجاه مصر وهو أن يؤيدها في نضالها في سبيل تحقيق أمانيتها القومية، ولا يسعه إلا أن يعبر بلسان مجلسه عن تضامنه مع القطر الشقيق مصر في جهادها وأن يعتبر قضيتها قضيتته ونجاحها نجاحه.

وأسمح لنفسي بأن أتقدم باقتراح إلى المجلس بهذا الصدد طالباً الموافقة عليه.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل: أيها السادة، تجول مصر العزيزة جولة حاسمة وتتب وثبة أخيرة نحو أمانيتها القومية فإذا تطلع لبنان اليوم إلى مصر تطلع الشقيق لشقيقه، واهتم لكل ما يجري ورافقه ملكاً وحكومة وشعباً في اتجاهاتهم ومطالبهم. إنما لبنان يقدس تقليداً قديماً ويثبت صداقة راسخة منذ مئات الأجيال. والقضية المطروقة بين مصر الشقيقة وبين الجانب البريطاني هي بنوع خاص من القضايا التي تهم لبنان بأن تكون مصر محقة الأمان.

كيف لا وقد رأينا في جهود جمعية الأمم المتحدة مصر العزيزة تبرز في طليعة العاملين في سبيل السلام والعدل الدولي وفي سبيل المبادئ الديمقراطية. لقد وقفت في كل مناسبة بجانب حليفتها بريطانيا والدول الحليفة وقامت بما يترتب عليها في زمن الحرب وأعطت الدليل على ولائها لخليفتها في شتى الميادين. أفلا يجوز أن يكون جزاؤها الاعتراف بالحق الدولي الصارخ؟ هي دولة ولها كيان كدولة منذ أجيال، ليس استقلالها ابن الساعة ولا هو وليد الأيام التي نعيش فيها فإذا ما اعترف لها بحقها وهي تسعى لأخذه بالطرق المألوفة. وإذا قام لبنان اليوم خاطب الصديقة بريطانيا العظمى بلسان نوابه ويقول لها إن قضية مصر تعتبر قضية لبنان ومطالبها هي مطالبها،

فإنما يعتمد في ذلك على تلك المبادئ نفسها التي من أجلها خاضت بريطانيا الحرب وقدمت التضحيات في الدم والمال من أبنائها وكانت في طليعة الدول الكبرى التي ضحت برجالها وأموالها في سبيل هذه المثل العليا والدفاع عنها: هذا هو مطلب مصر، فهي تطلب يومياً ما سعت إليه بريطانيا منذ مئات السنين.

ولهذا نحیی مصر حكومة ومعارضة ونحیی جهادها كما نحیی ملیکها ونؤیدها في مطالبيها دون تحفظ.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: حضرات الزملاء، أرى أنه من واجبي أن أعلن واجب لبنان نحو مصر في تأييد مطالبيها الحقة. إن عملنا هذا يكون بمثابة وفاء لدين مصر علينا إذ إنها ساهمت جدياً في مساعدتنا أيام محتتنا الكبرى وأيدتها دول العرب جميعها لرفع الضيم عنا وإيصالنا إلى حقوقنا الشرعية. ولا يسعني إلا أن أطالب لبنان الذي يؤيد مصر اليوم في مطالبيها بتأييد باقي دول العرب من طرابلس الغرب ومراكش وتونس والجزائر حتى تصل إلى استقلالها وسيادتها القومية.

إن دول العرب طراً تؤلف رابطة واحدة يجب على لبنان أن يوطد أواصر الصداقة بينها حتى لا تبقى للعروبة حدود سوى الحدود الطبيعية التي تتألف من المحيطين الأطلسي والهندي وإنني أعتقد أن تأييد لبنان في الوقت الحاضر لمصر هو فاتحة تأييدات قريبة مثمرة إن شاء الله.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية والمغتربين.

وزير الخارجية والمغتربين: إن الحكومة تشاطر المجلس عاطفته نحو مصر وقد أعلنت مراراً تأييدها لها وأملها في تحقيق مطالبيها القومية.

ولا يسع الحكومة إلا أن تشكر المجلس على هذه البادرة الطيبة وهي تؤيده في اقتراحه وتشاطره أمانيه نحو مصر العزيزة.

الرئيس: ليتل اقتراح السيد فيليب تقلاً.

فتلاً الكاتب الاقتراح التالي:

اقتراح

إن مجلس النواب اللبناني يعلن تضامناً مع مصر الشقيقة الكبرى في جهادها لتحقيق أمانيتها القومية ويعتبر أن نيل مصر لمطالبها الوطنية هو توكيد وفوز لمبادئ العدل والحرية والسلام في العالم.

فيليب تقلاً محمد العبود صائب سلام جورج عقل فريد الخازن حميد فرنجيح وديع نعيم

الرئيس: من يوافق عليه فليرفع يده.
(أكثرية)

الرئيس: قبل الاقتراح بالإجماع. الكلمة للدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: كنا أول من أثنى طيباً على جهود الحكومة الأولى عندما ألفت بيانها وقالت فيه إنها ستشجع الصناعة وأنها نوت تأسس مدرسة صناعية. ولم نجراً على مطالبها بذلك الوقت نظراً لمشاغلها فاستعصنا عن ذلك بتوضيحية ١٥ من أبنائنا وطرحهم في الشوارع. وبالفعل أدخلت الحكومة ٢٠ تلميذاً لدار الصنائع ثم رفعت العدد إلى ٤٠ تلميذاً وأشد ما كان استيائنا عظيماً عندما رأينا أنها ألغت اعتماد بناء المدرسة الصناعية من الموازنة وطلابها مشردون لا يجدون مأوى يلجأون إليه.

الرئيس: ألا يرى حضرة النائب أن يؤجل البحث بهذا الموضوع إلى أن يجيء درس موازنة وزارة التربية الوطنية فأفسح لك الوقت للكلام؟

رئيس الوزارة: سنطلب الآن اعتماداً جديداً لاستئجار دار لإيواء هؤلاء التلاميذ.

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة التربية الوطنية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

نفقات موازنة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد يوم الجمعة في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة الأستاذ وديع نعيم وحضور الأكثرية من أعضائها ومثل الحكومة فيها معالي وزير التربية الوطنية يعاونه حضرة مدير التربية الوطنية ورئيس الديوان ومدير مصلحة الآثار.

فدرست اللجنة:

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية: أ... الخ.

الرئيس: الكلمة للدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: قلت سابقاً إن الحكومة ألغت الاعتماد المخصص لبناء مدرسية صناعية، ثم علمت أن الحكومة

طلبت اعتماداً إضافياً لاستئجار بناية خاصة لإيواء طلبة مدرسة الصنائع، فإني أشكرها على ذلك وأتمنى أن تسرع بهذا العمل.

الرئيس: الكلمة للسيد جميل تلحوق.

جميل تلحوق: فيما يتعلق بالتربية الوطنية أقول: إن أساس النجاح والرفي في جميع البلدان المتقدمة هو أن يكون للشعب وسائل ترقى عقلية عن طريق العلم والتعليم. إنما نحن في لبنان فإننا بحاجة إلى تدابير رئيسية لا نقرأها بالكتب بل تلقى علينا عن طريق الإلقاء الروحي إن لكل بلاد عقيدة وطنية موحدة وهذه العقيدة تلقن في المعاهد التي يتربى بها النشء وهذا ينقصنا في هذه البلاد.

إن نوع التعليم الذي نراه في كل معهد من معاهدنا له أشكال وألوان مختلفة تطبع على جبين كل تلميذ يتخرج منها عقيدة روحية تختلف عن العقائد التي انطبعت على جبين غيره. مثال ذلك أننا لو وضعنا أخوين من بيت واحد أحدهما في معهد والثاني في معهد آخر، نرى أن روحية الأول تختلف عن روحية الثاني في معنى تفهم الوطنية.

لذلك أرجو من معالي وزير التربية الوطنية أن يسعى إلى إيجاد برامج توحد الروحانية الوطنية في سائر المعاهد. ولا أرى داعياً لإطالة الشرح إذ إن هذا أمر بديهي يدركه النائب والوزير والعامه.

أما فيما يتعلق بالتعليم في هذه البلاد فهو كثير جداً وهو من نوع واحد: التعليم النظري. إن هذا النوع من التعليم يرقى العقل ولكن ليسنا بحاجة قصوى إليه وهو يضر في بلاد محدودة السكان ويجب أن يكون محدوداً. ومن ثم ننقل إلى الطريقة المادية وهي أن نوجد تعليماً صناعياً وزراعياً مجدياً من الوجهتين المادية والعقلية.

وهناك التعليم المهني فنرى أنه يخرج سنوياً من الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين عدداً يزيد على حاجة البلاد. وأرى من الضروري أن يعمد المجلس والحكومة إلى إيجاد وسيلة تحدد عدد أصحاب المهن الحرة وذلك بتحديد عدد الطلاب المخرجين من معاهد الطب والحقوق للمحافظة على مستوى المهنة.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: ذكرني الزميل الدكتور جميل تلحوق عندما سمعته يبحث بالتعليم المدني، ما وضعناه من البرامج للتعليم الابتدائي والثانوي في هذه السنة لهذه الغاية. وأود أن أسمع من الحكومة تأكيداً بأن تلك البرامج التي عانينا ما عانينا في سبيل وضعها ستطبق في السنوات الثلاث المقبلة في جميع المعاهد وأن التدابير قد اتخذت لتطبيقها. لقد بلغني من مصدر موثوق وأتحفظ بما بلغني، أن بعض المعاهد الأجنبية لا تطبق مناهج التعليم الجديدة في المدارس اللبنانية التي كلفت الحكومة السابقة مجهوداً جباراً لوضعها بما يلائم العهد الاستقلالي. إني أود أن أسمع تأكيداً من الحكومة بهذا الصدد.

ثم هناك اعتمادات أرصدت في الموازنة لتعيين ٧٥ معلماً ومعلمة، فأنا أوافق على ذلك ويا ليت معالي وزير التربية طلب زيادة على هذا العدد. ولكن أرجو أن لا يعتمد في تعيين هؤلاء المعلمين والمعلمات إلى الطريقة التي درج عليها في الماضي عندما زيدت اعتمادات وزارة التربية الوطنية وأجيز تعيين ٥٠٠ معلم ومعلمة، لقد عين هؤلاء بشكل لا يتنافى مع المنطق فحسب بل يتنافى مع مصلحة المعارف نفسها. لقد عين منهم ما يكاد يجهل القراءة وبينهم من لا يصح أن يطلق عليه اسم معلم. وأعلم جيداً أنه لا يمكن إصلاح الحالة في مدة قريبة ولكن نملك السلطة كي لا نعين من الآن فصاعداً كما جرى في الماضي علينا أن نجري امتحاناً لهؤلاء أو نعين من كان حائزاً على شهادة «سرتفيكا» على الأقل. أما أن تكون معارفه دون ذلك فهذا أمر بضر بالمصلحة العامة.

وأشير إلى أن مستوى التعليم في المدارس الرسمية اللبنانية هو أدنى من مستوى التعليم في المدارس الأجنبية ولا يمكننا التغلب على المعاهد الأجنبية إلا بتعزيز التعليم الرسمي ورفع مستواه.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: سيدي الرئيس، أعود إلى النعمة التي رافقت عملي كنائب ووزير. أرانا نشكو من تضخم الموظفين ونتفق على زيادتهم هذه القضية يجب أن نضع لها حداً ونفرغ منها. نرى في موازنة التربية زيادات في بعض الدوائر واستلفت نظري زيادة مفتش للتعليم الثانوي أنا أؤكد أن الحكومة تجد في دوائر الدولة أكثر من موظف واحد جدير بهذه الوظيفة. وهناك اعتماد زادته لمعلمين وأكرر القول إن بين الموظفين كثيرين باستطاعتهم القيام بهذه المهمة. إن كل موظف جديد نأتي به يكون نكبة على الموظفين الموجودين. إن من يقبل براتب قليل يكون على الأكثر غير كفء للوظيفة التي يطلبها. قللوا عدد الموظفين وأمنوا لهم رواتب كافية فالعبرة بالنوع لا العدد. وهناك أيضاً تغيير في مصلحة الآثار أنا أفهم أن يكون لكل دائرة مدير واحد وأن تنقسم المديرية إلى عدة مصالح فرئيس المصلحة يرقى وترفع درجته حتى المديرية ولكنه يبقى رئيس مصلحة. لذلك أطلب من المجلس ألا يصدق على أي اعتماد لموظف جديد وأن يبقى عنوان مصلحة الآثار كما هو.

رفعت قزوعون: ما جاء في قول الزميل عن تقليل عدد الموظفين قول مأثور وله قيمة كبيرة إذا طبقناه على الموظفين العاديين. أما فيما يتعلق بالتعليم فلا يمكن الأخذ بنظرية الأستاذ إميل بك لحود البتة. لا يمكننا أن نقلل عدد المعلمين لمدرسة تضم مئات الطلبة وهنا لا بد لي من أن أقول كلمة تتعلق بالموضوع. في هذا العهد نشعر أن في كل قرية مدرسة وأن الشعب أخذ يتهافت على العلم وهذا

دليل على الوعي القومي وحب الرقي فيجب علينا أن نشجع هذا الاندفاع الجديد نحو الثقافة وأن لا نضن على المحتاجين بمعلم على أن يكون هذا المعلم من الأكفاء كما طلب الأستاذ لحد في كلامه. لذلك أوافق الزميل في طلب الكفاءة وأعارضه في عدم التعيين.

وزير المالية بالوكالة: أريد أن أقول كلمة تنطبق على الموضوع الذي نتناقص فيه الآن وتنطبق فيما بعد على الميزانيات بصورة عامة. هذه الكلمة تتعلق بالنواحي التي ارتأت الحكومة زيادتها في الموازنة قلنا في جلسة سابقة إنه كان لا مفر لنا من تبني الميزانية كما وردت وأنه لا مفر لنا أن لا نطلب زيادة اعتمادات نراها ضرورية وأنه لا فائدة من ضغط الميزانية ضغطاً يضر بالمصلحة ويذهب بالفائدة.

تطرح عليكم ميزانية المعارف وأنا من الذين يقولون كما قلت في البحث العام إن الموظفين أنواع وفئات ودرجات وأنه لا يمكن الجمع بين فئة وفئة. إذا كان للبنان حق أن يفخر على دول العرب وبقية الدول المحيطة به فذلك بنسبة المتعلمين فيه ودرجة الثقافة العامة التي تشمل جميع طبقاته لذلك لا يمكن أن نبحت إخفاض عدد المعلمين حرصاً على هذه السمعة الغالية، ومن ناحية ثانية لا يمكننا أن نضن بالمعلمين على المدارس المحتاجة.

أما ما قاله الزميل عن وجود مفتش للتعليم الثانوي وأنه يمكنه الاستغناء عنه بموظف من باقي الدوائر فأجيب عليه بأن المفوضية الفرنسية فيما سبق كانت تشرف على التفتيش الثانوي بواسطة موظف كبير كبير خبير بهذه الناحية وليس باستطاعتنا نحن أن نعين موظفاً من الأمن العام أو البوليس للقيام بهذا العمل وإذا طلبت الحكومة هذه الزيادة فإنما قصدت الإفادة والمصلحة العامة. ولقد تكلمت أنا من الناحية المالية في الموضوع وسأترك بحث البرامج لمعالي وزير المعارف.

الرئيس:

جورج زوين: نحن متفقون على أن التعليم ضروري لرفع شأن البلاد وتهذيب أخلاق أبنائها ولكن أرى أن الحكومة لا تعير اهتماماً كلياً للتعليم المدني. وأرى من الضروري أن يخصص لكل مدرسة رسمية وقت كاف لهذا النوع من التعليم حتى تتحد قلوب التلاميذ وأرواحهم وتنسى تلك الفوارق التي جعلت منا طوائف متفرقة.

أما ما أبداه الزميل إميل لحد بشأن حذف راتب معلم فهذا أمر بسيط لا مجال لذكره. وأما وكلاء المعلمين فهم موظفون موقتون وعندما تخرج دار المعلمين العدد الكافي من المعلمين، يصرفون. ولذا فإنني أطلب من المجلس التصويت على الأرقام الواردة في موازنة التربية الوطنية بدون أي تخفيض.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: جاء في كلام الزميل فيليب تقلاً أنه عين بعض المعلمين غير الأكفاء في السنة الماضية مع أننا

قررنا في تلك السنة التعليم الإجباري وفتحنا مائة مدرسة وعينا ٣٠٠ معلم وكان على رأس وزارة التربية حضرة الزميل حميد فرنجيه ثم خلفه في الوزارة نفسها حضرة الزميل فيليب تقلا. وأستغرب كيف صار تعيين هؤلاء المعلمين غير الأكفاء الذين يعينهم حضرة الزميل مع أنهم لا يعينون إلا بقرار من وزير التربية الوطنية وأراه اليوم ينتقد طريقة الاختيار. فما معنى هذا التناقض؟

ففي عهد وزارتي عام ١٩٤٢ أوجدنا مائة مدرسة وفي سنة ١٩٤٥ مائة مدرسة أخرى، وكنت أود من حكومة الإصلاح الحالية تطبيق التعليم الإجباري، وكنت أتمنى لو تأتينا في موازنة سنة ١٩٤٧ بنصف عدد المدارس التي فتحناها في الماضي.

ولاحظت أن ألوفاً من الأطفال يسرحون في الأزقة وعدداً كبيراً من الأيتام بدون مدارس وبنوع خاص في أحياء «الكرنيتينا» والأشرفية ورأس بيروت. فأرجو من معالي وزير التربية الوطنية أن يكثر عدد المدارس وأن يطبق القرار الذي أصدرته الحكومة سنة ١٩٤٥ المتعلق بالتعليم الإجباري. وأؤيد الزميل جميل تلحوق في قوله بضرورة جعل التعليم المهني إجبارياً وإصلاح المدارس الثانوية.

الكلمة للسيد أمين السعد.

الرئيس:

لو رجعنا إلى مناقشات المجلس السابقة لوحدنا أنه كان يعير الناحية الزراعية اهتماماً كبيراً، ولا عجب في ذلك لأن ثروة البلاد قائمة على الإنتاج الزراعي.

أمين السعد:

لفت نظري في الموازنة الاعتمادات التي أرصدت للتعليم الزراعي فإذا بها تنقص عن الاعتمادات المرصدة للتعليم الموسيقي فاستغربت هذا الأمر. وكان من الضروري أن ترصد اعتمادات أضخم للتعليم الزراعي لنهض به إلى المستوى الذي يتلاءم وحاجات البلاد فنجني من ذلك فائدة اقتصادية كبرى.

لا توجد عندنا مدارس زراعية بالمعنى الصحيح، لذلك أرجو من الحكومة أن تعير هذه الناحية الأهمية التي تستحقها بإيجاد مدرسة زراعية مستقلة بذاتها وإنشاء مختبرات لها كي يتمكن تلامذة هذه المدرسة من تطبيق المبادئ الزراعية بصورة عملية. وأن تأخذ الحكومة هذه الملاحظة بعين الاعتبار، حتى إذا كان لا يمكنها أن تزيد اعتماد المعهد الزراعي في هذه السنة، أن تزيده في السنة المقبلة.

الكلمة للسيد جورج عقل.

الرئيس:

في السنة الأولى لعهد هذا المجلس، انتقدت أثناء درس الموازنة إعانات المدارس الخاصة وكنت في كل سنة أكرر هذه الملاحظة. أنا لا أنكر أن هناك عدداً من المدارس الخاصة يمارس أعماله

جورج عقل:

بطريقة مجدية ولكن عندما نرصد لهذه المدارس مبلغ ٢٢٥ ألف ليرة سنوياً. كان من الواجب على وزارة التربية الوطنية أن تشرف على طريقة التدريس فيها وأن يكون لها رأيها في ذلك. بمعنى أن الذي يتقاضى باسم هذه المدارس مبلغ ١٠ أو ٢٠ ألف ليرة، مفروض عليه أن يتعهد بدفع هذا المبلغ لرواتب المعلمين وأن تطلع الوزارة على أسماء هؤلاء المعلمين والمدارس التي يعلمون فيها.

واليوم أكرر هذه الملاحظة وأقول: إننا لا نبخل على مثل هذه المدارس بالمال اللازم إذا كان وجودها مجدياً وذلك على عهدة وزارة التربية الوطنية لأنها هي المسؤولة أمام مجلس الأمة، وأنا نطلب منها أن يكون إشرافها على هذه المدارس عملياً بحيث لا يجوز لمطلب شخص مادي أو معنوي ديني أو غير ديني أن يتقاضى مثل هذا المبلغ بدون أن يكون لوزارة التربية الوطنية إشراف أو إطلاع على طريقة إنفاقه.

وأؤيد تأييداً مطلقاً ما ذهب إليه بعض الزملاء من رفع مستوى التعليم في المدارس الثانوية الذي يجب أن يكون خليق بمركز لبنان الثقافي. والطريقة الوحيدة لرفع مستوى هذا التعليم هي مباشرة امتحان عام للمعلمين بدون وساطة أو تحيز وأن يعهد إلى لجنة مؤلفة من خيرة المعلمين والمعلمات للقيام بهذا الامتحان.

نعلم حق العلم أن المئات من المعلمين الحاليين قد صدرت المراسيم بتعيينهم دون أن يحضروا امتحاناً أو أكتفي بطرح سؤال بسيط عليهم أو طلب منهم اسم شهادة المعهد الذين تخرجوا منه. فإلى هذه الملاحظة الأخيرة ألفت نظر معالي وزير التربية الوطنية.

ففي كل سنة تأتي بموازنة مماثلة لأخواتها وقد ضج المجلس من هذه الطريقة وتباحث في ضرورة رفع مستوى رجال الاختصاص ونحن يلزمنا أن يكون أخصائيون في كافة الدوائر.

لقد درجت العادة في لبنان أن المعاهد تخرج المهندسين والأطباء والأدباء ولكن لا يوجد بينهم إلا نفر القليل من الأخصائيين. واختصاص هؤلاء مثلاً النبوغ في علم الحساب والهندسة والكهرباء إلخ. ولا يمكن للبنان إلا أن يعتمد بعثات الطلبة يوفدهم للخارج للتخصص على نفقة الحكومة وبهذه الطريقة نستغني عن استخدام الأخصائيين الأجانب ومعلوم ما للبناني من التفوق العقلي والذكاء الفطري الذي يؤهلانه لاقتباس العلوم والفنون، فتعود إلينا رجال هذه البعثات بعد سنتين أو ثلاث من الخبراء البارزين.

الكلمة للسيد محمد العبود.

الرئيس:

لقد أجمع المجلس ووافقت الحكومة على ضرورة نشر التعليم وقد صرح وزير المالية أن لبنان يفخر بدرجة العلمية على غيره من الدول. أما فيما يتعلق بإنقاص عدد الموظفين فاللجنة عندما ترى

محمد العبود:

ضرورة للزيادة تزيد كما أنها تخفض في بعض النواحي التي لا فائدة منها. وألفت نظر الزملاء أن هناك أمكنة لا يمكن التخلي عن زيادتها كمصلحة المشاتل. أما ما تفضل به الأستاذ فيليب تقلاً فهو من الضرورة بمكان ويجب علينا أن ننشر التعليم وأن لا نضن على المرشدين في الفروع المهمة بالرواتب الكافية إذ فيهم من يحمل شهادات عالية كالليسانس وغيرها. لذلك أطلب الموافقة على الزيادة.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أعتقد أن معالي وزير المالية وباقي الزملاء قد حملوا كلمتي على غير محملها أنا لا أعارض في زيادة المعلمين ولكنني أحتج على تعيين مفتش للتعليم الثانوي وزيادة معلمين وتسمية مصلحة الآثار بمديرية الآثار. أنا على استعداد لإعطاء كثير من الموظفين ممن باستطاعتهم القيام بالوظائف التي أحتج عليها وهكذا نأخذ من الدوائر المحشوة إلى الدوائر المحتاجة ويوفر على الخزينة.

الرئيس: الكلمة للدكتور جميل تلحوق.

جميل تلحوق: في كثير من أبحاثنا نتعرض لضرورة إرسال بعثات إرشادية إلى جميع النواحي اللبنانية لنشر الثقافة. ولكنني أحب أن تعيروا ملاحظتي التالية الانتباه الكافي. إن في المدن والمحلات التي لا تعتبر نائية ضرورة لإيجاد مدارس رسمية وسبب ذلك أن التعليم يكلف الآباء في المدن مبالغ باهظة تثقل كواهلهم وهنا في بيروت عدد كبير من الأولاد ليس باستطاعة ذويهم إدخالهم المدارس وسبب ذلك الغلاء. لذلك أطلب من الحكومة أن تعير اهتمامها جميع المناطق في لبنان النائي منها والداني.

الرئيس: والآن نعود إلى طرح بنود موازنة التربية الوطنية للتصويت. . . الخ.

الرئيس: قبل البند الرابع معدلاً. الكلمة للسيد فيليب تقلاً.

فيليب تقلاً: سألت الحكومة بأن تعد المجلس بأن لا تلجأ إلى الأساليب التي لجأنا إليها كلنا في تعيين المعلمين وأطلب منها أن تقطع عهداً بذلك.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: لم يسمح لي عطوفة رئيس المجلس بالإجابة على ملاحظات الزملاء، فالحكومة تشارك المجلس بكل ما أبداه من ملاحظات ما عدا الوجهة المالية طبعاً. وأقول إن معالي وزير التربية الوطنية الحالي لا يقطع عهداً خاصاً بالمناهج ولا يمكن إلا أن ينهج نهج وزير التربية السابق بقضية تطبيق مناهج التعليم لأن كلاهما فرعان من وحدة واحدة.

وقد بدأت وزارة التربية تطبيق المناهج الجديدة والبرهان على ذلك أنها عينت مفتشاً خاصاً لهذه

الغاية. والحكومة تشارككم الرأي أيضاً بأن ليس المعلمون وحدهم يجب أن لا يعينوا بدون امتحان بل جميع موظفي الدولة.

الرئيس: الفصل الثاني - التعليم الابتدائي. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الرابع معدلاً. الكلمة للسيد يوسف الهرابي.

يوسف الهرابي: هناك مدارس سجلت باسم الدولة وقد بدأ الأهالي بنائها ولما تكتمل فأطلب من الحكومة أن تهتم بإكمال بنائها.

وزير المالية: إن طلب السيد يوسف الهرابي له محل في الموازنة يبحث في حينه.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أكرر احتجاجي على زيادة عدد الموظفين.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: إن الموظفين الذين يعينهم الزميل إميل لحود هم فنيون.

رئيس الوزارة: كان لهؤلاء الموظفين اعتماد في الموازنة السابقة.

الرئيس: الفصل الثالث - التعليم الصناعي.

البند الأول - موظفو مدرسة الصنائع والفنون وقد عدلته اللجنة المالية فأصبح اعتماده ١٧٧٤٠٥ ل. ل. بدلاً من ١٦٩٩٦٥ ل. ل.

من يقبل به كما عدلته اللجنة المالية فليرفع يده.

(أكثرية). أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية.

وزير المالية: إجابة لرغبة المجلس ترحو الحكومة أن يزداد اعتماد البند الثاني مبلغ ١٠ آلاف ليرة لأجل استئجار بناء للمدرسة الزراعية.

رفعت قزوعون: لا نرى مانعاً في الزيادة لكن نطلب من الحكومة أن توجد داراً لإيواء طلاب المدرسة الزراعية.

رئيس الوزارة: الحكومة مستعدة لإيواء طلبة هذه المدرسة. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. والآن الفصل السابع - مصلحة الآثار. الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أكرر ملاحظتي بضرورة إعادة الاسم الأصلي لرئيس هذه الدائرة أي أن يسمى رئيس مصلحة الآثار وليس مديراً.

- الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.
- سامي الصلح: إن رئيس هذه المصلحة شاب مثقف يقوم بعمله خير قيام ومضى عليه زمن طويل فيها ويستحق هذا اللقب.
- الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه.
- حميد فرنجيه: إن مدير الآثار يتصل مع زملائه في البلدان الأخرى بالمؤتمرات الدولية في الخارج وإني أطلب إلى المجلس الكريم أن يبقى اسم مديرية لهذه المصلحة حتى لا تكون رتبة رئيسها اللبناني أقل من رتب زملائه الأجانب.
- الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.
- إميل لحود: أنا أعرف جيداً أن رئيس مصلحة الآثار يتقاضى راتب مدير ولكن هذه المصلحة هي دائرة ضمن مديرية وليست مديرية. ولا يمنع أن يرأس هذه المصلحة موظف برتبة مدير.
- الرئيس: ألفت نظر المجلس الكريم إلى أن هذا البحث يخرج عن صلاحيتنا وهو أمر إداري عائد للحكومة.
- إميل لحود: فلماذا إذن اقترحت اللجنة المالية إبدال رئيس مصلحة بمدير؟
- الرئيس: وأعتقد أيضاً أن اللجنة قد أخطأت بذلك. إن ملاكات الدولة ما عدا ملاكات القضاء تنظم بموجب مرسوم إداري وليس للمجلس أية سلطة عليه. لذلك أرجو أن نترك هذا البحث ولطالما نعرض عليكم الاعتمادات فهذا من ولايات وصلاحيات هذا المجلس. أ... الخ.
- الرئيس: قبل البند الثاني. والآن الفصل التاسع - إعانات وجوائز ومنشورات ومنح مدرسية. الكلمة للسيد شاملين.
- شاملين: لقد خصصت الحكومة في الفصل التاسع منحاً للمدارس الخاصة اعتماده ٢٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية. ومع أن الحكومة في هذه السنة قد زادت هذا الاعتماد على السنة السابقة، فإني أراه لا يكفي لأن القسم الأول من الطلاب يصير تعليمهم في هذه المدارس الخاصة وجاءت اللجنة المالية، بدلاً من أن تعتمد إلى زيادة هذا الاعتماد أنقصته.
- لذا أسأل الحكومة عن الأساس الذي تعتمد عليه في توزيع هذه المنح على المدارس الخاصة، تعتمد نسبة عدد التلامذة فيها أم تعتمد طريقة أخرى.
- الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم رئيس اللجنة المالية.
- وديع نعيم: إن وجود هذا المبلغ ليصرف على مختلف المدارس الخاصة ضروري ولقد اضطررنا لإنقاذه لأننا لا نعرف كيف يصرف ولا على أساس يوزع. أما المبلغ الذي أخذ من هذا الاعتماد فقد أضيف

على الاعتماد المخصص للمنح المدرسية التي تعطى للتلاميذ المحتاجين في المدارس الرسمية. والحكومة هي التي أصرت على هذه الزيادة واللجنة وافقت الحكومة على طلبها لأن المبلغ سيصرف في وجه حسن وضمن المصلحة العامة.

الرئيس: البند الأول - إعانات وقد أنقصت اللجنة المالية اعتماد الفقرة ١ - إعانات للمدارس الخاصة من ٢٢٥٠٠٠ ل. إلى ١٧٥٠٠٠ ل. فأصبح مجموع اعتماد البند الأول: ٢٠٠٠٠٠ ليرة ل بدلاً من ٢٥٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

(أكثرية). أ. الخ . . .

الرئيس: قبل البند الخامس. لقد انتهينا من تصديق موازنة وزارة التربية الوطنية. والآن قبل أن نباشر بدرس موازنة البرق والبريد، لدي طلب من الحكومة بعرض مشروع القانون المتعلق باتفاقية شراء خط الحديد الناقورة - طرابلس.

رئيس الحكومة: أرى أن البحث سيطول في هذا الموضوع ولذلك أطلب من الرئاسة باسم الحكومة تأجيل البحث به.

الرئيس: إذن سأعرض على المجلس الآن موازنة البرق والبريد وأرجئ البحث في مشروع اتفاقية شراء خط الناقورة - طرابلس إلى أول جلسة تعقد في الأسبوع القادم، فهل توافق الحكومة على ذلك؟ رئيس الوزارة: نعم توافق.

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة البرق والبريد.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

نفقات موازنة وزارة البريد والبرق

اجتمعت لجنة المالية في الساعة ١١ من قبل ظهر نهار السبت في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٦ برئاسة الأستاذ نعيم وحضور أكثرية أعضائها ومثل الحكومة فيها معالي وزير البرق والبريد وحضر مدير الموازنة ودرست:

الباب الثاني عشر - وزارة البرق والبريد

فصل وحيد - البرق والبريد. أ. الخ . . .

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: أعتقد بوجود خطأ مادي في التقرير وذلك بما يتعلق بالفقرة السادسة التي رفع مبلغها من ثلاثة آلاف ليرة إلى عشرين ألف ليرة للمفروشات وهذه فقرة وليست بنداً.

وزير البريد والبرق: كانت الحكومة الماضية عندما وضعت الميزانية طلبت رصد مائة ألف ليرة لمفروشات دوائر البريد والبرق فأنزلهما معالي وزير المال السابق من مائة ألف إلا ثلاثة آلاف وإنني ألفت نظر الزملاء إلى أن هذه الدوائر لم تشتتر شيئاً من سبع سنين، ولو أنهم نظروا مكاتب هذه الدوائر في الملحقات لكانوا هم الذين يطلبون هذه الزيادة التي وافقت عليها اللجنة.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: لقد وضعنا في السنة الماضية ٦٠٠ ألف ليرة لبناء دار للبريد والبرق وكنا نود أن نضع مليون ليرة في السنة الحالية.

رئيس الوزارة: مقاطعاً - إن هذا الاعتماد قد رصد في المشروع الإنشائي.

سامي الصلح: متابعاً - كان الأجدر أن يرصد في الموازنة، فمراكز البريد جميعها بالأجرة وإذا سرنا على سياسة إنشائية وتكلفنا بعض الشيء وفرنا على الخزينة في المستقبل مبالغ طائلة من المال.

الرئيس: نبدأ بدرس موازنة البريد والبرق، الباب الثاني عشر، فصل وحيد، البند الأول - موظفو البريد والبرق لقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ١٥١٦٥١٢ ليرة.
من يوافق عليه فليرفع يده.

(أكثرية). . . الخ . . .

الرئيس: صدق البند الخامس. والآن لقد انتهينا من تصديق نفقات موازنة البرق والبريد ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف على أن تعقد في مطلع الأسبوع القادم بدعوة من الرئاسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ :

أ - موازنة نفقات وزارة الصحة والإسعاف العام.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أميني السر السيدين محمد العبود ورفعت قزوعن بالوكالة. وتغيب السادة: كاظم الخليل، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، بطرس الخوري، خليل أبو جودة، رشيد بيضون، عادل عسيران، عبد الحميد كرامة، علي العبد الله، فيليب تقلا، محمد الفضل، يوسف اسطفان، ألفرد نقاش، يوسف كرم. واعتذر السادة: يوسف ضو، الدكتور أيوب ثابت، محمد بيضون، نسيب الداود، يوسف سالم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والمغتربين، جبرائيل المروزيير الأشغال العامة، الدكتور إلياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. ليتل تقرير اللجنة المالية على نفقات موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الجمعة في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة

الأستاذ وديع نعيم وحضور الأكثرية من الأعضاء. وقد مثل الحكومة معالي وزير الصحة وحضرة مدير الموازنة. فدرست.

الباب الرابع عشر - دائرة الصحة والإسعاف العام

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية: لما كان وزير الصحة والإسعاف العام يتقاضى راتبه من موازنة التربية الوطنية فقد وضع راتب الوزير للذكر.

ووافقت اللجنة على تعديل راتب صيدلي إلى ١٨٠٠ ل. ل. بدلاً من ١٣٢٠ ل. ل.

فيصبح مجموع البند الأول: ١٨٦٤٤ ل. ل. بدلاً من ١٢١٩٤٧ ل. ل.

البند الثاني - كانت الحكومة السابقة عمدت إلى إلغاء بعض المكاتب الصحية لعدم فائدتها وقد لاحظ الوزير الحالي أن المكاتب الباقية لا تأتي بالفائدة المنشودة، وأن المريض الفقير لا ينتقل إلى محل وجود المكتب والطبيب والقرى المجاورة والبعيدة لا تجني أي فائدة من وجود وجود موظفي الصحة في المحافظات لذلك تقدم بمشروع فني يطلب له إلغاء الدوائر الصحية والمكاتب الصحية في المحافظات والأقضية على شكلها الحالي والاستعاضة عنها بطبيين في كل محافظة يعاون كل منهما ممرضتين ورقبيان صحيان وسائق سيارة. ويوضع تحت تصرف كل طبيب سيارة إسعاف ووسائل النقل اللازمة للقيام بدوريات منظمة في القرى لمعالجة المرضى، ومكافحة الأمراض المتفشية والإشراف على الحالة الصحية بصورة عامة وتقديم تقارير عنها. وسهر الأطباء والموظفين على أعمالهم بصورة دائمة وعدم قيامهم بأعمال خاصة خارجة عن مهام وظائفهم.

وعليه تلغى الفقرتان الأولى والثانية من الفصل الأول، البند الثاني ويستعاض عنهما بفقرة واحدة فوافقت اللجنة على ذلك. الخ. . .

الرئيس: ألفت نظر حضرات النواب إلى أنه ورد خطأ مطبعي في بعض البنود وأرجو منكم تصحيح الأرقام كما ستلى عليكم الآن. الكلمة للدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: أشكر الظروف التي هيأت لوزارة الصحة أن يكون على رأسها طبيب لامع هو من خيرة أطباء هذا البلد وقد عرف بسهره على الصحة العامة وبآرائه الصائبة في هذا الشأن، الأمر الذي يؤلنا بتحسين الحالة الصحية في البلاد. كنا فيما مضى أول من طالب من الأطباء في المجلس بضرورة تعميم المكاتب الصحية في المناطق وقلت إن الرواتب المخصصة لرؤساء هذه المكاتب لم تكن كافية بحيث كان هؤلاء بعيدين عن أية مراقبة ولم يقوموا بأي عمل مجد. وكنا نكرر المطالبة بضرورة تحسين رواتب الأطباء الصحيين ليتمكن هؤلاء من القيام بواجبهم على أكمل وجه ولكن

الحكومات السابقة لم تكن تعير طلباتنا أي اهتمام. ومن هذا الوجهة فإني أشكر معالي وزير الصحة على أنه جاءنا بمشروع إذا لم يكن فيه من حسنة سوى أنه يعزز مركز الطبيب الصحي. وليسمح لي معاليه بأن أقول إن هذا المشروع جاء ناقصاً وعندما يتفضل ويعيد درسه يعطيني الحق بذلك: سبق أن كان في كل قضاء طبيب صحي ثم جاءت الحكومات السابقة فزادت عددهم لأسباب صحية، وجاءت حكومة الأوس وخففت عددهم، وما هي الحكومة الحاضرة تأتيها بمشروع يكاد يلغي هؤلاء الأطباء فأوجدت أطباء متجولين وعينت لكل محافظة طبيين وأضافته إلى كل منهما مراقبين وممرضتين وجهزت كل محافظة بسيارة. وقد فات معالي وزير الصحة أن معظم الأقضية النائية محرومة من طرق السيارات. ولذلك أصبح متعذراً على الطبيب أن يقوم بالأعمال المطلوبة منه. ولو كانت الحكومة أضافت عدداً من مأموري الصحة واكتفت بطبيب واحد في كل محافظة ليتجولوا في هذه المناطق المحرومة من طرق المواصلات ويعودوا إلى الطبيب بالمعلومات، لجاء مشروعهما أعم فائدة وأجدي.

أعلم أنه عين لمحافظة الشمال طبيبان طبيب لمنطقة البترون والثاني لمنطقة طرابلس واحدهما أنيطت به المعالجة في منطقة تتطلب ثلاثة أيام مشياً على الأقدام فهل من الممكن أن يجري هذا الطبيب تفتيشاً دقيقاً في كل هذه المناطق؟ وما أقوله عن الطبيين أقوله عن المراقبين الصحيين.

بقي شكل المراقبة التي ستجريها الحكومة على هؤلاء الأطباء. إن راتب ٤٠٠ ليرة لكل طبيب ليس بالقليل ويمكن أن يزداد في المستقبل تدريجاً ولكن كيف نؤمن المراقبة على حسن قيام هذا الطبيب بعمله على أكمل وجه. قد يجيبني معالي وزير الصحة بأنه يدقق بالتفتيش. ولكن ما هي الطريقة التي رسمها لذلك؟

وهناك نقطة هامة استرعت انتباهي: ما هي الحكمة من إنقاص المبالغ المخصصة للوقاية وزيادة المبالغ المخصصة للمعالجة؟ كل طبيب يعتمد على طرق الوقاية أولاً وأضرِبَ لكم مثلاً على عقم طريقة المعالجة عندها. إن قضاء عكار يزيد عدد سكانه عن ٨٠ ألف نسمة وسبق للحكومة أن وزعت الأدوية فيه فثبت لها أن مرض الطحال أي الملاريا في تلك المنطقة تزيد نسبته عن ٤٠ أو ٥٠٪ من عدد السكان. وأكبر كمية من الكينا وزعت فبلغت ٢٠ كيلو فيكون قد أصاب كل مريض حبة واحدة. هذه هي طرق المعالجة في الجمهورية اللبنانية. وهذا الإحصاء الذي تقدمت به وارد في تقارير دوائر الصحة مما يستدل أن الركون إلى طرق المعالجة كان وما برح هزياً جداً ويستدل أيضاً على الحكومة أن توجه عنايتها شطر نواحي الوقاية.

كيف تكون هناك مبالغ مخصصة للتجفيف فتلغى وتضاف للمعالجة ب. د. د. ت؟ أوليس من الأجدي أن تركز الحكومة إلى تجفيف هذه المستنقعات لأنها مهما استعملت من الكميات من هذا

العلاج فلا تتمكن من التخلص من البعوض ناقل الجراثيم. ورأينا أن وزارة الأشغال العامة تخصص في كل سنة مبالغ كبيرة لتجفيف المستنقعات ولم تأت عملاً من هذا النوع.

إنني أشكر للحكومة زيادة الأسرة في المستشفيات الخاصة لأنني أعتقد أن عددها في الماضي لم يكن كافياً لاستيعاب المرضى الذين يتقدمون إليها. وأذكر الحكومة بهذه المناسبة أن هناك مستشفيات رسمية كمستشفى طرابلس مثلاً الذي تجرى فيه ١٥٠ عملية جراحية في كل سنة وهو ما زال حتى الآن مفتقراً إلى أدوات جراحية وأسرّة. وكذلك هناك مستشفى في البترون خصصته الحكومة للمعالجة أيضاً فأطلب أن تعير اهتمامها إليه وأن تخصص له مبلغاً كافياً للغاية التي وجد لها. وأكرر رجائي إلى الحكومة التي أجابت رغبة المجلس الذي سبق له أن طالب بها مرات عديدة.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: حضرات الزملاء، بمناسبة درس موازنة وزارة الصحة أعتقد أن المجلس الكريم يثق كل الثقة بنشاط وخبرة وسعة اطلاع معالي وزير الصحة الحالي ولذا فإني أترك قضية التطبيق العملي لمعالیه لأن مكافحة الحشرات والجراثيم لا تقوم بردم الحفر أو بإيجاد المواد لمكافحة بل العبرة في حسن التطبيق بصورة فعالة.

ولكنني أتطرق إلى نقطة واحدة فأقول: وجد منذ سنتين مشروع التأمينات الصحية وأعتقد أنه درس من اللجان وأعتقد أيضاً أن معالي وزير الصحة هو خير ضمانة ليقول كلمة فصل بهذا المشروع فإما بقبوله أو برفضه. وألفت نظر الحكومة إلى وجوب درسه لأن الطبقة الفقيرة هي أحوج من بقية طبقات الشعب إليه وأعتقد أن المجلس يشاطرنى هذا الرأي.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين.

جورج زوين: كلنا يعلم أن المسائل الصحية تهتم جميع طبقات الشعب. والتعديل الذي طرأ على موازنة وزارة الصحة يدل على مقدرة معالي الوزير الصحية. ورغم هذا فلا يمكن لهذه التدابير أن تفي بالملوب في المحلات النائية المحرومة من طرق المواصلات وأعرف أن هناك أمراض تقتضي السرعة فكيف يمكن لطبيب وسيارة أن يقوموا بهذه المهمة؟

أما فيما يتعلق بمكافحة الأمراض التي ظهرت مؤخراً في بعض المناطق فقد لاحظنا اجتهداً وبذلاً من قبل الحكومة لمكافحة الملاريا. وهذا حسن لأن الملاريا تضر بالصحة العامة كبقية الأمراض إنما هناك أمراض عضالة مثل التيفوئيد قد تفشت في لبنان وهذه الأمراض تسيء إلى موسم الاصطياف لا سيما ولبنان قد أصبح مصح البلدان المجاورة. ومع هذا فلم أر في الموازنة أي اعتماد لمكافحة هذا الداء الخبيث سوى ما خصص لمدينة زحلة، مع أن هذا المرض

ظهر في معظم أنحاء لبنان ولا أخص محلاً معيناً فلماذا لا يخصص لها اعتماد لمكافحة التيفوئيد فيها؟

وهناك قضية تجفيف المستنقعات، ففي كل سنة تطلب الحكومة اعتماداً لطمرها فهل لها أن تدلنا على مستنقع واحد في الجمهورية اللبنانية قد جفف مع العلم بأن الحكومات كلها متضامنة هذا ما أرجو من الحكومة أن تعير اهتمامها إليه.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: لقد تكلم حضرة الزميل محمد العبود عن الضمانة الصحية وأغتنم فرصة وجود معالي الوزير الحالي على رأس وزارة الصحة لكي أطالبه ليس بميزانية عادية لوزارة الصحة بل بمشروع شامل لتنظيم دوائر الصحة. وأتمنى على الحكومة أن تغتنم وجود معاليه لتأتي بمشروع عام للتأمينات الصحية فتكون فرصة ثمينة يجب أن نستفيد منها.

أما فيما يتعلق بالمكاتب الصحية فالمشروع الذي عرضه معالي وزير الصحة هو بلا شك قيم ويتوخى منه أن تزار جميع المناطق مهما بعدت ولكن لأطباء الصحة وظائف معينة مثلاً عليهم أن يؤمنوا سير المستوصفات في مناطقهم وهذا ما يجعلهم غير قادرين على زيادة المناطق كلها. وأعتقد أن هذا التدبير من شأنه أن يخفف الضمانة الصحية في الملحقات.

إن على طبيب الصحة أن يسهر على مراقبة السجون والمدارس والموظفين ولا يتقاضى إلا ٣٥ ليرة تعويضاً. فلو كان يتقاضى أكثر من هذه القيمة الضئيلة وإن كان في هذا التدبير عبء على الخزينة لكننا وجدناه يتفرغ للسهر على الصحة العامة. لذلك أقترح وأتمنى على الحكومة أن تزيد عدد أطباء الصحة ليتمكنوا من زيارة جميع المناطق والمؤسسات العامة وإعطاء التعليمات الصحية اللازمة بغية مكافحة الأمراض وأن تجعلهم فريقين: فريق للمكاتب الصحية والآخر للمستشفيات والمستوصفات.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل: إننا نرى في مشروع الموازنة الحالية، بعد التوجيه الجديد الذي طرأ عليه، ما يحقق رغبة كل من يسعى للإصلاح في هذا المجلس. ففي كل سنة، عند درس الموازنة، كنا نطالب الحكومة بأن تزيد الاعتمادات الصحية سواء كان لوسائل الوقاية أو للإسعاف العام. وفي هذه السنة نرى توجيهاً صريحاً وإخلاصاً بارزاً في مشروع الحكومة المتعلق بالصحة العامة.

كنت من القائلين بتعيين الأطباء للمكاتب الصحية، والذي يجرب المجرب أعتقد أنه يصطدم كمن يصطدم بحائط، وقمنا بتجارب عديدة فلاحظنا أن الذين كانوا يقومون بمهام صحية ويتقاضون رواتبهم من موازنة الدولة كان لهم دوراً ثانوياً فيعرضون عن الشؤون الصحية التي

توصل بها وزارة الصحة وينصرفون في الغالب إلى الشؤون السياسية. وهناك حوادث تثبت ذلك مما حمل الأهلين على المطالبة بإلغاء المكاتب الصحية.

إنني أرى في مشروع وزارة الصحة، كما أقر في اللجنة، ما يحقق أمنية اللبنانيين. فالمنطقة النائية تطلب الإسعاف في الدرجة الأولى ولا يهمها من أين أتى. فالطبيب المتجول هو الأمنية التي يصبو إليها الشعب اللبناني فيأتي المسعف إلى المريض ويشرف على حالته الصحية فيرفع بالواقع تقريراً إلى وزارة الصحة لإجراء اللازم. وأهيب بالمجلس الكريم أن لا يقبل أي تعديل على هذا المشروع. وإنني أشكر معالي وزير الصحة على هذه الخطوة الموفقة التي كنا وما زلنا نطالب بها. لقد عرف معاليه الحاجة الملحة في بلادنا فجاءكم بما يتطلبه الإصلاح ولهذا يستحق شكر المجلس.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف الهرابي.

يوسف الهرابي: كنا في جلسة خلت بحثنا مع الحكومة في قضية زيادة ثروتها العقارية في البلاد. ولقد أنشئ من قرش الفقير في معلقة زحله مستشفى من ثلاث طوابق و٧٣ غرفة على أحدث الطرق الفنية والصحية.

لكن هذه المستشفى بحاجة للمفروشات من جميع أنواعها. وعند مراجعة الموازنة وجدت أن الحكومة قد خصصت له ٢٥ ألف ليرة. فما أطلبه من الحكومة هو زيادة هذا المبلغ لأن المستشفى ملك الدولة بعكس جميع ما صرف من أموال قرش الفقير والذي ذهب إلى مشاريع خاصة لا علاقة للحكومة بها.

الرئيس: الكلمة للدكتور جميل تلحوق.

جميل تلحوق: أنا أعتقد أن حضرة وزير الصحة قد صادف في وزارته ما صادفته أنا يوم كنت فيها إذ وجد أنه ليس لديه شيء من الوسائل الصحية الحقيقية وأن هناك فقط ناحية بسيطة من طرق الإسعاف لا الوقاية. إن القضية الصحية المتوجبة على الحكومة ليست موجودة في وزارة الصحة فليس واجب وزارة الصحة التمريض بل واجبها الوقاية ضد المرض وتفشيهِ. إن وزارة الصحة الحالية هي دوائر للتمريض الفردي لا للوقاية العامة. وإنني أعتقد أن وزير الصحة قد اطلع على هذا ولكنه اصطدم بالاعتمادات الكبيرة اللازمة لتحقيق هذه الغاية التي هي وحدها كفيلة بحفظ الحالة الصحية في البلاد وتأمين عدم تفشي الأمراض وقتلها في البؤر الموبوءة التي تنشأ منها. هذا ما ينقص الموازنة وليس هذا النقص بناجم عن رغبة وزير الصحة بل عن الحكومة التي لا تعطيه المال الكافي لتحقيق البرامج المهمة الضرورية وهكذا نرى أنه لا توجد لدينا صحة بل يوجد لدينا إسعاف غير مرتب يستفيد منه الأفراد المرضى لا الصحة العامة ولا الشعب بأسره إن من واجب الحكومة تلبية طلب وزارة الصحة مهما بلغ لتجفيف المستنقعات الملوثة ومحاربة الجراثيم المنتشرة في جميع الأماكن.

أعود إلى ما بحثه الزملاء أي المكاتب الصحية فأنا لا أعتبر أن مهمة طبيب المكتب الصحي تقتصر

على مداواة المريض دون أجر كلا فالمهمة الملقة على عاتق أمثال هؤلاء الأطباء هي أن يقدموا التقارير لوزارة الصحة عن الأماكن التي تنعش فيها الأمراض وعن الأراضي التي تكثر فيها المستنقعات وعن القوى التي تفتك بأبنائها الجرائم الموجودة في المياه إن مهمة أطباء المكاتب أن يزوروا جميع القوى والأماكن التي تتجمع فيها الناس ويخبروا وزير الصحة بما يلزمها من إصلاحات هذه المهمة إذا أردنا تحقيقها تقتضي تقسيم البلاد إلى مناطق صحية يشرف عليها طبيب يقدم تقاريره عنها فتأتي الوزارة بعد ذلك وتبني ميزانيتها على أساس هذه التقارير. هذا ما أردت أن ألفت نظر معالي الوزير إليه كي يعمل به ويطلب من الحكومة المبالغ اللازمة لتطبيقه وإخراجه إلى حيز الوجود.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: إن مكاتب الصحة قد أنشأتها أنا في سنة ١٩٤٣ أيام وزارة المرحوم حكمت بك جنبلاط. ولكن الحكومة السابقة أتت وألغت قسماً كبيراً منها مدعية أنها لا لزوم لها وأرى الآن بعض الزملاء يريدون إعادتها. أما أنا فإنني أؤيد الزميل جورج عقل في طلبه تصديق مشروع الحكومة كما ورد حتى نسهل لها مهمتها طالما أن وزير الصحة قد نال ثقتنا بالإجماع وهو المسؤول عن الوزارة التي تدخل ضمن اختصاصه وكلنا يعرف ويشهد له بالكفاءة العلمية والشهرة والمقدرة. وإذا تمسكنا على رأي الزملاء الذين يطالبون بالمكاتب الصحية قد يقول وزير الصحة إن المجلس لم يؤيده في طلبه ويحمل المجلس مسؤولية العمل. فمن رأيي أن الوزارة السابقة التي ألغت قسماً من مكاتب الصحة وأن الوزارة الحالية التي تريد إلغاء ما تبقى منها أو الاستعاضة عنها بمشروع أجدي وأنفع إنما هدف المصلحة العامة لذلك طلب تأييد الوزير في طلبه وتصديق مشروعه.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلام بصورة عامة لطالبي الكلام أعرض عليكم اقتراح التأجيل المقدم من الدكتور يعقوب الصراف والسيد جورج زوين وهذا نصه:

ما رأي الحكومة بهذا الاقتراح؟

وزير المالية بالوكالة: الحكومة تعارض كل المعارضة اقتراح التأجيل. ولقد بحثت موازنة الصحة بحثاً وافياً أمام رجل فني خبير تتشرف الحكومة بأن يكون أحد أعضائها. وعندما يعرض اقتراح النائب السيد مارون كنعان على البحث سأدلي لكم ببيان مفصل عما ينطوي عليه.

مارون كنعان: ماذا ينطوي عليه؟ وماذا تقصد بقولك هذا؟

وزير المالية بالوكالة: أقصد ما ينطوي عليه هذا الاقتراح من زيادة في الاعتمادات والموظفين.

الرئيس: من يوافق على طلب تأجيل بحث مشروع موازنة الصحة وإحالتها إلى لجنتي المالية والصحة فليرفع يده.

(أقلية)

الرئيس:

سقط الاقتراح. نعود للمناقشة العامة. الكلمة للسيد محمد المصطفى.

محمد المصطفى: أرى أن طبيين لا يكفيان لتأمين الحالة الصحية في محافظة بأسرها رغم ما قد تفرض عليهم من مراقبة. وألفت نظر الزملاء إلى أن البلاد ليست كلها كجبل لبنان تصل فيه السيارات إلى كل قرية وكل بيت. فبلاد عكار فيها طرق تسير عليها الدواب مدة ساعات وهكذا لا تستطيع سيارة الإسعاف الوصول إليها والمكاتب الصحية في مثل هذه البلاد أنفع من سيارات الإسعاف وأطباء الإسعاف. وهكذا يجب علينا أن نحافظ فعلياً لا نظرياً على الحالة الصحية وأن نطبق في كل بلاد ما يناسب طبيعتها.

الرئيس:

الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود:

أعتقد أن هناك إبهام وشك يجب إيضاحهما. إن الاقتراح الذي قدم إلى سدة الرئاسة ينطوي على تأييد مشروع وزير الصحة لا إلى معارضته وهو يرمي إلى أن مشروع الحكومة لا يسد مكان المكاتب الصحية التي ستلغى لذلك أحب أن ألفت نظر الزملاء إلى أن الاقتراح لا يزيد كثيراً في عدد المأمورين ولا الأموال.

لقد انطوى المشروع على ٣٧ طبيب صحي وما يتبعهم من المأمورين فتجب من جراء اقتراحنا زيادة دائرتين صحيتين عوضاً عن دائرة واحدة في كل محافظة أي ٤ أطباء و ٨ ممرضات و ٨ مراقبين صحيين مما يزيد الاعتماد المرصود لهذه الغاية ١٦ ألف ليرة لبنانية. فنحن مع تأييد مشروع الحكومة نطلب من وزير الصحة الأخذ برأينا وإبقاء المكاتب الصحية الموجودة حالياً في الموازنة. ومن الغريب أن أطلب مرة واحدة زيادة اعتماد وأن لا يلبي طلبي فلولا الضرورة القصوى والمصلحة العامة لما عمدت إلى هذا الطلب وإنني أناشد المجلس الكريم تأييد طلبي هذا.

الرئيس:

الكلمة للسيد مارون كنعان.

مارون كنعان: ليس عندي شيء أزيده على كلام الأستاذ إميل لحود. ولكنني أسأل وزير الصحة وأنا أؤيده في مشروعه إذا كان بإمكان طبيب واحد أن يزور ٤٠٠ قرية في محافظة واحدة إن طلبنا لا يهدف إلا المصلحة العامة.

الرئيس:

نحن الآن نطرح اعتمادات وعندما نصل إلى البند الخاص بهذا البحث أ طرح اقتراح الزميل بعد أن يكون معالي الأستاذ لحود وزير المالية السابق قد وفقه مع الأصول المالية.

الكلمة للسيد أمين السعد.

أمين السعد: لقد فهمنا أنه ألغي قسم من المكاتب الصحية في السنة الماضية وأن الحكومة الحاضرة تريد إلغاء ما

تبقى من هذه المكاتب لأنها لم تر فائدة منها، وأنها ستستعوض عنها بمراكز صحية إن المهم والمقصود من كل مشروع الفائدة وأنا أعتقد أن المكاتب الصحية الماضية وكثرة عدد أطبائها وقلة رواتبهم ما كانت تأتي بالفائدة إذ إن الأطباء كانوا يقعدون في عياداتهم ولا يقومون بأية دورة تفتيشية على القرى المحيطة بهم وهكذا كان وجودهم كالعدم. أما ما جاء به معالي وزير الصحة اليوم فهو أكثر فائدة لأنه الطبيب الذي يتناول راتباً كافياً وتوجد تحت أمره ممرضة وسيارة يمكنه أن يكرس جميع وقته للمصلحة العامة وأن يزور جميع القرى مع زميله الطبيب الثاني في شهر واحد. لذلك أرى تخصيص طبيين وممرضة وسيارة أكثر من كان في محافظة واحدة وإذا رأت الوزارة في المستقبل ضرورة الزيادة فلا بأس.

الرئيس: الكلمة لمقرر اللجنة المالية السيد رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: يقسم في نظري المشروع إلى قسمين المصلحة العامة التطبيب الفردي. في المشروع السابق كانت الفائدة قليلة ومحصورة إذ إن المكتب الصحي الذي كان في المحافظة اقتصرت إفادته على المحافظة نفسها وقسم قليل من أبناء القرى المحيطة بها أما باقي السكان فكانوا لا يتجشمون السفر إلى المحافظة للتمرض هذا من ناحية الطبابة الفردية أما من ناحية المصلحة العامة فأقول إن الطبيب الذي يتمركز في مكان واحد لا يمكنه الاطلاع على جميع الأمراض التي تحدث في منطقته أما الطبيب المتجول فيطلع على كل شيء وهذه النقطة هي التي حملت اللجنة على تأييد مشروع الحكومة. وإنني ألفت نظر الزملاء إلى أن هذا الطبيب ينال راتباً كبيراً بالنسبة لغيره وإلى أنه لا يحق له أن يمارس مهنة التطبيب إذ يجب عليه أن يكرس وقته وهذا بموجب القانون لتفقد منطقته ودرس الحالة الصحية فيها. وإذا رأت الحكومة زيادة الأطباء فهي حركة وإذا رأت أن هذا العدد يكفي لتحقيق مشروعها على وجهه الأكمل فهي أخبر منا لذلك أطلب تأييد مشروع الحكومة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية بالوكالة: أنا أريد أن أبحث القضية من الوجهة المالية وسأترك لمعالي الدكتور إلياس الخوري شرحها بالتفصيل من الوجهة الطبية وبيان الأسباب التي دعت إلى إلغاء المكاتب الصحية والاستعاضة عنها بمشروع التنظيم الذي نتقدم به إليكم والذي هو من صلاحية السلطة التنفيذية. أود أن أقول إنني بصفتي وزير المالية كنت ضعيفاً أمام تطلبات موازنتين الأولى التربية والثانية الصحية، وأنتم تعلمون لماذا لا يمكنني إلا أن أكون ضعيفاً في هاتين الناحيتين وقد شرحت لكم أثناء درس موازنة التربية أسباب هذا الضعف وهذا هو موقفنا ندعمه الآن بالأرقام فيما يتعلق بوزارة الصحة التي لبت الحكومة لها جميع طلباتها ووافقت على جميع المبالغ التي ارتأت زيادتها. أبدأ بملاحظة الدكتور يعقوب الصراف فأقول له إن الحكومة قد رصدت لأعمال التجفيف في

وزارة الأشغال العامة ما يزيد عن ٢٧٠ ألف ليرة لذلك لا حاجة لرصد اعتماد آخر في موازنة وزارة الصحة. وإذا نظرتم إلى موازنة الصحة سنة ١٩٤٦ لوجدتم الفرق الكبير بين اعتماد العام الفائت والعام الحاضر فلقد رصد في العام الماضي مبلغ ١٢٥ ألف ليرة للملاريا والتجفيف ورفع هذا المبلغ في موازنة هذا العام إلى ٢٦٠ ألف ليرة وهذا ظاهر في بند المعالجة ومكافحة الأمراض. لذلك ترون أن الحكومة لم تبخل على وزارة الصحة وأنها لم تنس ملاحظتكم.

بقي علي أن أقول كلمة من الناحية المالية فيما يتعلق بالمكاتب الصحية التي ألغتها الحكومة ووزير الصحة الذي نشهد به بالقدرة والخبرة هو الذي اقترح إلغائها لأنها لم تكن إلا مكاتب موظفين فقط، والاستعاضة عنها بالمشروع الذي تقدمنا به إليكم. وإن وزير الصحة يتكفل لكم بموجب مشروعه هذا بتطبيق برنامجي الصحي على أكمل وجه وبتأمين الصحة العامة في البلاد.

أريد أن ألفت نظركم إلى الاقتراح الوارد من الزميل لحود والمتعلق بإبقاء المكاتب الصحية. إن هذا الاقتراح يضطرنا لزيادة ٥٧ ألف ليرة ولإعادة من ألغيت وظيفتهم ولإبقاء ٦٥ موظف سترصد اعتماداتهم للموظفين الجدد الذين سنضطر إليهم بموجب مشروعنا.

بعد هذا الشرح أقول إنه لا يمكننا زيادة الاعتمادات وأطلب من المجلس رد اقتراح الزملاء إميل لحود وحميد فرنجييه ومارون كنعان، وتصديق مشروعنا الذي تقدمنا به إليكم وإنني أترك الكلام عن الناحية الفنية لمعالي وزير الصحة.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور جميل تلحوق

جميل تلحوق: تفضل حضرة وزير المالية وبحث هذه القضية من الوجهة المالية وهذا القول ينطبق على كل نواحي الحياة ما عدا الناحية الصحية فالحكومة مجبورة أن تعطي المال الكافي لهذه الناحية الصحية إذا طلب المجلس ذلك.

وزير المالية: لماذا لم تتقدم بهذه الاقتراحات عندما كنت وزيراً.

جميل تلحوق: لقد تقدمت ولكنني لم أجب إلى طلبي.

الرئيس: الكلمة للزميل حميد فرنجييه.

حميد فرنجييه: لقد أصبح «موضة» أن يحاسب الوزير السابق ويقال له لماذا لم تعمل أنت هذا...!! هناك أمر أحب أن تحييني عليه الحكومة لأنها إذا قالت سوف لا توافق على الزيادة لسكت واكتفيت لأنني أعلم أنه لا حق لي بطلب زيادة النفقات ولكن سبق لهذا المجلس الكريم أن تمنى على الحكومة ووافقتة على ذلك فنحن الآن نتمنى، لأن بين وظيفة الأطباء الجدد وأطباء المستوصفات فرق كبير وأخذ على سبيل المثال قضاء عكار فلو فرضنا أن هناك طبيين يتجولان دوماً لبقينا لدينا

المستوصف والسجن والموظفون والدرك وعائلاتهم فمن يقوم بتطبيب هؤلاء ومن يقوم بتطبيب تلامذة المدارس فالرسمية ومن يقوم بإشعار الحكومة عند وقوع حادث مرض سار فإذا كان بإمكان الطبيب المتجول أن يقوم بهذه الوظيفة لاكتفينا. فهناك قرى كبيرة تعد ٧ أو ٨ آلاف نسمة كما ذكر لي صديقي معالي وزير الأشغال العام كالشوير وبتغرين والخنشارة ولا يوجد فيها طبيب واحد.

فالمستوصفات ضرورية إذا للإسعاف والمحافظة ونحن لا نطلب أن تعيد الحكومة الأطباء، ولكن طالما أنها أنت بمشروع ويحق لها أن تفعل ذلك ونحن نوافق عليه ولكننا نقول للحكومة تفضلي واقترحي علينا النفقات التي طلبها معالي وزير الصحة وعندئذ تصوت على المشروع. وعلى كل فإني أطلب إلى معالي وزير الصحة إذا كان بإمكان هذين الطبيين كما جاء في المشروع الجديد أن يقوموا بخدمة سبعة سجون مع العلم بأن مريض السجن لا يمكنه أن ينتظر دقيقة واحدة خوفاً من تفشي المرض؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: أشكر لحضرات النواب الكرام حسن ظنهم بي وخصوصاً ما سمعته منهم سواء من عبارات الإطراء أو من الملاحظات الصحية الهامة. ثم إنني أجيهم على المشروع الذي وضعته والأسباب التي حدثت بي إلى طلب تحقيق هذا المشروع.

لقد قال الزميل الدكتور تلحوق إن وزارة الصحة: هي وزارة إسعاف لا وزارة وقاية فهي ترسل المريض للمستشفى ليتعافى وليس لديها شيء مما يسمونه وقاية فهي لا تقيه من الداء بل تعالجه والأفضل له أن تقيه من الداء لأنها وزارة صحة والوقاية خير من التطبيب.

لهذا رأت الحكومة السابقة أن المكاتب الصحية لم تأت بنتيجة فألغت قسمها منها.

فالمكاتب الصحية وجدت لا للتطبيب بل لترى وتدرس حالة البيوت الصحية وتفحص مياه الأنهر وترى النعوض، أو الأمراض وتزور القرى لتدل الأهالي على طرق الوقاية لا على العلاج. فلما وجدت أن أطباء المحافظات لا يقبضون معاشات كافية وليس لديهم وسائل النقل الكافية لأن الأفضل أن يكون عند الطبيب أربعون قرية ينتقل إليها بواسطة سيارة من أن يكون عنده قرية واحدة لا يستطيع أن يصل إليها.

فانتقينا أطباء شباب لا يتجاوزون ٣٠ - ٣٥ سنة واشترطنا عليهم أن يمتنعوا عن كل تطبيب وأعطيناهم معاشاً أساسه ١٥٠ ليرة ومهمة كل طبيب أن يذهب مع ممرضته في سيارة لا للتطبيب بل للتصحيح. أما كيفية هذا السير فهل سيكون من بيروت إلى القرى أم نجعل مكتب صحي يبدأ السير منه، لم يقرر ذلك بعد وأنا لا أكفل الآن حسن سير الأعمال ولا يمكنني ذلك إلا بعد أن يباشر الأطباء أعمالهم على سبيل التجربة.

أما المبالغ المخصصة للوقاية فأكثرها مخصص للتطبيب وعندما أخذت الد. د. ت. شاورت الأخصائيين فقليل لي إن استعماله يكلف أقل من الردم بكثير لأن تكاليف الردم ترتفع للعشرة ملايين ليرة أما تطهير ربع لبنان بواسطة الد. د. ت. فيكلف ٢٢٠ ألف ليرة ثمن ٤٠ ألف طن ولذلك سأخذ بحسب الخرائط وأطهر البيوت إلا عندما أرى أن السكان ينامون خارجها فيطهر الخارج. وقد جربت الد. د. ت. في مصح «بحنس» فقتل الذباب والبرغش والبق وهو يكفي لمدة سنة على شرط أن يكون المحلول في الكاز بنسبة ٥٪ وسأسهر بنفسه على عملية «الرش» وما طلبته الآن لهذا العمل هو كاف.

أما بخصوص التأمينات الطبية فأنا لا أبحث ما جرى في الماضي ولكنني على اتفاق مع واضعه. أما أطباء السجون فعلى وزارة الداخلية أن تعينهم.

أما أطباء المناطق فهم لا يتناولون عادة أجراً ويمكن لأطباء البلديات أن يؤمنوا المستوصفات.

حميد فرنجيه: بلدي كان فيها ثلاثة أطباء فلم يبق فيها إلا واحد ولولا وجود المستوصف لذهب هو أيضاً.

وزير المالية: إن وزير الصحة يقول إن المبلغ المطلوب هو كاف.

الرئيس: لكم الحق بالتمني وللحكومة الحق بالرفض.

وزير الصحة: المجلس يمكنه أن يتمنى والحكومة تأخذ بعين الاعتبار هذا التمني وإذا وجدت ضرورة للزيادة فهي تزيد.

الرئيس: أرجو يا زميل الأستاذ لحد أن تضع اقتراحك بصورة التمني حتى أتمكن من طرحه.

صائب سلام: إن وزير المالية هو على استعداد إلى تخصيص هذا المبلغ وأكثر منه إذا وجد أمامه طلباً من وزير الصحة يرى فيه ضرورة للزيادة فنحن نحب أن نسمع وزير الصحة فهل من الضروري زيادة هذا المبلغ.

الرئيس: هناك تمني من بعض النواب والتمني لا يؤثر مطلقاً لأنه رغبة وقبل كل شيء يترتب من هذا الاقتراح زيادة فلا يمكنني أن أعرضه.

وزير الصحة: أنا كما وضعت المشروع ولم أنفذه بعد لا أرى مجالاً للزيادة وعندما أباشره أرى إذا كان يلزمي زيادة أم لا.

حميد فرنجيه: أنا أطلب طرح اقتراح التمني.

الرئيس: من يوافق على اقتراح التمني فليرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح. والآن نبدأ التصويت على الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والإسعاف العام، الفصل الأول - الإدارة المركزية، البند الأول - موظفو الإدارة المركزية اعتماد ١٠٨٦٤٢ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني - موظفو المنشآت الصحية اعتماده ٣٣٩٣٠٥ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند الثاني ورفعت الجلسة بسبب فقدان النصاب القانوني. (رفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٥ شباط سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ :

أ - متابعة التصديق على موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام.

ب - موازنة وزارة الداخلية.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٥ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الأستاذ حبيب أبي شهلا وعضوية كل من أميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتغيّب السادة: كاظم الخليل، إميل لحود، خليل أبو جودة، رشيد بيضون، عادل عسيران، مارون كنعان، يوسف اسطفان. واعتذر السادة: أيوب تابت، حميد فرنجيه، محمد بيضون، نسيب الداود، وديع نعيم، يوسف سالم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، صبري حماده نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. في الجلسة الماضية كنا اعتقدنا أن النصاب القانوني لم يعقد وتابعنا التصديق على موازنة الصحة ولكن تبين أخيراً أن النصاب مفقود وذلك باعتبار الدكتور إلياس الخوري ليس من النواب وكان قد عد منهم لذلك نعود إلى التصديق عليها ابتداء من البند الثالث من الفصل الأول.

الرئيس: البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية ٦٧٥٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ... .

الرئيس: قبل البند الثالث. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الداخلية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

نفقات وزارة الداخلية

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٤٦ برئاسة الأستاذ نعيم وحضور الأكثرية من أعضائها ومثل الحكومة معالي وزير الداخلية. وحضرة مدير الموازنة وشرعت بدرس موازنة وزارة الداخلية - الباب الخامس فأنهت الفصول الأربعة الأولى من هذا الباب ثم استأنفت الدرس بعد ظهر نهار الاثنين ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ بحضور الرئيس نعيم وأكثية أعضاء اللجنة ومعالي وزير الداخلية وحضرة مدير الموازنة وأتمت هذا الدرس.

الباب الخامس - وزارة الداخلية

الفصل الأول - الدوائر الإدارية. ألخ... .

وبهذه المناسبة تلفت اللجنة نظر الحكومة إلى أن الشرطة هي المظهر الأول الذي يبدو أمين كل من يدخل لبنان وهو رمز لهذا الاستقلال الفتي آمل أن يحيا نظام عملي له تحديد ساعات العمل وشروط الترقية أسوة بالبلاد الراقية التي يحتل الشرطة الدرجة الأولى من عنايتها.

الفصل الخامس - الأمن العام

البند الأول - موظفو دائرة الأمن العام: ٤٧٨١٤٢ ل. ل. كما ورد ينقص ٥٠ موظف عن العام الماضي. ألخ... .

مقرر اللجنة - نائب البقاع

الإمضاء: رفعت قزوعون.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلام لحضرات النواب للمناقشة بموازنة وزارة الداخلية، أرحب بعودة الزميل الأستاذ أديب الفرزلي إلينا بعد أن قرر الامتناع عن حضور الجلسات وإنني لسعيد بأنه لم ينفذ رغبته هذه لأنني لا أرى أدنى مسوغ لتنفيذها.

رئيس الوزارة: الحكومة تشارك المجلس بالترحيب بعودة حضرة الزميل أديب الفرزلي إلى المجلس والامتناع عن تنفيذ الرغبة نفسها.

الرئيس: الكلمة للسيد أسعد البستاني.

أسعد البستاني: أيها السادة الكرام،

في إحدى جلساتنا التي خصصت لبحث حالة غلاء المعيشة والاقتصاد الوطني كان من جملة ما أشرنا إليه في خطب عديدة وجوب النظر في تصغير واختصار ملاكات الدولة والاقتصاد كل الاقتصاد حيثما يمكن ذلك.

وبأثناء درس مشروع موازنة الداخلية الذي هو بين أيدينا الآن لفت انتباهي بصورة خاصة دوائر الأمن الداخلي.

الدرك والبوليس والأمن العام فلكل منها اعتمادات خاصة ولكل منها رؤساء وأقلام متعددة تتشابه وتضاعف بالوظائف فينا بينها.

إن هذه الدوائر الثلاث ويحلو لي أن أسميها الشقيقات يجمعها الاتجاه والغاية لكنها بوضعها الحاضر هي متباعدة مبعثرة القوى. فأنا اقترح لم شتت هذه القوى بإدارة موحدة لما في ذلك من فوائد جمة إدارية واقتصادية.

وإنني باقتراحي لا أعني اختصاراً يحصر دوائر الأمن ويضيق عليها نطاق عملها بل بالعكس اختصاراً من شأنه أن يجعل هذه الدوائر أكثر ترابطاً وأجدي فاعلية. كما إنه يؤول بها إلى وفد لا يستهان به.

إننا يا سادة بانتقالنا من الانتداب إلى الاستقلال أصبحنا تجاه تطور تفرضه علينا طبيعة الحال الحديثة التي وصلنا إليها. حال توجب علينا الاتكال على النفس والإقدام على الإصلاح بجرأة وثقة.

والإصلاح الذي أريد أن أعنيه وأوجه نظركم إليه هو دعم الدرك والبوليس والأمن العام بإدارة واحدة تخضع لنظام عام يكون دستوراً ومرجعاً للأوحد. مع مراعاة وظائف رجال الأمن العام والتحري والأقلام الفنية باعتبارات تتآلف مع اختصاصها.

إن الفائدة الإدارية من هذا الإدغام هي أن تصبح هذه الشقيقات موحدة الإدارة موحدة الإرادة والجهود. متعاونة النشاط سريعة المبادرة والتنفيذ ذات انسجام يزيد ويمكن فاعليتها.

وأما الفائدة الاقتصادية فإنها لا شك مؤكدة ويتعلق تقديرها على حسن التدبير وتفهم التنظيم. ولا ريب أنه يمكن الاستغناء عن كثير من الأقلام والوظائف المتشابهة بين هذه الدوائر وبالتالي

الاستغناء عن اعتماداتها المختلفة. وموظفو الأقسام الملغية يسد بهم بعض الحاجات حيث تستوجب زيادة القوى أو إنهم يملؤون الفراغ الذي تحدثه الإقالات والإحالات إلى التقاعد.

كما إنه بعيد التنظيم الذي يتطلبه الإدغام يستغنى عن عدد وفير من رجال هذه الدوائر تدريجياً بعد وضع الملاكات النهائية وفي ذلك ما فيه من الوفرة أيضاً.

إن لبنان يا سادة الصغير بمساحته القليل العدد بسكانه ينعم بطرق وفيرة وبوسائل انتقال كثيرة وشبكة تلفونات وتلغرافات يزداد تميمها يوم عن يوم فوالحالة هذه لا يحتاج إلى دوائر ودوائر دائرة درك ودائرة بوليس ودائرة أمن عام. قد يجوز إنه كان ذلك في عهد مضى من مقتضيات الظروف أو من محسنات البعثات والمستشارين!..

أما اليوم وقد اشتد ساعدنا وبرزت خبرتنا فظروفنا تقضي بتوحيد هذه القوى المتشاكسة أحياناً وهذا من متوجبات الإصلاح.

ففي مصر وفي العراق وفي فلسطين وفي كثير سواها من البلدان كل فروع الأمن الداخلي موحدة تسير مترابطة متكاثفة تحت إدارة عليا واحدة. وأنني إلى ذلك لإقناعكم بأنني لا ابتدع فكرة خيالية.

لقد حصلت فيما مضى تجارب حول ما يقارب الفكرة فوضعت دائرة البوليس تحت أمره قومندان الدرك لكن لم تكن هذه التجارب موفقة فعدل عنها.

وعدم التوفيق نتج عن أن التجارب تلو التجارب لم تهدف ترابط والوصول إلى الإدغام بل اكتفي برئيس قومندان الدرك على البوليس مع بقاء الدائرتين الشقيقتين متباعدتين متشبهتين كل منهما بانظمتها الخاصة. ولعل ظروفنا خاصة وشخصية قضت على متابعة وصاية لم تكن في محلها.

هذه فكرة يا سادة انتهت تلميحاً ولا مجال هنا للإسهاب. فقد ارحطني بها خبرة ٢٣ سنة في خدمة الأمن الداخلي بالبوليس الإداري والعديلي والفني. فعسى أن من يهتم الإصلاح والتجديد يلاقوا في هذه الفكرة المصلحة العامة التي نتوخاها جميعاً. فيستصوبونها وينشئون إدارة أمن داخلي على رأسها شخصية رفيعة المقام كفاءة وخلقاً وسمعة لها من ماضيها ما يوحي الاحترام ويفرض المهابة.

وبالختام إنني مع تشبهي باقتراحي هذا أوافق مبدئياً على اعتمادات هذه الدوائر كما جاءت معدلة مفسحاً مجال النظر بهذا الموضوع الخطير إلى الوزارة المحترمة آملاً إنها تشبعه درساً وتبت فيه إيجاباً في مستقبل قريب.

في ٥ شباط سنة ١٩٤٧

أسعد البستاني

الرئيس:

الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود:

بمناسبة درس موازنة وزارة الداخلية اغتنم الفرصة لأقول إنني أرى بنداً فيها مخصصاً لتأمين انتخابات سنة ١٩٤٧. فأذكر الحكومة بأن حكومة سوريا فكرت بإحصاء عام جديد واعتقد أن الأخطاء الموجودة في اللوائح الانتخابية الماضية مما تجعلنا أن نحذ إجراء إحصاء عام في لبنان. وأظن أن حضرات النواب، في الانتخابات الأخيرة قد شعروا بهذه الأخطاء. وأرى أن خير وسيلة لذلك هي إجراء إحصاء عام فتتلاقى تلك الأخطاء ونحصل على عدد صحيح لسكان لبنان.

الرئيس:

الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل:

بمناسبة بحث موازنة وزارة الداخلية ألفت نظر الحكومة إلى مسألتين، وقبل أن أدخل بالتفصيل: أقول تعقيباً على ما قاله حضرة الزميل أسعد البستاني فيما يتعلق بدمج أو إدغام دوائر الأمن العام والدرك والشرطة، إنني أخالفه في النتيجة التي انتهى إليها أنا من حيث الرأي متفق معه ولكن لا أوافقه على الاعتمادات التي وردت في الموازنة، فالمجلس درج على عادته الموافقة على الموازنة كما تتقدم إليه ولكن في موازنة هذه الوزارة يرتفع صوت ويقول إن الدوائر الثلاث التي وحدها الاختصاص فبلغ مجموع اعتماداتها ما يقارب ٢٠ مليون ليرة يمكن لو تم التوحيد بينها أن يحصل اقتصاد بالنفقات ما يقرب المليون ليرة لبنانية وبهذا تتحقق رغبة الحكومة والمجلس والأمة. ولا تنفع أن يأتي اقتراحنا بالتوحيد بعد فوات الأوان وأرى أن الوقت الآن أصبح لهذا البحث. فإذا كانت الحكومة مصممة على التوحيد بين هذه الدوائر فليس هذا كل الأماني بل أن نلغي ما لا فائدة منه من الوظائف وأقترح بأن تعاد موازنة وزارة الداخلية إلى اللجنة المالية إذا كان المجلس يقول بتوحيد دوائر البوليس والشرطة والأمن العام لأن اللجنة المالية بموافقة من الحكومة ومن وزارة المالية تستطيع أن تعيد إليها هذه الموازنة ويحقق التوحيد ولذلك أقترح إعادة موازنة الداخلية إلى اللجنة المالية لتدرس على هذا الأساس.

أما الملاحظتان اللتان أشرت إليهما بمناسبة درس الموازنة الداخلية فهما:

١ - لقد انتهت الحرب منذ سنتين وزالت الموانع والأسباب التي كانت الحكومات السابقة تتذرع بها لتعليق حق الشعب بانتخاب الهيئات الشعبية. ووزاراتكم يا دولة الرئيس جاءت للحكم متمتعة بثقة المجلس الاجتماعية. فأنا اليوم، وقد تكون آخر مناسبة لي بأن أرفع الصوت طالباً بهذا الحق، أقول أن هذا الحق هو حق مسلوب من الشعب وهذا رأي المجلس والحكومة أيضاً. وقد اختلفنا سابقاً على التفاصيل بحيث شاءت الظروف بأن لا يصار إلى انتخاب هذه الهيئات والاكتفاء بالتعيين. وأرى أن الرجوع إلى إرادة الأمة هو الحل الوحيد والطبيعي، وأناشد معالي

وزير الداخلية، قبل انتهاء مدة هذا المجلس، أن يعيد هذا الحق للشعب. وإما أن يبقى هذا الحق معلقاً فيتعارض هذا العمل مع المبادئ الأساسية للدستور اللبناني وهذا ما أظهرته في كل مناسبة. فغداً يطالبنا الشعب كلاً بمفرده بهذا الحق الذي حجبناه عنه أكان موعد الانتخابات النيابية معجلاً أو مؤجلاً.

أما الملاحظة الثانية فهي التشكيلات الإدارية وما نعلقه من آمال على الحكومة الحاضرة بمجموع أركانها بشأنها. تعلمون، وأنا عندما أتكلم عن التشكيلات الإدارية، أتكلم بنوع خاص عن جبل لبنان، أنه قد رافقها الاعتراض والاحتجاج. ومنها ما قد ألبس ثوباً حزيناً ظاهراً. وبما أننا على أبواب الانتخابات فلا يمكننا إلا أن نبين وجهة نظرنا. لهذا فإني انتظر تصريحاً من الحكومة يلقي نوراً على موقفها من هذه التشكيلات الإدارية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: إن طلب حضرة الزميل أسعد بك البستاني بدمج دوائر الوزارة الدرك والشرطة والأمن العام طلب معقول جداً وحق. وحضرته يذكر عندما فكرنا هذه التجربة أي بجمع هذه الدوائر. رجعنا إلى رأيه وقد أعطانا مذكرة بهذا الشأن. والحكومة ليست ببعيدة عن هذا الرأي وهي تدرسه ولعلها تحققه قريباً.

ولكنني لا أوافق حضرة الزميل جورج عقل بأن دمج هذه الإدارات يوفر على الخزينة مليون ليرة لبنانية وأشك في ذلك كثيراً لأن هناك مصالح جديدة لم تكن في الماضي. ولكن هذا العمل يمكن أن يصلح الإدارة على إن وزارة الداخلية قد بدأت تنقص عدد من رجال الأمن والشرطة منذ اليوم فانقصت عدد الشرطة من ٥٩١ إلى ٣٧١ وعدد الأمن العام ٥٤ مأموراً. وعملت أكثر من هذا فإنها أخذت عدداً من ملاكات الشرطة إلى دوائر الأمن العام. فهذا أمر يسير في طريق لا بأس به.

أما فيما يتعلق بالإحصاء فأجيب حضرة الزميل محمد العبود، بأنني أفهم أن يكون الإحصاء فنياً لا طائفيّاً ولا أسلم بإحصاء طائفي بل بإحصاء فني وهذا موجود منذ سنة ونصف ولا نتمكن أن نجري إحصاء من هذا النوع بالسرعة التي يرغبها الزميل. ولدى وزارة الداخلية لوائح بهذا المعنى لعلها تسهل هذا الأمر.

ثم أعود إلى ملاحظة حضرة الزميل جورج عقل فيما يتعلق بانتخاب البلديات فأقول أنني من هذا الرأي وقد دافعت مراراً عنه في هذا المجلس. والقانون المتعلق بهذه الانتخابات قد أعيد للحكومة مع ملاحظة قيمة تتعلق بإلغاء الطائفية منه. والحكومة توافق على إعادة هذا الحق للشعب. وهناك مشروع قانون مدروس وستقدم به قريباً.

وأني أطمئنك منذ الآن، لا سيما وقد حصلنا على ثقتكم الغالية بالإجماع وسوف ترون أننا سنحافظ على هذه الثقة الاجتماعية، بأن لا مجال إلى هذا التخوف.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين السعد.

أمين السعد: إن دوائر الحكومة في قضاء عاليه موجودة في بناء غير لائق بها ولا ألحظ في موازنة وزارة الداخلية أي اعتماد لإنشاء مركز لائق بهذه الدوائر أو لاستئجار بناء على الأقل. لجمع دوائر القضاء وإدارة في مركز واحد. إن الدار التي يقيم فيها القائم مقام مهددة بالانهيار وغير لائقة بمقامه. لذلك أرجو من معالي وزير الداخلية أن يعير هذه الناحية أهمية خاصة. وإن أمكن أن يرصد في موازنة الداخلية مبلغاً لإنشاء مركز أو للاستئجار.

الرئيس: الكلمة للدكتور جميل تلحوق.

جميل تلحوق: فيما يتعلق بقضية مركز الدوائر الحكومية أكانت إدارية أو عدلية أو عسكرية، فلا يوجد هناك بناية تليق بهذه الدوائر في بلدة كعاليه وأنا أعتقد أن الحكومة تهتم بأن تعطي كل مركز ما يليق به، إن البناية التي كانت تشغلها هذه الدوائر في عاليه قد أحليت وانتقلت هذه الدوائر إلى محل آخر وهذا لا يمنع من أن يكون لائقاً بمكاتب الحكومة وأطلب من وزارة الداخلية أن تهتم بإيجاد مركز لائق بهذه الدوائر.

أما فيما يتعلق بانتخاب البلديات فأقول إن القانون المعمول به حتى الآن قد سنّ في عهد الانتداب والمقصود منه هو أن تدار البلديات بواسطة الحكومة في ذاك العهد أي أن تضع كل الهيئات الشعبية تحت سلطاتها فلا بلدية ولا مجلس شورى حتى ولا هيئة اختيارية كانت تخلو من سلطة الانتداب لأنه يحتم عليها أن تعرض كل قضية أو كل مصروف على الحكومة فإما أن تصادق عليه وإما أن ترفضه.

وأنا أعلم أن القضية البلديات هي محلية وكل بلدية أدرى من الحكومة بحاجاتها. وليس على الحكومة أن تتدخل بشؤونها الداخلية إلا من باب الإطلاع على سياسة البلدية الحالية في السنة بأن تعرض عليها الموازنة ويجب أن تعاد إليها بسرعة حتى لا تتوقف الأشغال الضرورية للبلدة. وأعلم أن التضييق على صلاحيات البلديات هو ناتج عن زمن الانتداب ويجب أن يزول بزوال الانتداب.

ثم إنني لم أر في موازنة الداخلية أي اعتماد للبلديات وخصوصاً بلديات الإصطيف لأن هذا الموسم هو من أهم موارد البلاد. وبلديات الإصطيف تضطر أن تنفق مصارفات باهظة لتحسين الحالة في مدن الإصطيف مع أن مواردها محدودة فهي تستورد مدة ثلاثة أشهر وتبقى تسعة أشهر ليس لديها أي إيراد وهنا تحتل النسبة بين الإيراد والنفقات.

فإذا اقتنعت الحكومة بأن تنظر إلى هذا الوضع الإجباري للبلديات الإصطيفاف. أصبح من الضروري أن تخصص مساعدة لها في كل موازنة حتى تتمكن من التعويض من هذا النقص الجوهري في الإيراد وأعتقد أن نظرتي بهذا الموضوع لا تختلف عن نظرية حضرات الزملاء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية

وزير الداخلية: لقد قال حضرة الزميل أمين السعد أن ليس للحكومة مكان لائق في عاليه، وهذا صحيح، ليس لديها سراي هناك وإنما كانت الدوائر في مكان يليق بها، ولكن لسوء الحظ اضطرت في هذه السنة إلى الانتقال منه لكي يصلح. أما فيما يتعلق بالمفروشات فقد رأت الحكومة أن هناك ضرورة قصوى لتجديدها فألفت لجنة للنظر بذلك.

أما ما قاله حضرة الزميل الدكتور جميل تلحوق من أن الحالة الحاضرة، فيما يخص البلديات، هي غير الماضية فإني أطمئنه إلى أن القانون الجديد الذي نوّه به دولة رئيس الوزراء ينص على تبديل الإجراءات القديمة فيما يخص البلديات. وأما قضية واردات البلديات فمعلوم أنها تتأتى من قانون معمول به. وأما إذا كان في نية حضرة الزميل أن ينوّه بما آل إليه قرض بلدية عاليه فأطمئنه بأن الحكومة قد أرسلت للمجلس مشروع قانون بإعطاء بلدية عاليه قرضاً بـ ٢٥٠ ألف ليرة وهناك قروض أيضاً لبلدية غزير ولكثير من البلديات الصغيرة.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: إن ما يقال عن عاليه يصح لأن يقال عن مدينة زحله وألفت نظر الحكومة إلى هذه الملاحظة الهامة: يعلم دولة رئيس الوزارة أن سراي زحله مبني على هضبة بعيدة عن البلدة. يأتي المتداعون من بعلبك أو من البقاع بتعريفه لا تزيد عن ٣ ليرات لبنانية ومن ثم يدفعون من «البوليفار» للسراي الأجرة نفسها ولا أبالغ بهذا.

فألفت نظر الحكومة إلى أن زحله بحاجة إلى مستشفيات وغيرها ولكن أطلب بصورة ملحة إيجاد دار للحكومة قرب «البوليفار» عوضاً عن السراي البعيدة.

وأما بصدده قروض البلديات فأشكر الحكومة لمعالي وزير الداخلية وعدهما بأن البلديات الصغيرة سوف تمنح قروضاً.

رئيس الوزارة: إن من واجب الحكومة أن تعد بالدرس هذه القضايا.

الرئيس: والآن نعود لدرس موازنة الداخلية.

الرئيس: الباب الخامس - وزارة الداخلية، الفصل الأول - الدوائر الإدارية.

من يوافق على البند الأول موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٦٦١٤٠٩ ليرات فليرفع يده

(أكثرية). أ. الخ . . .

الرئيس: صدق البند الثالث. البند الرابع - تعويضات المخبرين وجوائز القبض على الأتقياء وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٥٠٠٠٠ ليرة.

الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل: فهمنا أن تضع الحكومة ١٢ ألف ليرة للمخبرين في حقل الشرطة إما زيادة ٢٠٠٠٠ ليرة على هذا البند وقد ورد ٣٠٠٠٠ ليرة فلم أفهم سببه وكلنا يعرف البلاد. لذلك أطلب أن يصدق الاعتماد كما ورد، وأن تحذف الزيادة.

وزير الداخلية: لقد أتت هذه الميزانية بصورة ارتجالية فقد صرف في السنة الماضية في هذا البند ٥٠٠٠٠ ليرة ولقد نحتاج في هذه السنة لهذا المبلغ بسبب الانتخابات.

جورج عقل: إذا كان هذا هو السبب فتلك مصيبة.

الرئيس: اعتقد وزير الداخلية أراد أن يعني بما قاله المحافظة على الأمن أثناء الانتخابات.

رئيس الوزارة: إن المبلغ لم يزد على ما صرف في السنة الماضية وهذا أكيد.

الرئيس: أطرحت اعتماد هذا البند كما عدلته اللجنة فإذا سقط أطرحت تعديل الأستاذ جورج عقل. من يوافق على البند الرابع كما عدلته اللجنة واعتماده ٥٠٠٠٠ ليرة فليرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند السادس. وانتهت موازنة وزارة الداخلية

الرئيس: ترفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر غد الخميس الواقع في ٦ شباط ١٩٤٧.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ١٣ شباط سنة ١٩٤٧

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
- ٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧
موازنة وزارة الدفاع الوطني
- ٣ - مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٥٦٩٦ بفتح اعتماد يتعلق بمشترى مصلحة التلفون
- ٤ - مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٨٠٤٦ المتعلق بالغاء القرارات رقم ٦٨ و ٢٤٤ وبشروط الترخيص للصيديات ومستودعات الادوية.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٣ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الاستاذ حبيب ابي شهلا وعضوية كل من اميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتغيب السادة: اديب الفرزلي، حميد فرنجيه، خليل ابو جوده، سعدي المنلا، عبد الحميد كرامه، الحاج محمد بيضون، سيب الداود، وديع الاشقر، يوسف اسطفان. واعتذر السادة: احمد الاسعد، الدكتور ايوب ثابت، رفعت قرعون

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، جبرائيل المروزي وزير الاشغال العامة، الامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، الدكتور الياس الحوري وزير الصحة والاسعاف العام والتربية الوطنية.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، والآن نتابع درس موازنة سنة ١٩٤٧ ليتل تقرير اللجنة المالية على نفقات موازنة

وزارة الدفاع الوطني.

فتلا الكاتب التقرير التالي :

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ موازنة نفقات الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٤ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة الاستاذ نعيم وحضور اكثرية اعضائها ومثل الحكومة معالي وزير الدفاع الوطني وحضور حضرة اللواء قائد الجيش وحضرة مدير الموازنة ودرست :

الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني

الفصل في الاول اركان الدفاع الوطني

البند الاول - الموظفون : وافقت اللجنة على اضافة راتب وزير الدفاع الوطني وقدره ٧٨٠٠ ل.ل مع تعويضه العائلي وتعويض غلاء المعيشة وكذلك على اعادة مركز وراتب مفتش ١٨٠٠ ل.ل وتوابعها اذ ان هذا المفتش كان قد استقال اثناء وضع هذه الميزانية ولم تقبل استقالته فاعيد الى مركزه فيصبح مجموع البند الاول ٢٨٦٠٤ ل.ل بدلا من ١٠٣٠٤ ل.ل. الخ . . .

مقرر اللجنة

نائب البقاء

رفعت قزعون

الرئيس :

موازنة وزارة الدفاع مطروحة للمناقشة بصورة عامة الكلمة للسيد جورج عقل

جورج عقل :

لنا ملاحظتان بمناسبة بحث موازنة الدفاع الوطني وقبل التقدم بهما لا يسعنا الا ان نحیی جيش الجمهورية اللبنانية، هذا الجيش الذي يمثل اليوم سيادة لبنان وكرامته وقوته وايمانه بحقه في الحياة الاستقلالية. واني اخص بالتهنئة معالي وزير الدفاع الوطني الذي ما انفك، منذ ان تولى هذه الوزارة، يعمل لتعزيز الجيش اللبناني ورفع معنوياته وتغذية وحداته واظهاره بالمظهر السامي اللائق به والذي نصبو اليه جميعاً. وبمناسبة تعزيز قطعاته اقول ان لبنان بلد ساحلي ولا بد له من بعض قطعات بحرية تتولى حراسة شواطئه فيرى من يطل علينا من البحر العلم اللبناني يخفق فوق هذه الوحدات البحرية الحارسة لهذه الشواطئ.

اما الملاحظة الثانية فهي ان نكمل عملنا في الحقل الجوي وأرى ان اليانصيب الوطني الذي تذرنا منه، اذا لم نحوله لغاية وطنية سامية، فاصارح المجلس بان البلاد قد ضجت منه ويعتبر

مقاومة تتولى حمايتها الدولة، ولكنه عندما يعلم الشعب انه يدفع ثمناً لورقة يانصيب وان هذا الثمن يعود للجيش الوطني ولمشتري طائرات فلا يعود ذلك مقاومة ونشترك جميعنا به على قدر المستطاع. ولدى اطلعنا على موازنة وزارة الدفاع البالغة ١٠ ملايين يتبين لنا ان كل لبناني يتحمل عشر ليرات منها ولا بأس من ان يتحمل ١٥ ليرة في سبيل تعزيز هذا الجيش وتقوية وحداته البرية والبحرية والجوية واطلب ان يخصص ربع اليانصيب لتعزيز هذا الجيش.

الرئيس:

الكلمة للسيد اميل لحود.

بمناسبة ملاحظة الزميل جورج عقل على عائدات اليانصيب الوطني اقول ان هناك قراراً من المجلس يقضي بتخصيص مليون ونصف مليون ليرة لبنانية للمشروع الانشائي من اليانصيب الوطني، ومن السويستيك نصف مليون ليرة لاصلاحية الاحداث، ولا يمكن ان تخصص عائداته للغاية التي ذكرها الزميل.

اميل لحود:

واعلم ان ما تجمع من عائدات اليانصيب حتى الآن لا تكاد تكفي للمشاريع المخصصة له والافضل ان نشترى اوراقه للمشاريع الانشائية من ان نشترى اوراق سباق الخيل.

اما فيما يختص بالجيش فهو سياج الامن ويقوم بالحراسة البحرية بالاضافة الى توليه الدفاع عن حدود لبنان.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الدفاع الوطني.

لا يسعني الا ان اشكر الزميلين الاستاذين جورج عقل واميل لحود على العاطفة الطيبة بالاشادة بجيش لبنان وثقتهم به.

وزير الدفاع:

هي عاطفة النواب والبلاد باسرها.

الرئيس:

وسأبلغ هذا العطف بلسان المجلس والبلاد الى جميع قواد الجيش وافراده. اما فيما يتعلق بالشكر الموجه الى شخصياً على محافظتي على الجيش فهذا واجب لا اشكر عليه واما ملاحظة الزميل جورج عقل عن عائدات اليانصيب الوطني وتخصيصها لتقوية الجيش ووحداته الجوية والبحرية فهذه نقطة جدية بالاهتمام.

وزير الدفاع:

الكلمة للسيد يوسف الهرابي

الرئيس:

يوسف الهرابي: اضيف على ما تقدم فيما يتعلق بالجيش انه زيادة على ما يقوم به من المحافظة على الامن فهو

يساعد على التشجير ويشجع على التحريج وفي هذا العمل فضل يشكر عليه

والآن نعود لجدول الاعمال فنطرح بنود موازنة وزارة الدفاع للتصويت.

الرئيس:

الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني الفصل الاول: اركان الدفاع الوطني

البند الاول - الموظفون وقد عدلته اللجنة المالية فاصبح ٢٨٦٠٤ ليرة لبنانية بدلا من ١٠٣٠٢ ل.ل

من يقبل به كما عدل فليرفع يده

اكثريه. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. لقد انتهينا من تصديق بنود موازنة وزارة الدفاع الوطني

الرئيس: رفعت الجلسة على ان تعقد في مطلع الاسبوع القادم

(في تمام الساعة السادسة والنصف مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع

في ١٩ شباط سنة ١٩٤٧

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
- ٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ العامة
موازنة نفقات وزارة الخارجية.
- ٣ - مشروع قانون تنظيم الوقف الذري
- ٤ - مشروع قانون يختص باعفاء الانشاءات الجديدة من ضريبة العقارات المبنية

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ١٩ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الاستاذ حبيب ابي شهلا وعضوية كل من اميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتغيب السادة: احمد الاسعد، اميل لحود، خليل ابو جوده، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، مارون كنعان، محمد بياضون، يوسف اسطفان. واعتذر السيد نسيب الداود وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والمغتربين، جبرائيل المر وزير الاشغال العامة، الامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والاسعاف العام والتربية الوطنية

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. تلقت الرئاسة من الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية دعوة للاشتراك

بالمؤتمر البرلماني الدولي الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ٧ نيسان القادم. وقد تألفت لجنة برلمانية لدرس هذه الدعوة ووضعت تقريراً بذلك.

يوسف سالم: اطلب من الرئاسة، اذا كان بالامكان، اعلان الصمت خمس دقائق حداداً على فقيد المجلس والبلاد المرحوم الدكتور ايوب تابت، قبل البدء بجدول الاعمال.

الرئيس: كنت انوي القيام بهذا الواجب واشكر الزميل يوسف بك سالم على تذكيره اياي به. ان لبنان فقد كبيراً من خبرائه وخسر هذا المجلس عضواً خدّم وطنه باخلاص. وقد اقيم للفقيد مأتم وطني اعربت فيه عن شعور هذا المجلس. واعلن وقف الجلسة خمس دقائق حداداً على الراحل الكريم (صمت خمس دقائق)

الرئيس: استؤنفت الجلسة ونعود الان لجدول الاعمال. ليتل تقرير مكتب المجلس على دعوة المجلس بالاشتراك في المؤتمر البرلماني الدولي الذي يعقد لأول مرة في الشرق وفي بلد عربي. فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير من مكتب المجلس

تلقت رئاسة المجلس دعوة من الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية لحضور المؤتمر الدولي الذي سيعقد في القاهرة في السابع من شهر نيسان المقبل. والمؤتمر القادم هو المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد البرلماني الدولي وللمرة الاولى ينعقد هذا المؤتمر في الشرق وفي بلد عربي.

ان الاتحاد البرلماني الدولي هيئة دولية تأسست في سنة ١٨٨٨ ومقرها جنيف. وغرضها الجمع بين اعضاء البرلمانات في شتى البلاد في مؤتمرات دولية سنوية ومجالس ولجان تشترك فيها وفود تعينها الشعب البرلمانية القومية المنضمة الى الاتحاد للتداول بالشؤون السياسية العالمية وفي الشؤون البرلمانية والتشريعية والاقتصادية والثقافية التي يكون من المفيد ان يتبادل اعضاء البرلمانات اراءهم ويبدوا وجهات نظرهم في شأنها: فيساهموا بذلك في التفاهم بين الشعوب ويمهدوا الى حل المشكلات الدولية بالمسائل السلمية.

وقد دعي مجلس النواب اللبناني الى الانضمام الى الاتحاد الدولي والى حضور مؤتمراته السنوية. ففي ٤ ايلول من سنة ١٩٤٥ قبل الدعوة الموجهة اليه بتاريخ ١٧ آب للاشتراك في المؤتمر الذي يعقد في جنيف في ١٢ ايلول سنة ١٩٤٥ وعين حضرة وزير لبنان المفوض في لندن لتمثيله. ولما تعذر عليه السفر لاسباب طارئة كلف حضرة وزير سوريا المفوض في باريس لتمثيل لبنان.

كما انه في تاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ تلقى دعوة ثانية لمؤتمر كوبنهاغن المحدد اجتماعه في ٢٧ نيسان سنة ١٩٤٦. الا انه لاسباب قاهرة اعتذر عن الاشتراك فيه ببرقية طيرها يومئذ الى جنيف بتاريخ ٢٩ نيسان سنة ١٩٤٦. اما المواضيع التي ادرجت في جدول اعمال المؤتمر المقبل فهي:

١ - المناقشة العامة في السياسة العالمية.

٢ - هجرة الجماعات ونقل السكان من مناطق الى اخرى.

٣ - تعويض خسائر الحرب وتعمير ما خربته الحرب.

٤ - تدوين مبادئ القانون الدولي.

٥ - اعادة تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي.

فلما لم يكن لدينا شعبة برلمانية خاصة، وكانت الدعوة قد وجهت الى المجلس، فالمكتب يقترح على المجلس ان يتخذ القرار التالي

يقرر المجلس قبول الدعوة للاشتراك في المؤتمر البرلماني الدولي الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ٧ نيسان ويفوض الرئيس بتشكيل الوفد وباتخاذ التدابير اللازمة لتأمين اشتراكه في المؤتمر.

الرئيس: من يوافق على اقتراح اللجنة البرلمانية القاضي باجابة الدعوة للمؤتمر البرلماني الدولي وتفويض رئيس المجلس بتشكيل الوفد الذي يمثل برلمان لبنان في هذا المؤتمر وباتخاذ التدابير اللازمة لتأمين اشتراكه فيه، فليرفع يده.

اكثريه

الرئيس: صدق الاقتراح. والان نعود للمناقشة في موازنة سنة ١٩٤٧ العامة، ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة نفقات وزارة الخارجية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

الباب السادس - وزارة الخارجية

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٤ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة الاستاذ نعيم وحضور اكثريه اعضائها مثل الحكومة معالي وزير الخارجية وحضرة السكرتير العام لوزارة الخارجية وحضرة مدير الموازنة وشرعت بدرس الباب السادس وزارة الخارجية. فتقدم معالي وزير الخارجية بمشروع جديد لميزانية وزارة الخارجية معللاً ذلك بما جاء في البيان الوزاري بضرورة انشاء دائرة للمغتربين وقد اقتضى لانشاء هذه الدائرة تنظيم جديد في الادارة المركزية وانشاء مفوضيات جديدة كانت قد لحظت في السنة السابقة ولم تعتمد الحكومة آنذاك الى انشاءها كمفوضيات بغداد والارجنتين والفاتيكان وغيرها. ويجب ان لا يغرب عن البال ان

هذه الوزارة انما هي وزارة ناشئة لم تتمكن الحكومة من معرفة نفقاتها الحقيقية الا في اواخر سنة ١٩٤٦ لذلك لم يلحظ في المشروع القديم نفقات كثيرة غير معروفة عند وضع الميزانية.

وقد رأت اللجنة ان المشروع المقدم لا يخرج في الواقع عن مشروع الموازنة الا بما سبق واشرنا اليه كما وانها وجدت نهجاً جديداً للإصلاح والتنظيم نتمنى ان يسار بمثله في جهاز الحكومة اللبنانية في جميع فروعها وقد وافقت اللجنة على ما يأتي:

الباب السادس - وزارة الخارجية

الفصل الاول - الادارة المركزية. أ. الخ. . .

المقرر

نائب البقاع

الامضاء: رفعت قزوعون

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية

وزير الخارجية: لقد ارصد في مشروع الموازنة خمسون الف ليرة لبنانية لمساعدة اللجنة العربية في فلسطين، فرأينا ان هذا المبلغ لا يكفي للمساهمة في مساعدة فلسطين على انقاذ اراضيها فارتأت الحكومة رفع هذا المبلغ الى ١٨٠ الف ليرة لبنانية. واني لوائق من انكم ستوافقون على هذه المساهمة لأنها تتفق مع رغباتكم جميعاً ورغبات الشعب بأسره.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل مقرر اللجنة المالية

جورج عقل: تزيد اعتمادات وزارة الخارجية سنة بعد سنة، ونحن لا نشك في ان هناك ضرورات قد عملت الحكومات المتعاقبة على تحقيقها لان هذه الوزارة لا تزال في طور الانشاء.

وملاحظتي العامة هي ان كل بلد يجب عليه ان ينظر الى حقيقة الواقع والى مقدرته في شتى الحقول ولكن من جهة ثانية ارى ان لبنان يكون مهياً لتقبل هذه التبعات الطبيعية الناجمة عن الحياة الاستقلالية وفضلاً عن الفوائد الدولية، هناك فوائد مادية، اذ كانت له دوائر اختصاص لوضع تصاميم معينة لوزارة الخارجية وسياستهم وتنظيم البعثات الى الخارج لبث الدعوة للبنان لنرى كيف ان لبنان يمكن ان يستفيد من هذا التمثيل جرياً على النمو الذي تتبعه سائر البلدان: ولا بد لي من ان ابين وجهة نظري بهذا الصدد.

ارى ان لبنان، بعد الحرب الاخيرة، وقد تضرر الى حد بعيد بسبب تطورات سياسية في البلاد العربية اذا اتخذ لنفسه موقفاً حازماً تجاه قضية فلسطين، فتدنت مواسم الاصطياف وكسدت تجارته من جراء مقاطعة البضائع الصهيونية. والبعثات التي نوهت بها تستطيع ان تقوم بمهمة

ايجاد موارد جديدة للبنان تعويضاً لما لحق به من مقاطعة الصهيونية. ولا يصعب على وزارة الخارجية ان تدرس هذه القضية وترى ما يوضع من الكتب عن وضعية لبنان الجغرافية والتاريخية واهمية زيارته، لتعود قوافل السياح اليه صيفاً وشتاء. وما نقوله عن السياحة، نقوله عن الاصطياف.

فنطلب خطة صريحة في سبيل دعوة جميع ابناء الدول العربية، بصورة خاصة، ليصطافوا في لبنان واعتقد ان حملة دائرة المكافحة على الحد من الغلاء تشوق المصطافين للاصطياف في لبنان وبهذا يكون الموسم موفقاً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: ان الحكومة ارادت ان توفر في موازنة الخارجية لهذا العام. ففي عام ١٩٤٦ كانت نفقات هذه الموازنة: ٣١٦٥٣٧٣ ل.ل. وفي هذا العام ٣٠٥١٦٩٠ ل.ل. رغم انشاء دائرة المغتربين واحداث مفوضيات وقنصليات جديدة.

ولكي توفر الحكومة في نفقات القنصليات العادية، رأت ان تنشئ قنصليات فخرية في بعض المراكز والعواصم ضمن الامكانيات الحالية، تخفيفاً عن عائق الخزنة، وبهذا تكون الحكومة قد خفضت زهاء مليون ليرة من مخصصات التمثيل.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه

حميد فرنجيه: هناك اعتقاد ثابت بأنه يمكن لأي شخص كان ان يمثل البلاد في الخارج تمثيلاً دبلوماسياً. فلذا الاعتقاد مغلوط لانه مهما سمت مكانة الشخص وذاعت شهرته فلا يمكن ان يمثل بلاده تمثيلاً دبلوماسياً ما لم يكن منتبهاً الى السلك القنصلي. ومن التناقض ان يكون القائم بالتمثيل شخصاً له اعماله واشغاله الخاصة. واذكر حضرات النواب ببعض الحوادث التي كانت تجري هنا في عهد الانتداب كان ينتدب قنصل لرئاسة السلك القنصلي فكان زملاؤه يرفضوه اذا لم يكن من هذا السلك. لذلك لا يمكن ان يعين في سلك القناصل الا قنصل الشرف. وازدت ان اقول ذلك اجابة لرأي سائل.

الرئيس: والان نعود الى طرح بنود وزارة الخارجية للتصويت الباب السادس - وزارة الخارجية. الفصل الاول - الادارة المركزية

البند الاول: موظفو الادارة المركزية وقد عدلته اللجنة المالية فاصبح ٢٤٢٥٣٨ ل.ل. بدلا من ٢٠١٨٣٥ ل.ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده

اكثرية. أَلَخ... .

الرئيس: قبل البند السابع معدلاً. البند الثامن: نفقات الدعاية في الخارج. الكلمة للسيد عادل عسيران عادل عسيران: اذكر انه خصص سابقاً لنفقات الدعاية في الخارج مبلغ ٧٥ الف ليرة فهل كان كذلك ام لا؟ وارجو من الحكومة ان تدلي لنا ببيان عن الجهة التي انفق فيها هذا المبلغ

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة،

رئيس الوزارة: ليس بالامكان ان تدلي الحكومة بتفاصيل نفقات البند المتعلق بالدعاية ولكن اقول ان اعتمادهل يكفي

عادل عسيران: بما ان هذا البند قد ادخل مجدداً على الموازنة قد ترى الحكومة ان اعتماده يكفي وانا اطلب زيادته الى ٧٥ الف ليرة لبنانية.

الرئيس: لا اقدر ان اطرح الزيادة لان هذا الطلب متعلق بالحكومة.

وزير المالية: ان الحكومة تحل الفكرة التي ابداهها حضرة الزميل عادل بك عسيران محلها ولكن وزارة المالية ترى ان اعتماد البند الثامن المخصص للدعاية في الخارج كافياً ولا تتطلب زيادته

الرئيس: البند الثامن - نفقات الدعاية في الخارج واعتماده ٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد فليرفع يده

اكثرية. أَلخ... .

الرئيس: قبل البند السادس. والآن لقد انتهينا من تصديق نفقات موازنة وزارة الخارجية. ليتل تقرير لجنة الإدارة والعدلية على مشروع قانون بتنظيم الوقف الذري. أَلخ... .

الرئيس: رفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٧ شباط سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ العامة

أ - موازنة وزارة الاقتصاد الوطني

ب - موازنة وزارة الزراعة

٣ - مشروع قانون بصرف رواتب الموظفين وجباية الضرائب والمكوس وغيرها عن شهر آذار على اساس القاعدة الاثني عشرية.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٧ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الاستاذ حبيب ابي شهلا وعضوية كل من اميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو وتغيب السادة: احمد الاسعد، خليل ابو جوده، سليمان العلي، عبد الحميد كرامه، علي العبد الله، مارون كنعان، محمد بيضون، نسيب غبريل، نقولا غصن، يوسف اسطفان واعتذر السيد نسيب الداود

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الاشغال العامة، الامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، وكمال جنبلاط وزير الزراعة والاقتصاد الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. الكلمة للسيد صائب سلام

صائب سلام: كلنا يعلم ان مؤتمر لندن لاجل فلسطين قد فشل ولكن خطاب المستر «بيغن» في مجلس العموم يجعلنا نعتقد رغم هذا الفشل، بان وفدنا اللبناني والوفود العربية قد نجحت نجاحاً باهراً في قضية فلسطين لأنها جعلت المستر بيغن يؤيد لأول مرة وجهة النظر العربية، وليس من اجل مصلحتهم انفسهم بل من اجل مصلحة بلده طبعاً لحل قضية فلسطين. وهذا نجاح اكيد بان تكون الوفود العربية ومن جملتها وفد لبنان قد اقنعت المستر بيغن بان من مصلحة بلده ان تحل قضية فلسطين بشكل يتفق مع مصلحتها.

فانا من على هذا المنبر اتوجه الى الوفد اللبناني والوفود العربية بالتهنئة على ما احرزوه من نجاح ادى الى نتائج محسوسة. ولا يقتصر هذا النجاح على قضية فلسطين بل كان نجاحاً شاملاً.

لقد صدق مجلسكم الكريم في جلسته الاخيرة على مبلغ من المال لمساعدة فلسطين، واريد ان اخرج من هذا الى القول او الى التمني على الحكومة بان تشترك مع الجامعة العربية بتخصيص قسم كبير من هذا الاعتماد في ارسال الوفود العربية من شتى الاقطار الى اميركا الآن لمساعدة قضية فلسطين في هيئة الامم المتحدة وكل اعضائها مستعدون لان يتخذوا وجهة نظر بيغن اذا افهمتهم اياها هذه الوفود العربية.

لقد افهمت الوفود العربية المستر بيغن ان عرب فلسطين لا يقلن رقياً ووطنية عن سائر البلدان المستقلة، وافهموه ان السلم في الشرق الادنى يوقف على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، وان حق العرب صريح لا يقبل الشك في تقرير مصيرهم. حتى انه صرح في مجلس العموم الانكليزي بموافقته على حق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم. هذا ما توصل اليه مسؤول انكليزي منذ ٢٥ سنة حتى اليوم. وهو يعترف بان السلم في الشرق الادنى ومن بعده السلم العالمي يتوقف على حل مسألة فلسطين حلاً عادلاً.

افهموه هذا كله واكثر منه، فالمؤتمر كان فاشلاً ولكن الوفود التي قامت بواجبها في هذا المؤتمر لم تكن فاشلة. فاتمنى على الحكومة تكراراً بان لا تبخل في الاشتراك مع الجامعة العربية في سبيل ارسال الوفود منذ الآن الى رواقات هيئة الامم المتحدة لتفهم اعضاها حقيقة قضية فلسطين كما افهمت المستر «بيغن»

رئيس الوزارة: ان الحكومة ستشارك في كل شيء.

الرئيس: الكلمة للسيد اميل لحود

اميل لحود: لقد ورد في الامثال القديمة «شو هم جونه من هدير البحر» ولكن يظهر في هذه المرة انه همها فسطا عليها البحر وهدم منازلها القريبة من شواطئه. لذا الفت نظر معالي وزير الاشغال العامة الى ضرورة اتخاذ التدابير الواقية لرفع هذا الخطر.

وهناك ملاحظة ثانية: ان بعيدا كانت عاصمة لبنان القديم في الماضي ولكن طريقها التي تقصدها السيارات من جميع الانحاء لا تزال على حالها وهي لا تزيد على ٣ او ٤ امتار عرضاً مع ان طول هذه الطريق لا يزيد على كيلومترين من الحدث. واني الفت نظر وزير الاشغال العامة الى توسيع هذه الطريق الى القدر الذي يتمكن معه للسير عليها لان هذا العمل لا يكلف اكثر من ١٥ الف ليرة خصوصاً وقد وقعت بعض الحوادث فيها.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: حضرات الزملاء كنت اود ان نبقي تحت تأثير الكلمة البليغة التي القاها حضرة الزميل صائب بك سلام، ولكن زميلنا الاستاذ اميل لحود شجعني على البحث في مسائل محلية. الفت نظر الزملاء الى انه ولا شك ورد عليهم برقيات من طرابلس بخصوص توزيع اعتمادات المشروع الانشائي وما كان نصيبها منه.

لقد بلغ الاهالي ان نصيب طرابلس من هذا التوزيع كان ضئيلاً واني واثق من ان الحكومة ستعطي الشمال حقه من هذا المشروع لاننا لو فرضنا القياس على المساحة او عدد الانفس او الضرائب والانتاج لكان لمنطقة الشمال حصة اكبر من التي خصصت لها واعتقد انه يجب بعض اصلاحات لهذه المنطقة وآمل من الحكومة ان تنصفها لتتمكن من انجاز هذه الاصلاحات الضرورية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: لا شك ان ابناء الشمال وطرابلس خاصة يشكرون حضرة الاستاذ محمد العبود على الفت نظر الحكومة الى هذا الامر. على انكم تعلمون اننا تقدمنا الى لجنتي الاشغال العامة والمالية بمشروع انشائي قد اقترناه سيعرض قريباً على المجلس فيتناقش فيه ويعدل ما يشاء وستعلمون عندئذ اننا نظرنا نظرة مجردة الى الحاجات العامة الرئيسية لكل المناطق.

صائب سلام: ما هو نصيب بيروت منه؟

رئيس الوزارة: سترون ان العاصمة تستفيد منه فائدة كبرى من مداخلها والفت النظر الى ان المشروع انشائي وليس بلدياً.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف كرم

يوسف كرم: بمناسبة وجود فخامة رئيس جمهورية سوريا في البلاد، وجهت دعوات من بعض المراجع. ولفت نظري ما جاء في دعوات فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية. ان هذه الدعوات تبدأ هكذا: «بامر من رئيس الجمهورية يدعو مدير التشريفات... الى حفلة»

الرئيس: (مقاطعاً) لا علاقة للمجلس في بحث هذا الموضوع، واسمح لنفسي ان امنعك عن الكلام فيه وذلك وفقاً للدستور وللنظام الداخلي الكلمة للسيد كاظم الخليل

كاظم الخليل: لقد روت البرقيات ان هنالك عرضاً من الحكومة السوفياتية على حكومتي سوريا ولبنان لبيعهما كمية من البنزين والبترول بأسعار مخفضة توازي نصف الاثمان التي تباع بها هذه المادة عندنا فاني اسأل الحكومة عن صحة هذه البرقيات.

رئيس الوزارة: لا اساس لها من الصحة.

كاظم الخليل: ان اسعار هذه المادة لا تزال عندنا رغم تنزيلها على ارتفاع يزيد عن جميع الاسعار في البلدان المجاورة مع اننا نعلم ان التخفيض الذي جرى كان على حساب الخزانة لا على حساب الشركات التي تربح ارباحاً فاحشة ومن المستغرب ان تقدم الحكومة على تخفيض رسومها ولا تلزم الشركات على تخفيض اسعارها بنسبة اسعار البلدان المجاورة.

ثم هناك قضية حصر الدخان، فهي موضوع عام يتعلق بالمزارع اللبناني والمستهلك على السواء. كلنا يعلم ان التبغ هو من الحاصلات الرئيسية في لبنان، ونعلم ان مصر كانت سوقاً واسعة لهذا المحصول الذي كان يدر على البلاد نقداً اجنياً نجني منه فوائد جيدة وكلنا يعلم من وضع هذا الحصر ولمصلحة من وضع. اما الآن فقد تبدلت الحالة واصبح ريع هذا الحصر يعود للخزينة بعد ان كان لغيرها من قبل. ان الريع الذي تتقاضاه الخزانة من هذا المحصول، وان يكن ضخماً ويسد قسماً من نفقات الدولة، الا انه لا يبرر الضغط على المزارع والمستهلك اللبنانيين بحجة ان الخزانة اللبنانية تستوفي عنه ١٥ مليون ليرة لبنانية.

يجب ان ينظر الى القضية من الناحية الاقتصادية فيما يتعلق بمصلحة المستهلك والمزارع وليس بمصلحة الخزانة. فالمزارع يكاد يفقد هذا المورد بالوسائل التي تتبع معه وبالاحكام الكيفية التي تطبق عليه من قبل الشركة، ومن هذه الاعمال الشاذة التي تقدم عليها شركة حصر الدخان هي قضية كسر التبغ المعروف «بالكرت» لقد اتت الادارة في هذه السنة ببدعة جديدة بمعنى انها اعتبرت النسبة المئوية للتبغ هي ان يكون فيها ١٠٪ من الكرت. وهذه النسبة تدفع ثمنها الشركة اما ما زاد عنها فلا تدفع ثمناً له وجاءت الشركة بتفسير لمادة قانونية يجازي بموجبها صاحب التبغ الذي يوجد فيه مثل هذه المادة الاجنبية غير الصالحة وجاءت تطبق هذه المادة واعتبرت ان ما زاد من هذا الكسر على ٥ او ١٠٪ يطبق بحق صاحبه الجزاء النقدي وفقاً لنص هذه المادة.

لا يجوز ان يفسر القانون بصورة كيفية ويطبق على المزارع فيفقد ٣/٤ ثمن محصوله من التبغ لوجود قليل او كثير من «الكرت». واعلم ان يدفع ثمن ما زاد من هذا الكسر بأسعار مخفضة الا ان تعتمد الشركة الى اتلافه.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: فيما يتعلق بأسعار البترول، ان الحكومة عندما عمدت الى تخفيض رسوم هذه المادة، الفت لجنة

لمفاوضة هذه الشركات في تخفيض اسعارها ولا تزال تتخاير معها للوصول الى التخفيض واننا سنعرض نتيجة هذه المخابرات على المجلس .

اما فيما يتعلق بقضية الدخان، فلا اريد ان اجادل في الحصر او عدمه بل نترك هذا لوقت آخر، على ان انتاج الدخان في السنوات الاخيرة بلغ اضعاف السنوات الماضية، حتى بلغ ايراد الحكومة منه ايراداً مضاعفاً وهذا يدل على اقبال الاهلين على زراعة الدخان لأنها تنتج اكثر من سواها من المزروعات، ولو سمحت الحكومة بالزراعة لتراكت الطلبات عليها.

اما قضية الكسر «الكرت» ففي بعض الجهات ولا اريد ان اعينها، سوق سوداء للكسر فيجب من هنا وهناك لبيعه من الشركة ومع هذا فزميلي رشيد بك بيضون يشهد بانني استدعيت مدير شركة الريجي وطلبت منه التساهل بقضية «الكرت» مع المزارعين وتحسين اسعارهم

يوسف كرم: ارجو من الرئاسة ان تسمح لي بالكلام.

الرئيس: لقد انتهى نصف الساعة الاول ولا يمكنني ان اعطيك الكلام بل نعود لجدول الاعمال

يوسف كرم: اني انسحب من الجلسة احتجاجاً على هذه المعاملة.

(وهنا انسحب النائب يوسف كرم من الجلسة)

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في ١٥ شباط سنة ١٩٤٧ ومثل الحكومة معالي وزير الاقتصاد الوطني وحضرة امين سر الوزارة وحضرة مدير الموازنة وشرعت بدرس الباب العاشر وزارة الاقتصاد الوطني فتقدمت الحكومة بمشروع جديد لهذه الوزارة نتيجة لما كانت قد وعدت به في بيانها الوزاري من انشاء مصلحة للشؤون الاجتماعية تكون صلاحيتها اوسع مما كانت تتمتع به في الماضي وتعني العناية الكافية بالعمال وتعنى ايضاً بالناحية الاجتماعية فتعمل على رفع مستوى الشعب اللبناني ليقوم بما يتوجب عليه نحو المجتمع وتحقيقاً لهذه الغاية عينت الحكومة في كل منطقة خبيراً بالشؤون الاجتماعية يحاضر الناس في المدن والقرى ويعمل على ارشادهم في هذا السبيل . وقد عهدت الحكومة الى خبراء من ذوي الاختصاص في الاقتصاد ليقوموا بالدروس والابحاث المفيدة والمثمرة وكانت باكورة ثمارهم تخفيض اسعار البترول . والحكومة في هذا المشروع قد وضعت نصب عينها قضية السياحة والاصطياف فوسعت صلاحيات هذه المصلحة وجعلتها مصلحة ذات اهمية ليتمكنها ان تعمل على نشر الدعاية وتنشيط السياحة والسهر على رفاهية السائح والمصطاف .

وبذلك اصبحت وزارة الاقتصاد مؤلفة من الديوان ومصلحة التجارة والصناعة ومصلحة السياحة والاصطياف ومصلحة الشؤون الاجتماعية وكل مصلحة لها استقلالها في شؤونها الخاصة وقد اضطرت بحكم

هذا التنظيم الى املاء جميع الوظائف التي كانت للذكر مما جعل الزيادة في رواتب الموظفين تقارب ١٢٠٠٠٠ ل.ل.

وعليه فقد وافقت اللجنة على ميزانية هذه الوزارة كما يلي:

الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني. ألخ...

رئيس اللجنة المالية

المقرر الخاص

وديع انطون نعيم

الرئيس: ان موازنة وزارة الاقتصاد الوطني معروضة للمناقشة بصورة عامة. الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: في خلال سنة ١٩٤٦ كانت الحكومة قررت اقامة معرض دولي في لبنان سنة ١٩٥٠ ولم ار ان الحكومة الحاضرة قد ادرجت بنداً في موازنة الاقتصاد يتعلق باقامة هذا المعرض في لبنان فاني اسأل معالي وزير الاقتصاد الوطني عن التدابير التي اتخذها في هذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني

وزير الاقتصاد: ان اقامة مثل هذا المعرض في لبنان امر على جانب كبير من الخطورة وهو يتعرض لعوائق كثيرة كقلة عدد العاملين وعدم توفر الماء والكهرباء اللازمين. ومن رأيي ان لبنان لا يمكنه ان يقوم بمعرض دولي لانه قد يحتاج الى ايواء ما يزيد على ٥٠ الف نسمة وعدد الفنادق عندنا لا يستوعب مثل هذا العدد. وفوق ذلك ان عملاً من هذا النوع يكلف الخزينة اللبنانية من ٢٥ الى ٣٠ مليون ليرة لبنانية لافتقار مواردنا الصناعية. ومع هذا فقد احيل المشروع الى لجنة خاصة لتدرسه.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف سالم

يوسف سالم: آسف جداً لصرف الحكومة نظرها عن هذا المعرض اذ ان الفائدة التي يجنيها لبنان من الوجهة السياسية والاقتصادية والادبية. توازي هذه المبالغ التي ذكرها معالي وزير الاقتصاد.

ولو تصورنا الموارد التي سنجندها من هذا المعرض لو افقنا حالاً على اقامته في لبنان واطلب من الحكومة ان تستكمل جميع الوسائل اللازمة لاقامة هذا المعرض سنة ١٩٥٠

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: لقد دعينا لاقامة هذا المعرض في لبنان وتعهدنا بان نرسل الجواب على الدعوة قريباً. واني اخالف معالي وزير الاقتصاد فيما ذهب اليه من تقدير مصارفات المعرض، ولو اراد معاليه ان يهتم بهذا الامر ويدرسه بدقة لوجد ان اكلافه اقل مما يظن.

وارى اننا مجبرون في مثل هذه الظروف ان نقوم بهذا المعرض ولو كان غير مثمر للبلاد سيراً على غرار الامم المستقلة الراقية. وبهذه المناسبة اسأل معاليه عن عدد العاطلين في البلاد وما هي التدابير التي اتخذها لتشغيل اليد العاملة؟

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة

وزير المالية:

لا يوجد خلاف بين الحكومة والمجلس فيما يتعلق باقامة المعرض الدولي في لبنان واطن ان حضرات النواب قد فهموا مثلما فهمنا ان هذه القضية بين ايدي الاختصاصيين الفنيين قيد الدرس فاذا اوصت هذه اللجنة بان نقدم على هذا العمل وان لبنان بامكانه القيام به، فالحكومة تمسياً على سياستها التي وافقت عليها ستقوم بهذا العمل.

الرئيس:

والان نبدأ بالتصويت على بنود موازنة وزارة الاقتصاد الوطني

البند الاول - موظفو الادارة المركزية ٣٦٣٣١٤ ل.ل

من يقبل به فليرفع يده

اكثرية

الرئيس:

قبل البند الاول. البند الثاني: لوازم ونفقات ادارية ٥٦٥٠٠ ل.ل

من يقبل به فليرفع يده

اكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني، البند الثالث تشجيع السياحة والاصطياف ٣٠٠٠٠ ليرة، الكلمة للزميل جورج عقل

جورج عقل:

ليس لي اي اعتراض على هذا البند وليس لي الحق بان اطلب زيادته ولكنني ارغب الى الحكومة ان تعمل على ان يكون موسم الاصطياف احسن حالا من المواسم الماضية، فبقدر ما نعتني بموسم الاصطياف وبقدر ما نشوق وندعو الناس اليه تكون الفائدة اثمر واجدى، وكما ان لبنان قد تمشى على سياسة التعاون مع الاقطار العربية الشقيقة فهو يأمل ان يكون التعاون في الحقل الاقتصادي بينه وبين البلاد العربية على نطاق اوسع. وانني اعتقد ان المسري العربي من اي قطر كان يفضل المجيء الى هنا بدلا من اي قطر اخر لان قرب المسافة وما يوجد بيننا من وحدة اللغة والعادات بالاضافة الى جمال لبنان الذي لا يضاهيه جمال كل هذا يعطي للبنان افضلية على جميع بلدان الاصطياف في العالم، ولكن يجب على الحكومات ان تهتم بامر هذا الموسم ولها ان تطلب زيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الامر ونحن نوافق عليها.

الرئيس:

من يقبل بالبند الثالث تشجيع السياحة والاصطياف ٣٠٠٠٠ ليرة فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع: دائرة الموازين والمكايل وقمع الغش ٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية من يقبل به فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس شراء آلات للاحصاء ٢٠٠٠٠ ليرة الكلمة للزميل عادل عسيران
عادل عسيران: دائرة الاحصاء مهمة جداً وفي مناسبات عديدة اظهر مختلف اعضاء هذا المجلس رغبتهم بتنظيم هذه الدائرة على الوجه الاكمل وانني اذكر انه منذ سنتين عندما دعينا لمؤتمر الاحصاء لم يكن لدينا موظف اخصائي فاضطررنا لارسال الامير جميل شهاب الذي ترأس وزارة المالية وعندما رجع حدثنا عن الاعمال الاخصائية في مصر مما ادهش العقول وبديهي ان يكون للدولة سياسة اخصائية صحيحة لذلك ارجو معالي الوزير ان يهتم بانشاء هذه الدائرة ويطلب اعتمادات اكثر لكي تصبح هذه الدائرة فعالة مفيدة للدولة. ان لبنان يتخبط بشكل مدهش في اقتصادياته ولا يمكن للحاكمين ان يتبعوا الخطة الفضلى الا اذا تمسوا على اساس الدرس الصحيح لكي يحافظوا على لبنان اقتصادياً وسياسياً

الرئيس: الكلمة للزميل صائب سلام

صائب سلام: لقد كفاني حضرة الزميل مؤونة كثير مما كنت اريد ان اقله ويذكر الزملاء الكرام انني اشرت الى هذه القضية بنوع خاص في الكلام بصورة عامة عن الموازنة هذه الموازنة التي تبلغ ٦٠ مليون ليرة ولكنها لا تخصص الا هذا المورد الضئيل لدائرة الاحصاء وقد اصدت هذه الدائرة كتاباً عن الاحصاء فاغتنم هذه الفرصة لاني تقديري لها مع العلم بان هذا الكتاب يدل على تقصير هذه الدائرة لعدم توفر الاسباب الفنية لديها لذلك ارجو ايفاد بعض المسؤولين فيها الى الخارج ليتلقوا الاصول الصحيحة للاحصاء.

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الصلح

سامي الصلح: حتى نستطيع ان نسير على سياسة رشيدة يجب علينا ان نحسن الاحصاء ولكن بكل اسف نرى ان جميع الاحصاءات في لبنان ممزوجة مع احصاءات سوريا وفي لبنان من يقول يجب ان نكون انغزاليين وهناك ايضاً من يقول بضرورة التمشي على سياسة تعاون كبيرة مع سوريا ومع البلاد العربية وانا من هذا الفريق لان لبنان لا يستطيع ان يعيش وحده لذلك نرى ضرورة توحيد الجمارك وان تكون هناك سياسة تجارية موحدة ايضاً وميثاق الجامعة العربية يوجب علينا ذلك. ولو سألنا حضرة وزير الاقتصاد ما هي ثروة البلاد فهل يستطيع ان يجيبنا على ذلك ولو سألناه ما هي كمية الذهب في البلاد فانه لا يستطيع ان يجيبنا على ذلك ايضاً لقد قالوا انه يوجد ثمانية ملايين ليرة ذهب في البلاد فمن اين اتوا بهذا الرقم؟..

لقد اوجدنا دائرة الاحصاء لأنها مفيدة ويجب ان تنظم حتى تتمكن من اعطاء احصاءات مضبوطة عن العاطلين عن العمل وعن ثروة البلاد وعن كمية الاحراج وعن كمية الاشجار التي قطعتها الجيوش الحليفة الخ. . ولا يمكن لحكومة ان تتمشى على سياسة صحيحة ما لم تنظم هذه الادارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الاقتصاد

وزير الاقتصاد: اشكر للزملاء الكرام ملاحظاتهم القيمة وخاصة الزميلين عسيران وسلام فمما لا شك فيه اننا بحاجة الى اكثر مما قيل، من جهة العلم والف وتمشياً على هذه القاعدة زدنا عدد موظفي هذه الدائرة الى عشرة وفي رأيي ان هذا شيء قليل ولكنها خطوة مفيدة للمستقبل وهناك مآكنات احصاء نحن بحاجة ماسة اليها حتى ان بعض الموظفين اضطر لاستعمال النظارات وفي نيتنا ان نشغل خبيراً اختصاصياً في امور الاحصاء وقد خابرنا بعض الجهات لارسال خبير وهذه الدائرة يجب ان تكون مستقلة وتابعة لرئاسة الوزارة وقد ربطناها مباشرة مع امين السر العام فالوزير ليس له الا ان يشرف على التوجيه العام ويبرز احدى نواحي المشاريع الانشائية ولكن على الادارة ان تحافظ على سياسة اقتصادية طويلة الامد وقد ربطنا الاحصاء بدائرة التصميم

فريد الخازن: كنت وجهت سؤالاً فيما يتعلق بالقروض الزراعية والصناعية.

رئيس الوزارة: هذه الدائرة تابعة لرئاسة الوزارة وليست لوزارة الزراعة وهناك مشروع سيرد على المجلس من شأنه ان يعيد للمزارعين مبلغاً جديداً وسيخصص هذا المبلغ للمزارعين الصغار والذي استغربه ان سبعة ملايين ليرة صرفوا في بضعة اشهر

الرئيس: الكلمة للزميل اديب الفرزلي

اديب الفرزلي: لقد لاحظت ورود جملة لها اهميتها. فالحكومة التي تأتي بعد حكومة اخرى لا تعتبر مسؤولة مباشرة الا انها تعتبر مسؤولة عن عدم الايضاح فالحكومة لا تعرف كيف صرفت هذه القروض البالغة سبعة ملايين ليرة فنرجو دولة الرئيس ان يوضح لنا هذا الامر.

رئيس الوزارة: سنتقدم بمشروع وعندما يعرض هذا المشروع على المجلس سنتكلم في هذا الامر ولا اريد ان يفهم من كلامي اني ارمي الى وضع مسؤوليات على الحكومات السابقة

الرئيس: البند الخامس شراء آلات للاحصاء ٢٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس البند السادس اعانات ٢٨٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس البند السابع (بند جديد) تدريب مستخدمي الفنادق ٥٠٠٠٠ ليرة
أديب الفرزلي: لاحظ أن هذه البنود جديدة وهي البنود ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ فارجو أن توضح لنا هذه الأمور
الجديدة فهناك عبارات خبراء للدروس والأبحاث، والإرشاد والإسعاف الاجتماعي نريد أن
نعرف كيفية تدريب مستخدمي الفنادق

وزير الاقتصاد: إذا أردنا تنظيمًا مثاليًا فسنطلب منكم مئات الألوف من الليرات لأن مصلحة الاصطاف وحدها
تستوعب ٥٠٠٠٠٠ ليرة على أننا نبذل جهوداً قدر المستطاع ورغمًا عن النفقات الإدارية الكثيرة
يجب أن نتقدم خطوة واحدة على الأقل. أما قضية مستخدمي الفنادق فكان علينا أن نضع مبلغاً
أكبر ولكن اكتفينا بـ ٥٠ ألف ليرة لنرسل بها بعثات إلى الخارج كي يتعلموا فن الخدمة في سويسرا
والبلاد الأوروبية.

الرئيس: الكلمة للزميل الصلح
سامي الصلح: في خلال سنة ١٩٤٢ فكرنا بتأسيس مدرسة لتدريب مستخدمي الفنادق فوجدنا في موازنة سنة
١٩٤٣ مبلغ ٥٠ ألف ليرة ولكن هذا المبلغ حذف فيما بعد والآن أرجو الحكومة أن تضع هذا
الاعتماد وأن تبني مدرسة لتهيئة هذا المشروع

الرئيس: الكلمة للزميل جميل تلحوق
جميل تلحوق: هناك فائدة كبرى من هذا الأمر لأن زائر البلاد سواء أكان مصطافاً أو غير مصطاف ستكون أكثر
معاملاته مع مستخدمي الفنادق وهؤلاء عن طريقهم يأخذ هذا الزائر فكرة طيبة وغير طيبة عن
البلاد. لذلك أرى أن هذا البند ضروري.

الرئيس: البند السابع (بند جديد) تدريب مستخدمي الفنادق ٥٠٠٠٠ ليرة
من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع البند الثامن (بند جديد) خبراء للدروس والأبحاث ٢٥٠٠٠ ليرة
من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن البند التاسع (بند جديد) الإرشاد والإسعاف الاجتماعي ٣٠٠٠٠ ليرة هذه بنود
مفيدة يجب أن تشرح

وزير الاقتصاد: هذا البند وضع لرفع مستوى الشعب اجتماعياً واخلاقياً وصحياً فهناك مؤسسات المعهد الريفي في الكلية الاميركية التي تعمل على رفع مستوى الشعب في المناطق النائية ومثل هذه المؤسسات يجب ان تساعد ففي كل قرية صغيرة كانت ام كبيرة يجب ان يكون فيها مكان فيأتي لزيارتها مهندس زراعي او طبيب او محاضر ليقوم كل منهم بتهذيب الشعب اجتماعياً وارشاده من كل الوجوه. والحكومة بهذا المشروع ستقوم باول تجربة من نوعها.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: اتصل بي ان المؤسسة التي اشار الوزير اليها في الجامعة الاميركية تنوي القيام باعمال كالتي يريد القيام بها ولكنها بحاجة للمساعدة، وهي تطلب من الحكومة هذه المساعدة حتى تتمكن من انشاء فروع لها في مختلف المناطق واعتقد ان المساعدة لن تكون مادية فقط بل ستشمل جميع النواحي من جر النور وشق الطرق وجلب المياه الى بعض المناطق. فهل بإمكان هذه المؤسسة الاعتماد على الحكومة في هذه المساعدة؟ هذا ما اريد ان افهمه من معالي الوزير واني على يقين من ان لهذه المؤسسة نفس الاهداف الوطنية التي ترمي اليها الحكومة في مشروعها.

الرئيس: الكلمة لوزير الاقتصاد الوطني

وزير الاقتصاد الوطني: كل عمل من هذا النوع يجب ان يقوم بمعاونة مؤسسات خاصة حتى ينجح. اما المسألة التي اثارها الزميل فلم يبت بها حتى الآن

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: يوم كنت وزيراً للاقتصاد وطلب الي ان اتقدم بمشروع لانشاء صندوق للضمانة الاجتماعية ولقد تقدمت بهذا المشروع ودرسته اللجنة ولقد اقترحت على اللجنة يومئذ ان تشترك الحكومة في الدفع لهذا الصندوق مع رب العمل والعامل. فاسأل وزير الاقتصاد وهل درس هذا المشروع وهل يريد تقديمه للمجلس.

رئيس الوزراء: كان المشروع موجود وسحب وهو الآن قيد الدرس وسنأتي به عن قريب.

سامي الصلح: ان هذا المشروع من انفع المشاريع واجلها وهو ضروري للمصلحة العامة.

الرئيس: الكلمة للسيد اديب الفرزلي

اديب الفرزلي: لا اقصد البتة ان أحصر بحثي في البند الجديد الذي يبلغ (٣٠) الف ليرة انما اقول ان لبنان اذا بدأ يفكر بتطبيق سياسة اقتصادية تستوحي من افلاطون وسقراط وغيرهما من كبار الفلاسفة والعلماء فان حالته المالية او الاقتصادية لا تمكنه من القيام بهذا العبء. واني اتساءل هل بالامكان تطبيق هذه المبادئ الخلفية المثلى بمثل هذا المبلغ الزهيد. اريد من الحكومة ان توجه نظرها لما يمكن تطبيقه.

رئيس المجلس: يا حبذا لو كل اعمالنا تستوحى من افلاطون وغيره من كبار المفكرين الذين اشرت اليهم هذا فخر لنا يا حضرة الزميل .

اديب الفرزلي: متابعاً انا اقول انه يجب ان نعمل ما يمكن عمله لا ان نضيع في النظريات ونترك التطبيق . انني ارجو الحكومة ان تستوحى اعمالها من العلم والفن وان تسير على الطريقة المثل في انشاء المشاريع على شريطة ان تكون مطمئنة الى ان هذه السبل التي تسلكها تؤدي حتما الى تحقيق المشاريع التي نصبو اليها .

الرئيس: الكلمة لرئيس الوزارة

رئيس الوزارة: اذا قبلنا بهذه النظرية لا نستطيع ان نبدأ عملاً لقد رأيت سلسلة من الاعمال مستحكمة الحلقات وما هذا البند الا حلقة متممة لهذه السلسلة المتناسكة التي بدأنا في اخراجها الى حيز الوجود . انني اريد ان اقول امام المجلس كلمة شكر للزميل كمال بك جنبلات الذي يجهد نفسه في العمل في سبيل تحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج اليها البلاد . توجد في مصر مؤسسة اجتماعية في كل بلدة كبيرة او عدة قرى ومثل هذه المؤسسات موجودة في بلاد البلقان . علينا ان نبدأ بالعمل وقد اعترضتنا منذ البدء عقبات منها قصر الوقت وعدم كفاية الموازنة التي لم نضعها نحن فنتج عن ذلك عقبة اخرى هي عدم التمكن من تحويل التوجيه الذي وضعت على اساسه من ناحية الى ناحية بصورة مرتجلة . واذا تمكن معالي وزير الاقتصاد من انشاء مؤسسة او مؤسستي في احدى المناطق لكان ذلك نواة للمشاريع الكبيرة في المستقبل

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: من احسن الامور التي قامت بها الحكومة الحاضرة ايجاد بند الارشاد والاسعاف الاجتماعي . تعلمون ان في لبنان دعايات مختلفة وان المستوى الاجتماعي فيه يختلف بين بقعة وبقعة وان فيه عناصر سوء لكل البلاد ولكنها متوفرة لاسباب لا يجهلها احد منا اذ كنا تحت الانتداب . فوجود مؤسسات من هذا النوع سيرفع الفئة الجاهلة ويوجهها التوجيه الوطني الصحيح ويساعدها على التقيد بمبادئ الحياة الراقية التي تجعل من لبنان وحد معنوية تسير على المبادئ المثالية التي يطوق العالم لتحقيقها .

اذكر انني وفريق من طلاب الجامعة الاميركية وكان بيننا عدد من الاطباء حاولنا ان نأخذ غرفة ونضع فيها بعض الادوية للقيام بصورة خاصة على تدريب المرأة كيف تربي اطفالها وكيف تحافظ على صحتها اثناء الحمل وبعده واقول بكل اسف اننا لم نعمل عملاً كبيراً ولم نتمكن من القيام بعمل كبير لان كلامنا مقيد بمسؤوليات واعمال خاصة تمنعه من تكريس وقته وجهوده لناحية واحدة . فمؤسسة من هذا النوع يمكنها ان ترقى الامة ترقية تذكر وتوجه الناس توجيهاً صحيحاً

وكم كنت اتمنى ان تضع الحكومة عوضاً عن ٣٠ الف ليرة مائة الف ليرة او مليون ليرة لهذا البند وان يحسم هذا المبلغ من مختلف موازنات الدولة فالدوائر تغص بالموظفين الطفيليين الذين هم عبء على الدولة. لقد اصبح لبنان في وضع مؤلم فليس فيه الا من يطلب وظيفته وكل من لبس «بنطلونا» جلس في المقهى وانغمس بالبطالة وامتنع عن العمل الا اذا كان هذا العمل في الدوائر الحكومية. فمثل هذه المؤسسات توجه الشعب الى العمل الحر وتفتح امامه آفاقاً جديدة تبعده عن كل انحطاط خلقي او ثقافي.

انني اتمنى على الحكومة ان تضع مليون ليرة لهذا البند فهذا العمل قد جرب في جميع بلاد العالم وليس من ابتكارنا نحن. واذكر انه عندما زار البلاد الدكتور حتي سأله عن المهاجرين اللبنانيين في اميركا وعن الحكومة الاميركية والرأي العام الاميركي فقال بعد مدة كلمة يجب علينا ان نأخذها بعين الجد والاعتبار قال: في اميركا حكومة تعمل لكل الحكومات ورشوة تحصل في الدوائر واستغلال نفوذ ومحسوبيات وتدخلات ولكن الى جانب ذلك هناك هيئات توقف هذه التدخلات والاعمال الشاذة، ولكن هناك مؤسسات شعبية تدل الحكومة على اخطائها وتوجهها التوجيه الصحيح الذي يجب ان تسير عليه. فهذه المؤسسات التي وضع لها بنداً زميلنا كمال بك جنبلاط ستكون يوماً ما نواة لرفع هذا الشعب من الانحطاط الذي يسيطر عليه وعندئذ لا يمكن لمثلي ولغيري ان يقودوا البلاد تتبعاً لما ربهم الخاصة ومطامعهم الشخصية بل حسبما يريد الشعب من تحقيق لأهدافه وتأمين لسعادته ورقية وتمدينه

تصفيق

الرئيس:

لو جاز للرئاسة ان تصفق لطفقت. الكلمة للسيد جميل تلحوق.

جميل تلحوق:

لقد اجاد في بحث القضية حضرة الزميل عادل بك عسيان على انني اكتفي بتعداد بعض الوجوه التي لمستها والتي اعتقد ان زملائي نواب البقاع لمسوها عندهم في المؤسسات التي هي من النوع الذي يريد معالي الوزير انشاءه. ان مؤسسة من هذا النوع تشمل في اصلاحها نواح عدة منها الناحية الصحية فهي تعمل على تعليم الاهالي طرق الوقاية المبدئية من الامراض السارية التي قد تنتشر من جراء الجهل والوساخة. ولقد شاهدت مؤسسة اسعاف القرى الاميركية تقوم بعملها فوجدت انها لا تقتصر في العمل على مأموريها فقط بل تطلب من الاهالي المساعدة وتعلمهم وتلقنهم دروساً في مكافحة الاوبئة في الحقول الصحي والزراعي فالزراعة كالجسد الانساني عرضة للامراض ولخطر الجراثيم والحشرات. كما وان هذه المؤسسة تبث روح الثقافة بين الاهالي وتنشر التعليم وتبشر بمبادئ الحرية وتحاول رفع مسوى القرى الثقافي والمعنوي.

هذه هي يا سادة حسنات هذه المؤسسات واذا قلنا ان المبلغ الذي خصص لانشائها زهيد وانه لا

يكفي للقيام بمثل هذه المشاريع المهمة فكأننا نقول انه ليس من الواجب فتح مدارس ابتدائية اذا لم يكن بإمكان الحكومة فتح كلية وانا اقول ان على الحكومة ان تعمل ما بإمكانها عمله في هذه الناحية وبهذا المبلغ. فهذه قضية تأسيس مبدئي لن يطول به الامد حتى يشمل لبنان بأسره فعليها يجب علينا تأييد الحكومة في مشروعها هذا وان نطلب اليها متابعتها حتى اتمامه.

الرئيس: الكلمة للسيد ابراهيم حيدر

ابراهيم حيدر: انا آسف جداً للمناقشة التي حصلت حول هذا الموضوع فلقد صورت لنا لبنان بحالة بشعة لا نريدها له ولا نرضى ان تصل الى الخارج. تقولون انه ليس في لبنان فنادق او خدمة في الفنادق كالتي توجد في اوروبا مع ان فنادقنا احسن من فنادق اوروبا ثم تقولون ان الشعب قادر تسيطر عليه الوساخة مع انه انظف من كل شعوب العالم. وتقولون انه ليس في لبنان رياضة مع ان هناك رياضة على مدى واسع ترونها في النجادة والطلائع والكتائب وغيرها من المنظمات والاحزاب ان طول لبنان يقرب من المائتي (كلم) ومساحة صغيرة على الاجمال وليس فيه شخص غشيم واحد مخاصمته على ما اعتقد لا الى الترتيب والتعليم بل الى حكومة تسييره على نظام اقتصادي يؤمن له الحياة والعمل ولابنائه الرفاهية والراحة.

الرئيس: والآن البند التاسع (جديد) الارشاد والاسعاف الاجتماعي (٣٠٠٠٠ ليرة)

من يوافق عليه فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: صدق البند التاسع البند العاشر (جديد) نفقات مجالس العمل التحكيمية ١٥٠٠٠ ليرة

من يوافق عليه فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: صدق البند العاشر، وانتهت موازنة الاقتصاد الآن ندرس موازنة وزارة الزراعة ليتل تقرير اللجنة

التالي:

فتلا الكاتب تقرير اللجنة التالي:

تقرير لجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

وزارة الزراعة

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الجمعة الواقع في ٢١ شباط سنة ١٩٤٧ ومثل الحكومة معالي وزير الزراعة والاقتصاد الوطني وحضرة امين سر وزارة الاقتصاد، وحضرة مدير الموازنة وباشرت

بدرس الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة. فتقدمت الحكومة بمشروع جديد لموازنة وزارة الزراعة لا يخرج من المشروع القديم الا ببعض تعديلات اقتضاها التنظيم الجديد في هذه الوزارة.

على ان اللجنة وهي تدرس ميزانية هذه الوزارة لا يسعها الا ان تنتهز الفرصة لتعلن انها لمست روحاً جديدة بايجاد سياسة زراعية تسير عليها البلاد وهي خطوة محمودة تعتبر بمثابة نواة للسياسة الزراعية في المستقبل اذ ان الزراعة هي العمود الفقري الذي ترتكز عليه اقتصاديات هذه البلاد فالبقاع والشمال والجنوب مناطق زراعية مئة بالمئة حتى جبل لبنان ذاته يعيش على موارد زراعية (الفاكهة والخضار والكرمه) وموسم الاصطياف في جبل لبنان لا يقوم باود جميع سكانه لان مراكز الاصطياف محصورة ببعض النواحي فقط.

والحكومات لم تلتفت الى وجوب ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتنا الزراعية (البرتقال مثلاً) وبذلك تدفع عن منافسة البلاد المجاورة وغيرها. ولم تعمل على ارشاد المزارع فتعرفه عن المنتجات الزراعية الرائجة والفواكه الصالحة للتصدير وذلك بنشرات شهرية رسمية وبدروس زراعية في القرى. وغير ذلك مما يعرفه رجال الاختصاص

عن ان وزير الزراعة الحالي شعر بما يشكو منه المزارع اللبناني فعمل على الحد من ضريبة الدخولية تمشياً على خطى سلفه وزير الزراعة السابق الذي يشكر على الجهود التي قام بها وكذلك رأي ضرورة العناية بالمواشي فانشأ نظاماً للمأمورين البيطريين يقضي عليهم بالتجول في المناطق الزراعية والعمل على وقاية المواشي من الاوبئة الفتاكة بها وعمد الى انشاء محطات للتراكتورات تمشياً مع العصر الحديث انقاداً للفلاح اللبناني الفقير من جشع المزارعين الكبار اصحاب التراكتورات

ورأى اهمية محصول البطاطا في هذه البلاد فافسح المجال للقيام بتجارب زراعية في سبيل تحسين زراعتها وزيادة منتوجاتها واللجنة على كل حال كانت على استعداد لان تصدق على الاعتمادات مهما بلغت فيما لو طلبت الحكومة وذلك في سبيل تحسين الزراعة ورفع مستواها وهي ابتدأت ترى بوادر هذا التحسين في هذا العهد الاستقلالي المجيد وعلى ذلك وافقت اللجنة على ميزانية الزراعة كما يأتي.

الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة

الفصل الاول - الموظفون. أ. الخ. . .

الرئيس: لقد طلب الكلام في موازنة الزراعة عدد وافر من النواب لذلك قبل بدء بحث هذه الموازنة سأعرض عليكم مشروع قانون يسمح للحكومة بصرف رواتب الموظفين على اساس القاعدة الاثني عشرية وبجباية الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس خلال شهر آذار على اساس القوانين المرعية الاجراء او التي ستنتشر خلال الشهر المذكور اذ لا يجوز للحكومة والميزانية لم تنته بعد ان تصرف رواتب الموظفين دون تصديقه. ليتل مشروع القانون. أ. الخ. .

الرئيس:

صادقت خلاصة المحضر الخاص بهذا القانون. الكلمة للسيد عادل عسيران
عادل عسيران: ارجو من معالي وزير الزراعة ان يشرح لنا سياسة الحكومة التي اراد ان يتبعها في وزارة الزراعة
وما هي الاسس التي تركز عليها هذه السياسة

الرئيس:

وزير الزراعة: ان السياسة التي نريد ان نتمشى عليها في وزارة الزراعة مبنية على الاعتبار الآتي:

نريد ان نعمل من الزراعة اكبر انتاج ممكن ان الحكومة ستتبع سياسة تحريج واسعة تقوم على ثلاثة
مشاريع ستتقدم بها الى المجلس وهذه المشاريع تجعل التحريج شيئاً عملياً وليس كالماضي اذ كان
يرصد له اعتمادات سنوياً تذهب هدرًا وكنا نرى لوحات موضوعة في اماكن عديدة ولا نرى
وراءها اي اثر للتحريج.

١ - الحماية الاجبارية على مناطق واسعة اي بإمكان الوزير ان يفرض الحماية الاجبارية على جبل
باسره. ويتصل بذلك مشروع يعطي وزير الزراعة الحق، في شهر كانون الاول؛ ان يصادر جميع
قوى الامن والجيش وان يطلب من المؤسسات كلها والمنظمات والمدارس ان تصعد الى اراضي
الحماية الاجبارية كي يجري غرسها. لأنني ارى من الضروري ان نتدرب على الخدمة الاجبارية.
وقد خصصنا كميات كبيرة من النصب لهذه الغاية.

٢ - المكافحة الاجبارية: نسعى الى تحقيقها وقد صدر مرسوم من رئاسة الوزارة يقضي بمكافحة
الامراض التي تعتري بعض الاشجار المثمرة وسنبداً باشجار الليمون التي يقدر ما يذهب من
منتوجها هدرًا من ٦٠ الى ٧٠٪ ولا يمكننا ان نصوره بالنسبة للامراض التي تعتريها.

فلو فرضنا المكافحة الاجبارية على مناطق واسعة بتقسيم لبنان الى مناطق حسب انواع الاشجار
المغروسة في كل منطقة ولزمننا هذه المناطق الى شركة لتولى المكافحة فيها لان الحكومة لا يمكنها
ان تقوم بذلك نظراً لعدم خبرة موظفيها. فاذا لزمنا المكافحة الى شركات او الى افراد حصلنا على
نتيجتين:

١- تصبح الاثمار صالحة

٢ - نقضي على الامراض والآفات الزراعية.

ونحن على اتصال مباشر بالخبراء الفلسطينيين للقضاء على حشرة الزيتون ونجرب اليوم من
الادوية الزراعية ما هو قليل التكاليف

اما طريقة استيفاء قيمة الالتزام فنفرض الحكومة على كل شجرة مثمرة مبلغاً معيناً يدفعه اصحاب
البساتين للحكومة.

٣ - المشاتل الزراعية - للحكومة مشاتل كبرى وقد زرتها بنفسي ويؤسفني ان اقول ان اكثرها لم تغرس حتى اليوم وستتولى الحكومة غرسها بالتدريج حتى يمكننا ان نحضر للبلاد سنوياً ما لا يقل عن مليونين ونصف نصبة ويجب ان توسع هذه المشاتل حتى نتمكن من تحضير سبعة ملايين نصبة.

وهناك ايضاً مشروع المختبرات الزراعية وللحكومة محطات اختبار فستتعاون وزارة الزراعة مع مؤسسات خاصة للاشتراك بادارة هذه المختبرات والمهم في ذلك التوجيه الفني والعناية الفنية ولاجل ذلك سنتعاقد مع هيئة فنية خاصة.

اما الترتيبات التي ورد ذكرها في موازنة وزارة الزراعة هي مخصصة لزيادة انتاج لبنان الزراعي وسيخصص لكل منطقة من ٢ الى ٤ تركزات حسب اهميتها. ان المبلغ المصد لهذه الغاية زهيد ولكن سنتقدم في المستقبل بمبلغ اكبر منه

هذه هي الاسس العملية القليلة التي رأينا ان نتمشى عليها.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف الهرابي.

يوسف الهرابي: ايها السادة،

بمناسبة درس موازنة الزراعة اعود للبحث في الزراعة لاطلع مجلسكم الكريم على الحالة الزراعية البائسة التي تتخط فيها الزراعة اللبنانية.

ان لبنان ايها السادة هو في الدرجة الاولى بلد زراعي وان ستمائة الف لبناني من اصل مليون وخمسين الف مجموع سكانه هم مزارعون والزراعة هي اهم عنصر في اقتصاديات لبنان وكلكم يعلم ان معظم الصناعات اللبنانية تعتمد في مصنوعات على الانتاج الزراعي وترتكز موادها الاولى على الزراعة. وأما صناعة الحلويات والبقول المجففة والفواكه المحفوظة وصناعة البيرة والكحول وسائر المشروبات الروحية على انواعها وصناعة الزيوت النباتية المستخرجة من الزيتون والفسق ودوار الشمس وصناعة الصابون والروائح العطرية وصناعة الحرير التي تدر على لبنان ست ملايين ليرة لبنانية وصناعة سكاثر التبغ التي تغذي خزانة لبنان بخمسة عشر مليون ليرة وصناعة المخللات والمربيات والاقمشة القطنية كل هذه الصناعات ما هي الا صناعات زراعية

فاذا بارت الزراعة ماتت هذه الصناعات التي تشكل تسعين بالمئة من الصناعات اللبنانية.

لذلك ارى ان من واجب الحكومة ان تعمل لتنشيط الزراعة ليس فقط لغاية زيادة الانتاج فحسب بل لاحياء وتنشيط الصناعات

ان المزارعين هم الذين يغذون الاسواق التجارية بما يستهلكونه من اقمشة قطنية وحرير وجلود وما سواها من المواد التجارية

يؤم بيروت في كل يوم نحو من ثمانية آلاف مزارع لبناني يأتونها فيغذون اسواقها التجارية باموالهم ويشغلون سيارات النقل والفنادق بوجودهم فيها وانتقالهم منها واليها وهم الذين يدرون على لبنان الاموال بما يصدرونه من انتاجهم الزراعي والمواد الزراعية الصناعية واليكم الدليل:

قامت مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني فاحصت صادرات لبنان عن النصف الاول من سنة ١٩٤٦ فتبين لها انه صدر من لبنان الى الخارج بما قيمته ثلاثة وثلاثين مليون ليرة منها ٢٢٦٠٠٠٠٠٠ اثنان وعشرين مليون وستمائة الف ليرة انتاج زراعي صناعي والباقي اعادة تصدير بضائع وسلع تجارية مستورد معظمها من الخارج ودليل آخر هو ان لبنان قد صدر الى فلسطين فقط في النصف الاخير من سنة ١٩٤٥ ومن الانتاج الزراعي فقط بما قيمته ستة عشر مليون ليرة لبنانية ودليل آخر على ما نصدره ونستورده هو:

في اوائل الاسبوع الفائت وصلت الى مرفأ بيروت الباخرة هزيكو الايطالية فافرغت في المرفأ ستة عشر الف وسبعمائة طن بضائع منها ٢٤ صندوق راديو و٧٢ صندوق مواد صيدلية وادوات تجميل ولوازم سيارات و١٦ صندوق دهانات وخمسين صندوق لوازم كهربائية وماكانات تصوير وبورسلين وشمع، وعادت هذه الباخرة حاملة معها مائة واحد عشر طناً من التبغ وقمر الدين والجوز والزيتون وزيت الزيتون والجبن والسجاد ومثل آخر وصلت الى مرفأ بيروت الباخرة كيلون فافرغت مليون كيلو زيوت معدنية وبويا ومواد بلاستيك وزجاج وشريط حديد وسيارات ومعدات للسينما وابحرت الى بور سعيد تحمل من لبنان كميات من البصل والزبيب والمشمش الناشف

وهكذا دواليك تأتي البواخر الى بيروت فتفرغ سلع حريرية وقطنية وسيارات وادوات زينة وتعود حاملة مواد زراعية وانتاج زراعي فقط تصل بيروت تحمل مواد وآلات تستهلك في لبنان ولا تدر عليه فلساً وتعود حاملة من ما يعود عليه بالخير والبركة

فلو حملت هذه البواخر الى لبنان آلات منتجة آلات تدر عليه مالا يزيد في اقتصادياته وتعديل ميزانه التجاري لصفقنا لها ولكن لسوء الطالع لا نراها تفرغ الا مواد تستهلك نقدنا وتضعف ميزاننا التجاري

ومن حركات هذه البواخر عرض لما تصدره ولما نستورده ومن يقين ان لبنان هو بلد زراعي ليس الا

لذلك اداني مضطراً ان اعود الى الحكومة لاقول لها واذكرها بالارقام ان لبنان هو بلد زراعي وان معظم اراضي لبنان قد بارت واهملت وان المدينة قد امتلأت بالمزارعين الذين هجروا مزارعهم وان جميع سكان قرى لبنان من اقصى الى اقصى هم من المزارعين وان عدد الاشخاص الذين يشتغلون بالتجارة والصناعة والمهن الحرة لا يزيد عن عشرين الف نسمة وان عدد العمال والمستخدمين لا يزيد عن المائة الف نسمة وما تبقى من سكان لبنان هم مزارعون فالى هذه الاكثرية الساحقة الى هذه الاكثرية الآمنة التي تشكل منها الامة اللبنانية يجب ان تنظر الحكومة فتعمل لمساعدتها وانهاضها من الحالة البائسة التي تتخبط فيها.

ان في لبنان مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة ولكنها مهملة وعلى سبيل المثال اضع تحت انظاركم مساحة قرية واحدة من قرى البقاع وهي قرية القاع فان مساحتها تبلغ ١٦٣ الف دونم كما ثابت ذلك بقيود دائرة المساحة منها ٤٢ الف دونم اراضي صخرية جردية صالحة للتخريج ولكنها مهملة والباقي من مساحتها البالغة ١١٨ الف دونم كلها اراض صالحة للزراعة يستعمل منها المزارعون خمسين الف دونم والباقي اراض مهملة مع انها من اخصب الاراضي واجودها

لقد اهمل المزارعون اراضيهم وهجروا قراهم لاسباب عديدة اهمها:

- ١ - فقدان المعدات والآلات الزراعية
- ٢ - كثرة المصاريف التي تتطلبها الأعمال الزراعية
- ٣ - عدم اتمام اعمال ضم الاراضي وفرزها لان معظمها مشترك بين المزارعين ومسجلة على اسمائهم حصص شائعة يتنازعون ملكيتها
- ٤ - لعدم امكانهم تصدير الفائض من الانتاج عن الاستهلاك المحلي.

وتداركاً لهذه الاسباب اطلب من معالي وزير الزراعة ان يساعد اولاً باعطاء القطع النادر الى التجار الذين يستوردون الآلات والمعدات الزراعية التي من شأنها زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وان يراقب مراقبة جدية دقيقة اسعار هذه الآلات والمعدات كي لا يبقى المزارع تحت رحمة وطمع هؤلاء المستوردين وان يسهل للمزارعين استيراد هذه الآلات على نفقتهم وحسابهم

ثانياً - ان يحدد ويقنن استيراد باقي المواد التي لا فائدة منتجة منها للبلاد

ثالثاً - ان يعمل لمكافحة الامراض الزراعية التي تنتشر بكثرة في لبنان وان يعد فرقاً خاصة للقيام باعمال مكافحة لان الحالة الراهنة اثبتت ان قسماً كبيراً من الثمار اللبنانية التي صدرت الى الخارج قد منع دخولها لثبوت كونها غير سليمة

رابعاً - اطلب اليه ان يسرع بعقد معاهدات للتبادل التجاري بين لبنان والدول العربية بحيث تساعد هذه الدول بفتح اسواقها لانتاج لبنان تعويضاً لما خسرته من جراء المقاطعة الصهيونية.

وان يعقد معاهدات تجارية بين لبنان والحكومات التي كانت تستورد من لبنان قبل الحرب العالمية انتاجه الزراعي وان يعمل لايجاد اسواق خارجية لتصريف الانتاج اللبناني

والفت نظره الى انه زرع في لبنان هذه السنة (٣٥٠٠) طن بطاطا وقد لا يقل انتاجها عن اربعين الف طن يستهلك منها لبنان خمسة عشر الف طن ويفيض خمسة وعشرين الف طن فماذا يعمل المزارع بهذه الزيادة اذا لم تعمل الحكومة لايجاد اسواق خارجية لتصريفها والا اصابها ما اصاب البصل الذي اتلف من هذه السنة ما تقدر قيمته بنصف مليون ليرة لبنانية

والفت نظره بضرورة الاسراع بوضع تشريع خاص لحماية الانتاج الصناعي بوقف استيراد كل صنف تنتجه هذه الصناعات عندنا وان يعمل لتحريج الاراضي التي هي ملك الدولة والبالغة مساحتها في محافظة البقاع وحدها اربعمائة الف دونم

وارجو من معالي وزير المالية ان يعمل بسرعة لانجاز اعمال ضم الاراضي الزراعية لان التأخير بانفاذها قد سبب اهمال قسم كبير من الاراضي الزراعية

وان تكثر من استيراد الاسمدة الكيماوية لحاجة الزراعة اليها وتنشيط من زراعة القمح ويكفي لبنان ان يربح من زيادة انتاج القمح الخمسين مليون ليرة التي يدفعها في كل سنة ثمناً لقمح يستورده من الخارج لتموين سكانه

تصفيق

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: اننا نشكر حضرة الزميل يوسف الهراوي ما اتى به من الملاحظات القيمة التي هي نتيجة اختباره قبل ان يتولى وزارة الزراعة ونحن نشاكره كل المشاركة في اهمية الزراعة وقد اعطينا دليلاً على ذلك بأننا اضفنا في هذه السنة نصف مليون ليرة على موازنة وزارة الزراعة وهذا برهان حسي على اهتمامنا.

اما الاحصاءات التي تقوم بها هي لا شك صحيحة وقد سبق للزميل جورج عقل ان تكلم بهذا الموضوع. واعلم انه يجب على الاسواق العربية ان يتمم بعضها البعض واوصينا وفدنا الذي سيمثل لبنان في جلسة الجامعة العربية المقبلة بان يبحث هذه القضية وستوصل ان شاء الله الى نتائج حافلة في حقل الاصطيف والاقتصاد.

تصفيق

يوسف الهراوي: ارجو من الرئاسة ان تسمح لي بالكلام

الرئيس: لا يمكنني ان اعطي الكلام الا بالدور

يوسف الهراوي: هل تمنعني من الكلام

الرئيس: كلا ولكن في دورك تتكلم. الكلمة الآن للسيد محمد العبود

محمد العبود: كنا سابقاً نختصر بالكلام عند التصويت على موازنة وزارة الزراعة، ومن سوء الطالع اننا لا نزال نتبع القاعدة نفسها. اننا واثقون من حسن نية الحكومة وانها ستأتي بتحسينات اللازمة في هذه الدوائر ولكن انبه معالي وزير الزراعة الى بعض ملاحظات سبقتني اليها حضرة الزميل يوسف الهراوي

انه باستطاعة لبنان ان يؤمن حاجته الخاصة اذا روعي في ذلك تقديم الادوات اللازمة والارشادات الفنية . والدواء الناجح لتطبيق هذه النظرية هو :

١ - لقاء المحاضرات اللازمة على طرق مكافحة الحشرات التي من شأنها زيادة المنتج الزراعي .

٢ - استحضار الادوات التي تمكن المزارع من انتاج اكبر كمية ممكنة .

٣ - تشجيع التصدير للخارج وتأمين تصريف انتاجنا فيه

ان وزارتي الزراعة والاقتصاد هما مجتمعتان اليوم في يد وزير واحد وهي فرصة يمكننا ان نستفيد منها فبدلاً من ان نعطي القطع النادر لاستيراد الكماليات فمن المستحسن ان يعطى لجلب الادوات الزراعية . واود ان اذكر معالي الوزير بان هناك قاطرات نافعة تتسرب للخارج ولا يستفيد منها لبنان .

فارجو من معاليه تأجيل طلب هذه الكماليات وشراء الادوات اللازمة لترسل الى المحلات الزراعية النائية لكي تكون هذه التعليمات مفيدة . والنقطة الثانية هي تشجيع الانتاج واني واثق من ان الحكومة ستأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار .

الرئيس : الكلمة للسيد اسعد البستاني

اسعد البستاني : سادتي الكرام ،

ربما تستغربون وقوفي امامكم بمناسبة بحثنا موازنة وزارة الزراعة وانا دخيل عليها بمعناها الفني . انما لي ولوع فيها . وقد احببت الارض وصادقت الشجرة واريد ان اقوم بالوفاء وهذا ما يقودني الى هذه الجرأة فتلطفوا واسمحوا لفضولي بجولة عامة في الزراعة وما حولها لعل كلامي الوجيز يوحى انتباها ينجم عنه نفع وخير لا ريب في ان الارض هي الثروة الوطنية الحقيقية . ولا ثروة تفوقها . والزراعة هي استثمار هذه الثروة . وبقدر ما يبذل الانسان من الجهود في سبيل هذا الاستثمار بقدر ذلك يؤمن غذائه بل حياته .

فالزراعة اذن هي احوج مورد لبلاد تريد ان تعيش بطمأنينة . كما انها من اهم موارد التصدير عند فيض الخير وارض لبنان تنعم بمناخ قلما جادت الطبيعة بمثله على سواها . فهي تنبت وتثمر كافة انواع زراعات قارات العالم . لكنها يا للأسف ليست تلك السهول الوسيعة الاطراف التي تضيع رحبتها ما وراء الافاق كما هي الحال في بلاد كثيرة .

فمساحة لبنان هي نحو عشرة آلاف كيلومتر مربع فقط وسكانه نحو مليون نفس . فيلحق كل مئة نفس كيلومتر مربع من هذه المساحة .

اما اذا نظرنا لهذه النسبة من جهة المساحة الزراعية فنجد ان الارض الزراعية تعادل ٢٥٠ نفساً في الكيلومتر المربع ! . وهذه نسبة تدعو الى التفكير بل الى القلق كل القلق ! . . .

اذن يتحتم علينا الاستعاضة عن ضيق ارضنا بان لا نفضل شبرا بوراً فيها وان نحيطها بجهود جبارة في تحسينها واستدرار خيراتها. ويتحتم علينا ان نخرج الزراعة اللبنانية من طرق وعادات قديمة خدرها الجهل ورسخها الحمول وتطبع فيها الزراعون فالغوها وتملكت عقليتهم فعلى وزارة الزراعة قبل سواها تعميم الارشاد الفني والعمل بغية استئصال هذه العادات الذميمة. وقد حان الاوان للتملص منها.

يا ليت كانت الحكومة اكثر سخاء في وضع اعتمادات الزراعة تمكيناً لتحقيق اصلاح واسع المدى تطلب حاجتنا الماسة. فمبلغ مليون ليرة وما يزيد عنه قليلاً لا يرتكن اليه بثقة ازاء نتائج التحسينات التي تنتظرها البلاد. وكلنا يرى ضرورة توسيع نطاق التحسين والاصلاح. وكلنا يطلب تجديداً في كافة نواحي الحياة الزراعية. وكلنا يطلب انتهاز سياسة زراعية اقتصادية يعمم نفعها لبنان بأسره.

والاتجاه الحديث الذي انتهجته البلاد في استثمار الارض في الحقبة الاخيرة لا يزال متضعع التنظيم ويفتقر الى الخبرة الحقيقية. كما انه يحتاج الى التحسين في الادارة. وحقول لبنان رغما عن ضيقها لا تزال واسعة المجال للاستثمار تنتظر بلهف الالتفات اليها. والارض يا سادة وفيه لا تجحد جميل من يجود عليها ولو بقليل من العناية.

لا ينكر ان زراعة اشجار الفاكهة قد تدرجت نحو الرقي والانتشار. وقد فوغل انتاجها بنهضة وسعت نطاق زراعتها. ولا ريب في ان يستخدم مجاري المياه وحصرها في اقنية الري وتوزيعها في اقنية الري وتوزيعها في الحقول مما يزيد في تعميم هذه الزراعة الهامة التي قد تصبح قريباً موسماً اختصاصياً بلبنان.

انما ما نراه بسرور في اتجاه العناية نحو الارض التي يلحقها الري نرى عكسه في الارض البعلية. فهي مهملة اهمالاً ذميمة ومعظم اشجارها متروك امرها على رفق الطبيعة بها. مع ان هذه الارض وفي طليعة اشجارها الزيتون والكرمة رغماً عن اهمالها تجود على البلاد بالخيرات الوفيرة.

والاهمال الذي لا يجوز السكوت عنه نراه حول حبة القمح الفقير اعني حبة القمح. فهنا لا اكتفي بالتلميح بل ناشد واستصرخ المسؤولين عن اعاشة لبنان بل اود لو يخترق شعور المسؤولية حتى اعماق ضمائرهم.

ان زراعة القمح عندنا لا تزال تخضع لطرق بدائية. وحقولها قد نضب ذخرها واستنفدت عواملها وعناصرها الانمائية. فاصبحت فقيرة لا تعطي خمس ما يجب ان تعطي فيما لو احتاطتها العناية المتوجبة.

يهمنا كثيراً ان تشل زراعة القمح من وهدة الغفول. وان يصبح محصولها وقيراً في نفس ارضنا حتى تكون هذه الحبة المباركة قريبة المأخذ خاصة حين تدهم لبنان الكوارث والمفاجآت.

ونحن اللبنانيون وقد لدعنا افاعي الجوع بتنا نخاف جرة الحبل واذا تناسينا آلام الانسانية وويلات الحروب في العالم فاننا لن ننسى ما حل بنا من فواجع الحرب العالمية الاولى. ولو تزال كآبتها تخطر ببال كل من سمع انين الجائعين. وكل من رأى اشباح البشر هياكل عظام. وكم من المارر غرضنا الطرف رهبة مما نالنا من هول مشاهد الموتى جوعاً ممددين في الطرقات جثثاً هامدة!...

وفي الحرب الاخيرة التي لا نزال خاضعين لسلطان كابوسها. لو ترك الحبل على الغارب. ولم يكن بيننا ادارة نيرة ماذا كان حل بنا يا ترى؟.. فهل من ريب في ان مصيرنا كان في ارجوحة القدر؟

وفي نفس هذه الحرب كم من دول كبيرة وصغيرة انهكها الجوع ولا يزال ينهشها رغباً عما لديها من وفرة المال ومن وسائل النقل براً وجواً وبحراً. وذلك لأنها لا تؤمن قمحها من ارضها وحتى الآن تتنادى الدول وتتوالى المؤتمرات وتتخذ المقررات تأميناً للقمح واستدراكاً للجوع.

فلنتعظ يا سادة من عبر بل من لوعة الماضي ولنعد العدة للمستقبل ان الحروب سلسلة متصلة الحلقات. والكوارث تفاجئ من يكون اقل انتظاراً لها.

والتاريخ قديمه وحديثه اصدق شاهد!..

وبعد ان عانت البلاد ذل مجموع ومحن الموت لا يجوز ان تبقى متكلة على لقمة رب عطف يقذفها اليها من البحار او من الجوار... كلا هذا لا يجوز وارضنا بوسعها ان تمدنا هي بما نحتاج اليه اذا عززنا خصبها.

ففي اوربا تتنادى الدول الى المؤتمرات من سائر اقطار العالم فهل ليس من الواجب ان تجتمع حكومتنا ولو مرة بكبار زراع القمح لكي تنظر معاً بهذا الامر الخطير الحيوي

فعسى ان لا نضطر في المستقبل الى استيراد القمح ابان الدعر بأفحش سعر واكبر جميل!...

انني اطلب بالحاح تدبيراً سريعاً يضمن طمأنينة البلاد فليدرس المسؤولون امكانية تشريع خاص بهذا الشأن. وامكانية مساعدات فنية وعملية للزراع وامكانيات تشجيع باغداق الجوائز والمكافآت وامكانية اي وسيلة تبعد عنا شبح الجوع وقت الحرب والحاجة وقت السلم.

وانتقل الآن الى التشجير الحرشي وضرورة تجديد الغابات. فوزارة الزراعة اكتفت فيما مضى بغرس وتوزيع كميات من الشجيرات المختلفة الانواع في جوانب الطرقات وفي الحدائق والساحات. وقد ضاعفت جهودها منذ نحو سنة فزادت هذه الكميات ولكن هذا ليس عملاً جدياً بل انني ارى فيه تقتيراً ومجالاً ضيقاً ليس من مصلحة لبنان الوقوف عنده.

فاطلب بالحاح تجديد الغابات حتى لا نحتاج الى استيراد الاخشاب من الخارج وخاصة الغابات التي كانت اساس شهرة لبنان ومعزة ونجاح لبنيه. الغابات التي كانت فيها اشجار الارز تغطي الجبال والمنحدرات في جروده واوساطه متصلة بعضها ببعض حاجبة اشعة الشمس عن الارض...

كان عهد واشجار الارز الجبارة تخلق في الفضاء شامخات تجللها العظمة ولقد جنت عليها محاسنها فلم توفرها يد العصور فقضت عليها وغيبت اثارها. نعم كان عهد ومضى ولكن ماذا يمنع عهدنا اليوم ان يكون وفياً لعهد الارزة وقد اخترناها بفخر شعاراً لعلمنا المفدى.

ومع ذلك يا سادة فلندع ناحية ذكرى مجد الارز وعظمته في التاريخ . ولتتناسى اناشيد الانبياء والملوك وتغزل الشعراء في ارز لبنان . واذا جاز فلنكن ايضاً جحودين في الوفاء لارزتنا وهي فخر الطبيعة وذخيرة الاجيال . وللنظر اليها نظرة مجردة كما لكل شجرة نرى أرزتنا جميلة المنظر خلاصة الرونق، خضيرة نضيرة طيلة اربعة فصول السنة . واذا نظرنا اليها في قيمتها المادية نجد ان خشبها لا يضاهيه خشب لبناء السفن ، للجسور للاعمدة ولكل حاجة خشبية .

وكفى الارزة عزة ان تراحت عليها الملوك واثرت من اجلها الحروب .

ومن مغريات تفضيل شجر الارز على سواه من الاشجار الكرزية هو انه يتوافق مع كل تربة وفي كل ارتفاع حتى في السواحل نفسها . وهو قنوع يكتفي بقليل من العناية في بادئ نشؤه ثم تتعده الطبيعة فيعيش في احضانها آلاف السنين .

فهذا هو ارز لبنان يجب ان يعاد الى عرشه في جبال لبنان . وان اهماله لاساءة وطنية! . .

من الحسن يا سادة تجميل المدن وقد رصدنا له ملايين الليرات . ومن الحسن ايضاً بل من الاحسن تجميل لبنان بارزة لبنان . . .

اسمحوا لي بكلمة اخيرة اجمالية في المشاتل وحولها :

ان الوزارة قد توسعت في احداث المشاتل وانا لا اقف عند عددها ولا عند اعتماداتها فتقدير ذلك يعود الى الوزارة نفسها . انما اتمنى ان تكون الغاية من هذه المشاتل استنبات بذور الاشجار الحرسية وتعميمها في التحريش وهذا من اختصاص الحكومة وقلما يقدم عليه افراد الشعب عن غير طريق الحكومة . فالبلاد بحاجة ماسة الى التحريش من وجهتي التجميل والاستفادة من الخشب .

اما اذا مالت الغاية نحو نصوب الفاكهة فهنا تكون الوزارة تجاوزت اختصاصها .

يوجد في البلاد مشاتل لشجيرات الفاكهة قد انفق عليها اصحابها العناية الكبير والمال الوفير . فلا يجوز ان تقوم الحكومة بوجهها كمزاحمة بل كمرشدة ومشجعة ومراقبة بالوقت ذاته .

وبهذه المناسبة انني استصوب وضع تشريع للمشاتل الخاصة يخضعها لترخيص الحكومة في انشاءها ولمراقبتها المراقبة التي تصون المصلحة العامة . وفي ذلك فائدة لاصحاب المشاتل اذ لا يمتنعها الا الكفوؤن المخصصون وفائدة لزراع الفاكهة فيقبلون على شراء النصوب براحة بال وطمأنينة .

وانني لا ارى مانعاً في هذه السنة من ان تنتج مشاتل الحكومة كميات قليلة تكون فيها لجاماً لكبح طغيان الاسعار ريثما تعود الى مستواها المعقول فتخضع عندئذ لسنة العرض والطلب فتتوازن ويتحكم فيها تفضيل الصنف الجيد والرخيص .

اما فيما يختص بنصوب الدوالي المعروفة بالاميركية فهذه لا يجوز مطلقاً اباحة زراعتها الا في المناطق الموبوءة بالفيلو كسرا. ويتحتم منع ادخالها في المناطق التي لا تزال سليمة. وعلى كل حال لا يجوز استيرادها من الخارج او نقلها في الداخل الا بموجب ترخيص خاص من وزارة الزراعة خشية نقل العدوى الى الدوالي السليمة.

ويدفعني لهذا التحذير ما عرفته شخصياً عن الاستخفاف في الوقاية في الماضي استخفافاً ادى الى انتشار الفيلو كسرا الفتاك في بعض نواحي لبنان وهذا الاستخفاف كان من جهة الحكومة اكثر منه من جهة الافراد ولكي ابين لحضراتكم عظم اهمية فتك حشرات الفيلو كسرا اقول انها لما حلت في اوربا افنت الكروم ومحقتها محقاً. وقد اعتبرت اضرارها كارثة وطنية.

فرنسا مثلاً كانت دفعت لمانيا على اثر حرب ١٨٧٠/٧١ غرامة حربية تبلغ خمسة مليارات من الفرنكات الذهبية وكانت غرامة الخمس مليارات آتخذ تغرق تحت عبئها اعظم دول العالم.

وبين سنة ١٨٧٣/١٨٨٠ فتكت حشرات الفيلو كسرا في كروم فرنسا بما قدر بعشرة مليارات من الفرنكات الذهبية اي ضعفي الغرامة!.. فتاملوا.

هذه هي الحشرات التي اثير انتباهكم للحذر منها.

ان في وزارة الزراعة دائرة خاصة لمكافحة الحشرات يقتضي تعزيزها وتوسيع نطاق عملها بغية تعميم الفائدة من وجودها. وانني اعتقد ان لا فائدة كبرى ترجى منها اذا اعتصم فنيوها داخل جدران مكاتبهم. بل يجب ان يكثروا التنقل بين الاوساط الزراعية على اختلاف انواعها لتفقد احوالها.

فمن المستصوب في نظري التقارب والتآلف بين هؤلاء الفنيين واصحاب الاملاك للتفاهم والتعاون معاً في مكافحة الحشرات وكافة آفات النبات. ولا شك في ان هذا التعاون يكون درساً عملياً يستفيد منه الملاكون ومن يجاورهم.

وفي الختام ارجو الى معالي وزير الزراعة والاقتصاد الوطني ان يرفق جولتي في مختلف الحقول بحسن انتباهه وعسى ان يكلل التوفيق خلاصه وتفانيه في خدمة المصلحة العامة.

اسعد البستاني

نائب جبل لبنان

مقرر لجنة الزراعة والاقتصاد الوطني

الرئيس: زميلنا يوسف بك الهراوي ليس وزيراً كبيراً فقط بل هو قانوني يعرف النظام الداخلي حق المعرفة وليسمح لي ان اقرأ عليه المادة ٨٥ منه :

المادة ٨٥ - «لا تجوز التلاوة الا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الاوراق وتتل من على المنبر وفي ما عدا هذا يجب ان يكون الكلام شفاهاً لا تلاوة. ولا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم اكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة او مشروع واحد في الجلسة الواحدة».

اديب الفرزلي: هذا النص يؤيد نظريتنا.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد المصطفى.

محمد المصطفى: اني اشكر لمعالي وزير الزراعة حسن استعداداه لزيادة الانتاج الزراعي ولكن اريد ان استفيد منه فيما يتعلق بالامراض الزراعية وافيده ايضاً.

الامراض الزراعية انواع: مرض الليمون النمش والجرب، واللزيتون امراض وكل هذه الامراض لها ادوية تكافحها. ولكن هناك مرض يعتري الزيتون وهو كناية عن نمل يقرض فروع الزيتون وليس له دواء والكوسى واللوييا يعتريهما مرض يسمى الجعفيل. ومع الاسف لم تتوصل وزارة الزراعة الى مكافحة هذه الآفات الزراعية. ومن المعلوم ان لكل مرض طبيب اختصاصي الا امراض المزروعات فهي مهمة

الرئيس: ورد للرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة. من يوافق عليه فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: قفل باب المناقشة، والآن نبدأ بالتصويت على بنود وزارة الزراعة. الباب الحادي عشر. وزارة الزراعة - الفصل الاول الموظفين

الكلمة للزميل وديع نعيم

وديع نعيم: تبين ان حذف هؤلاء المأمورين مضر بمصلحة الدولة لان الدولة بحاجة لزيادة عدد هؤلاء الموظفين من اجل حماية الاملاك.

رفعت فرعون: اسأل الوزارة: هل تريد ان ترجع المأمورين المفصولين ام تريد ان تعين غيرهم. فالمأمورون الذين صرفوا كان يجب صرفهم لانهم غير مستعدين للقيام بواجباتهم. اما الاحراش فانها تبقى عرضة للسرقة اذا بقيت بدون حراس.

الرئيس: الكلمة للزميل كاظم الخليل.

كاظم الخليل: هؤلاء الموظفين لم يصرفوا من الخدمة الا لعدم كفاءتهم وهذا ما نص عليه المرسوم المتعلق بصرفهم على انه لا يزال هناك موظفون لا يصلحون للخدمة ويجب اخراجهم فهناك نواطير احراج يغزون الاحراج وهم يقطعونها ويصدرونها للخارج وكذلك هنالك نواطير احراج لا يعرفون الاحراج نراهم نحن ويراهم مدير الزراعة كل يوم هنا في بيروت فنحن لا نريد اذن زيادة عدد مأموري الاحراج بالشكل الذي كانوا عليه. ونحن مع وزير الزراعة فيما يطلب ونؤيد مشاريعه ولكننا نتساءل هل يرى معاليه ان موظفي الاحراج صالحون لان ينفذوا هذه المشاريع، اي مشاريع التحريج؟ كلا ليسوا بأهل لذلك لانهم لم يوظفوا ليقوموا بوظيفة زراعية بل وظيفوا لاغراض وغايات ويجب ان تهتم وزارة الزراعة فيهم

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الزراعة

وزير الزراعة: انني اعلم حق العلم ان دوائر الزراعة وخاصة دائرة الاحراج بحاجة الى التطهير فهناك موظفون لا يأتون للمركز ونحن نعرف كل شيء ولكننا سنأتي بضابط من الجيش وسنضع خارجاً كل من لا يكون اهلاً للوظيفة وسوف لا نراعي خاطر احد على الاطلاق فالتطهير سيجري في هذه الدائرة كما يجب ان يجري اما قضية ال ٢٤ موظفاً فسوف يعينون عندما يجري هذا التنظيم من بين اصحاب الكفاءات

الرئيس: الكلمة للزميل عادل عسيران

عادل عسيران: لقد قال حضرة مقرر اللجنة المالية فانه يبين ضرورة وجود مأموري الاحراج فارجو ان يشرح لماذا تبين له ضرورة وجودهم؟

لقد سمعت من مسؤول كبير ان حامي الاحراج هو حراميتها وان موظفي الاحراج، هم الذين يفسحون المجال لقطع هذه الاحراج بل انهم يحمون من يسطو عليها. ومثل هؤلاء الموظفين لا يجوز ابقاءهم على الاطلاق لانهم يضررون بمصلحة الدولة من الوجهة الخلقية ومن الامن العام فهم يعيشون فساداً ويزورون المحاضر بحق اشخاص ابرياء فتنظر المحاكم بهذه الدعاوى وتعطي احكاماً قاطعة بحقهم فلا يجوز ان يكون في لبنان موظفون من هذا النوع.

الرئيس: الكلمة للزميل رفعت قزوعون

رفعت قزوعون: رفعت قزوعون - لا ارى سبباً لهذه الحدة على مقرر اللجنة المالية العام او الخاص لان المقرر لا يعمل الا ما تقرره اللجنة والمقرر لا يطلب زيادة ٢٤ موظفاً اولا بناء على طلب الحكومة وهو لا يريد من الذين يزورون او من الذين هم غير اكفاء مع العلم بان اغلب النواطير قد عينوا على زمن وزراء يناوئون سياسة المتكلم الاول. وقد قلت ان الوزير صرف ٢٤ موظفاً لاسباب

جوهريه واطن انني قد شرحت الامر كفاية ولكن اذا كان هناك وراء الاكمة ما وراءها واذا كانت هنالك حزازات شخصية فاللجنة لم تتعرض لهذه الامور وقد صادقتنا على تعيين ٢٤ موظفاً بدون ان تأتي لنا الحكومة باسمائهم .

الرئيس : الكلمة للزميل يوسف الهراوي

يوسف الهراوي : لقد ثبت لدي عندما كنت وزيراً للزراعة ان هؤلاء ٢٤ موظفاً كانوا يرتكبون جرائم وكان بودي ان ارسلهم الى المحاكم ولكنني اكتفيت بعزلهم وقد استندت ذلك على امرين

اولا - لعدم لباقتهم واهليتهم

ثانياً - لانه من الممكن الاستغناء عنهم .

الرئيس : الكلمة للزميل عادل عسيران

عادل عسيران : يدهشني ان اسمع من حضرة الزميلين نعيم وقزعون الكلمات التي سمعتها فانا ما تكلمت لان هناك حزازات ولا لان هناك وراء الاكمة ما وراءها بل تكلمت بناء على دراستي الشخصية لحقائق ووقائع ثابتة سمعتها من مسؤول كبير بان المشتركين بالجرائم هم موظفو الاحراج وانا اعلم ان الحكومة هي هيئة معنوية تقوم بادارة سياسة الدولة . وفقاً للخطة التي يريدها المجلس ولكنها ليست بألة منزل فهي بشر وهي اشخاص وهي تطلب من المجلس واللجنة قائلة انها بحاجة لموظفي احراج والناس اليوم لم يعودوا يقبلن اقوال الآلهة الا ببرهان حسي افلم يكن من واجبات اللجنة على الاقل ان تطلب من الحكومة ما هي ضرورات تعيين هؤلاء ال ٢٤ موظفاً

الرئيس : الكلمة للزميل جميل تلحوق

جميل تلحوق : وانا استغرب ايضاً كلام الزميل عادل عسيران لان اللجنة المالية وافقت على ابقاء الظالم والمفتري من الموظفين

الرئيس : الكلمة لخصرة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة : اظن ان هناك سوء فهم يجب الايضاح هناك ٢٤ موظفاً قليل انهم اساؤوا الوظيفة وانهم صرفوا وقد كانوا مستحقين ان يحالوا الى المحاكمة فهؤلاء لا يستحقوا الرجوع ولا التوظيف .

ولكن وزير الزراعة يأتي ويقول بالرغم من تصريح يوسف الهراوي بان الوزارة صرفتهم لأنها يمكنها الاستغناء عنهم ، وان وزارة الزراعة بحاجة الى ٢٤ مأمور أحراج وسوف لا اعين احداً من المأمورين المصروفين بل سيكون التعيين على اساس الكفاءة وهذا ما نطلب من المجلس الموافقة عليه

الرئيس: نبدأ بالتصويت على البنود - الباب الحادي عشر وزارة الزراعة الفصل الاول البند الاول
الموظفون: ٣٥٣٦٣٣ ليرة. من يقبل به فليرفع يده
اكثرية. أ. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الثامن ورفعت الجلسة
رفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف

رئيس مجلس النواب
الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر
جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب
فايز مكارم

كاتب المحضر
أحمد اسبر

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٦ آذار سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ العامة

أ - موازنة وزارة الاشغال العامة

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٦ آذار سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الاستاذ حبيب ابي شهلا وعضوية كل من اميني السر السيدين يوسف ضو واديب الفرزلي بالوكالة. وتغيب السادة: محمد العبود، احمد الاسعد، اميل لحود، خليل ابو جوده، عبد الحميد كرامه، علي العبد الله، فيليب تقلا، مارون كنعان، محمد الفضل، يوسف اسطفان

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والمغتربين، جبرائيل المر وزير الاشغال العامة، الامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف، كمال جنبلاط وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، الكلمة للسيد يوسف كرم

يوسف كرم: اعتقد الكثيرون انني عندما طلبت الكلام في الجلسة الماضية، شئت ان امس شخصية كبيرة في الدولة. ان ذلك لم يخطر لي ببال ولم يكن لهذه الشخصية عندي الا كل احترام وتقدير ولكنني رغبت في ان الفت النظر الى بعض اغلاط وقعت في دائرة التشريعات آملاً ملاقاتها في المستقبل

الرئيس: الكلمة للسيد سعدي المنلا

سعدى المنلا: لقد ترددت كثيراً بين ان احضر هذه الجلسة وارفع صوتي في هذه الندوة او ان اكون بين اهلي وعشيرتي وابناء وطني بعد الفاجعة التي حلت بطرابلس لاعزيتهم واواسيتهم. ولكني انا نفسي المفجوع بحاجة الى من يعزيني ويواسيني.

لقد سقط فريق من ابناء طرابلس الكرام قتلى في الشوارع باقل من لحظة عين وراحوا ضحية اياد اثيمة في استقبال المجاهد فوزي بك القاوقجي. وذهبت ارواحهم الى باربيها وكنت اود ان اكون بينهم وان توجه تلك الرصاصات الى قلبي بدلا من ان توجه الى قلوبهم ان توفق الحكومة الى اعادة الطمأنينة الى القلوب وتهدئة الحال وان تبادر حالا الى نزع السلاح. واني واثق من ان طرابلس بلدي ومسقط رأسي المضحية المجاهدة لا بد لها من ان تستفيق من غفوتها. وهي ستظل في الرعيل الاول من المدن اللبنانية للدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها حفظها الله من كل مكروه.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف سالم

يوسف سالم: لا يسعني، بعد الكلمة التي القاها حضرة الزميل سعدى المنلا، الا ان اعرب عن اسف المجلس والبلاد عامة على الضحايا التي ذهبت منذ اربعة ايام الى باربيها في طرابلس. ولا يسعني ايضاً الا ان الفت نظر الحكومة الى الحزم في التحقيق حتى اذا كان هناك مسؤولون فيجب ان تطالهم العدالة واذا كان الحادث قد وقع قضاء وقدراً فلتعمل على عدم تكراره والى وجوب قمع مثل هذه الحوادث بسرعة واتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ الامن لا سيما وان موعد الانتخابات اصبح قريباً.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: لا يسعني الا ان اضم صوتي الى صوت حضرة الزميل سعدى المنلا وآسف للمصاب الذي وقع في الفيحاء المدينة الوطنية الراقية وقاعدة التجارة والصناعة لقد اثير هذا الحادث بنا وبالرأي العام واننا نطلب من الحكومة ان تتخذ تدابير قطعية وحازمة تقضي بمنع نقل السلاح اذ ان هذا الحادث مشين بحق حكومة وطنية هي اشد الحكومات محافظة على الحرية وعليها ان تحافظ على ارواح العباد.

واني استغرب ان تترك هذه الوفود تصل الى طرابلس ثم الى بيروت وهي مسلحة تسليحاً كاملاً دون ان يشعر بها احد من رجال الامن والدرك والشرطة او يعترضوها الامر الذي لا يتفق ومكانة لبنان الثقافية وكرامة الحكومة وهيبتها. واطلب من الحكومة ان تتخذ التدابير السريعة والقطعية لعدم تكرار مثل هذه الحوادث.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه

حميد فرنجيه: ليس لي ما أزيده على الاسف العام لحوادث طرابلس المؤلمة بعد كلام حضرة الزملاء. ولكن هناك بعض امور لا يمكن التسامح بها وهناك علامات استفهام نرجو ان تجلوها الحكومة وتجب عليها:

لقد بدأت المظاهرات قبل دخول فوزي بك القاوقجي الى طرابلس وقدم جمهور كبير من السوريين لاستقباله وبينهم من كان يحمل سلاحاً ظاهراً وقد نهبت الحكومة الى ذلك فرأت من اللياقة وحسن الضيافة الا ينزع هذا السلاح وبطبيعة الحال اذا لم ينزع هذا السلاح الاجنبي فبديهي ان لا ينزع السلاح اللبناني.

وازاء هذه الحالة طلب الى الحكومة ان تتخذ التدابير الحاسمة وطلب انزال الجيش. وعلى ما اعلم انه لم يستجب طلب من هذه الطلبات، فلماذا؟ واؤكد انه لو اتخذت الحكومة قبل الحادي عشر التدابير التي اتخذتها بعده لما وقع ما وقع ولما كان مجال للاسف.

واني آمل ان تتعين المسؤوليات في هذا الحادث وان يسفر التحقيق عن جلاء غوامض المسبيين، لا ان يتخذ الحكم على المظهر الخارجي لكي تحصر المسؤولية.

الرئيس: الكلمة للسيد الفرد نقاش

الفرد نقاش: ايها السادة،

اعتقد انه من واجب هذا المجلس ان يبحث الامور الخطيرة مهما كان نوعها وان يتحرى المسؤوليات العامة مهما صعب امرها حياً بالاصلاح وحذراً من الاخطار التي تهدد راحة الاهلين وكيان الدولة،

ان الحوادث الشمالية التي يتألم منها لبنان بأجمعه لم تكن من التقادير المرضية او المفاجئة. بل هي نتيجة سياسة هدامة كالمرض العضال وهذا المرض هو بنظري روح الحزبية واثارتها في مختلف المناطق كان البلاد هي اليوم بحاجة للتضعضع والتشتت.

وبينما كان لبنان حكومة وشعباً يجاهد للحصول على استقلاله وللمحافظة على كرامته. بينما المخلصون يعملون في سبيل توحيد المذاهب القومية وتوطيد اركان هذا الوطن نرى من جهة ثانية روح الحزبية لم تزل ضاربة اطنابها في الجبال والحقول والمراعي والسواحل بعد ان رأينا الاهالي يتسلحون من زمن غير بعيد بصورة علنية بمساعدة البعض من ارباب السياسة وبتسامح غريب من السلطة ويطلقون العيارات النارية بحجة ان الاستقلال قد فسخ مجالا للمظاهرات العمومية وقد نبه البعض من الزملاء الكرام الحكومات عن هذا الامر وعن ضرورة اخذ التدابير الفعالة لنزع السلاح تدريجياً من يد المدنيين كما هو الحال في جميع البلدان الراقية.

واما الآن وقد جرى ما جرى علينا اولا ان ننحني امام الضحايا التي سقطت في ميادين طرابلس على اثر المظاهرات الاخيرة والتي هي كناية عن عشرين قتيلاً وخمسين جريحاً ومن ثم يجدر بنا ان نتساءل اذا كانت وزارة الداخلية قد قامت بواجبها عندما سمحت ذلك التجمع الهائل في منطقة طرابلس واعطته شكلاً شبه رسمي وذلك في جو رهيب اشترك فيه الحزبان المتطاحنان في المنطقة المذكورة. فكان من المحتمل بل من المؤكد انه عند حدوث اقل شرارة من احد الجانبين ستتحوّل تلك المظاهرة الاستقبالية الى موقعة دامية وهكذا جرى فيا للأسف!

فباسم الاهالي وصيانة لراحتهم وللامن العام اسأل الحكومة الموقرة ما هي التدابير التي اخذتها او ستتخذها لمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل واذا كان بنيتها ان تضع حداً لروح الحزبية وللسياسة المنبثقة منها. اسأل الحكومة عما اذا كانت تفكر بتمهيد وتطمين المواطنين في حقل السياسة الداخلية اذ اننا على ابواب الانتخابات النيابية اي في فترة خطيرة جداً يترتب عليها في النتيجة سلامة الامة اللبنانية.

الكلمة للسيد جورج عقل

الرئيس:

جورج عقل:

استقبال لمجاهد غاب عن الوطن ربع قرن وكان المجلي في ميدان الوطنية والكفاح تحول الى مجزرة تذهب فيها الضحايا البريئة نتيجة لمؤامرة دنيئة. ويوجه الرصاص الى صدور الناس. يتساءل الرأي العام من هو المسؤول عن هذا الحادث، ومن حقنا نحن كنواب ان نطرح هذا السؤال اليوم على الحكومة: هل اتخذت وزارة الداخلية وقد عرفت ما تقدمت ظروف الحادث من ملابسات ما يجب ان يتخذ من الاجراءات وما هي؟ لانه اذا اخذنا الحقيقة من الصحافة نرى ان هناك اجماع في الرواية بان رجال الدرك لم كانوا يتجاوزون الثلاثين وهم مكلفون بالمحافظة على الامن في موكب يضم ٢٠ الفاً مع ان الصحافة تقول انه يضم ٨٠ الفاً. فهل يمكن ان يحفظ الامن بعدد ضئيل كهذا

انا لم اكن في طرابلس ولكن من حقنا ان توضح الامور ولن تعطينا الحكومة نوراً عليها ولا نظن ان وزارة الداخلية تتغافل عن هذا الامر.

ايها السادة، ان تعيين المسؤول في هذا الحادث يعود الى تحقيق تقوم به الحكومة وقد رأينا عدد الضرعى يربو على ٢٠ والجرحى على ٥٠ فلا بد من ان تقع المسؤولية على الفاعلين والمسببين لهذه الحوادث التي ذهب ضحيتها الشبان الابرياء وان تكون مجرد استنكاف واهمال، ولا بد من اجراء تحقيق، هذا ما يطلقه الرأي العام بمناسبة وقوع هذا الحادث المؤلم الذي ادمى قلوبنا ولم نصدقه. لقد كنا ننتظر ان يستقبل البطل القاوقجي استقبال الفاتحين فاذا بنا نرى انه يستقبل في جو من الدماء يسقط بنو قومه اشلاء في الشوارع. اننا نطلب التحقيق في الحادث ومعرفة المسؤول عنه رسمياً كان ام غير رسمي.

كيف سمح لجماعات مسلحة من بلد مجاور ان تدخل لبنان على هذا الشكل؟

هل درى المحافظ بالامر؟ هل رأى رجال الشرطة والدرك هؤلاء الاناس المسلحين؟ لقد قيل لي انهم كانوا باسلحتهم يهزجون في شوارع طرابلس. هذا امر يتجاوز العلاقات الطيبة وحسن الجوار بل يسيء اليهما ولو اتخذنا اللياقة بين البلدين لما جاز للبناني ان يدخل سوريا مسلحاً ولا لسوري ان يدخل لبنان مسلحاً.

اما هذه الجريمة التي كثرت امثالها في هذا الوطن، فاني اناشد الحكومة ومجلسكم الكريم بان يجعلوا نقل السلاح جريمة تعاقب باقصى العقوبات وان يشددوا في جمعه من ايدي الاهالي وان يكون السلاح محرماً على غير رجال الامن والجيش والشرطة.

وان يمنع اللبنانيون من هذه العادة القديمة القبيحة التي كانت السبب في جميع الحوادث التي توالى على لبنان في المدة الاخيرة والتي ادت الى هذا الشكل المفجع.

يجب ان نضع حداً لنقل السلاح ليس السر في ان يضع الشارع النصوص بل السر في تطبيقها على الجميع. ان حمل السلاح كان سبب وقوع هذه الفاجعة، فالى طرابلس الجريحة الباكية على ضحاياها الذين ذهبوا ضحايا الحزبية التي تجلت في هذا الموكب نقدم تعازينا ومواساتنا ورجاؤنا بان تكون مؤاسة الحكومة والمجلس لها ان يعتبروا نقل السلاح جناية ولا يبقى في لبنان من ينقل السلاح كبيراً كان ام صغيراً.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد المصطفى.

محمد المصطفى: ايها السادة، ثقوا بأنني كنت اود ان اكون في فاجعة طرابلس وان هذه الحادثة بروحي. وبهذه المناسبة اتمنى على الحكومة ان تحييني على هذا السؤال:

بلغني ان الحكومة نقلت المجاهد فوزي القاوقجي في ليلة وقوع الحادثة الى بلدة قرنايل فهل هذا الخبر صحيح؟ انا لا اعلم ما هو السبب في هذا الاجراء الذي جرح قلبي اكثر من فاجعة طرابلس واخشى ان يكسر هذا التدبير خاطر البطل المجاهد وهذا يؤلمني ايضاً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: ان الحكومة تشارك البلاد والمجلس بالالم والاسف على هذه الفاجعة وعلى هذه الدماء البريئة العزيزة التي اريقت في طرابلس وهي تأسف اشد الاسف لهذه النتائج التي رافقت الموكب الذي اعد لاستقبال وطني كبير عاد الى بلاده بعد غياب مدة طويلة من الزمن عمل خلالها كثيراً في سبيل استقلال بلاده.

ان الالم يحز في نفسي عندما اتكلم بهذا الموضوع.

وكلكم تعلمون انني اشارك طرابلس بصورة خاصة في آلامها وفي هذه الفجيعة وكلكم تعلمون انني بذلت كثيراً في ماضي حياتي لاعمل على جمع القلوب وتوحيد الصفوف في طرابلس العزيزة على كل القلوب اللبنانية التي كانت ولم تنزل وستبقى ان شاء الله منارة تشع منها الوطنية والعلم والازدهار.

ويؤلمني كثيراً ان لا اتمكن الآن من الادلاء ببيان ضاف عما سبق الحادث وعما جرى بعده وذلك لان القضية هي قيد التحقيق الاداري والعلي وهذا مستمر وسيأخذ مجراه. وتأكدوا ان التحقيق ستتابعه الحكومة بجزم وباقصى ما يمكن من الدقة والصراحة والتجرد وستعمل بكل جهدها على معاقبة المسؤول اذا كان هناك مسؤول.

نعم يا سادة، ان عادة نقل السلاح واطلاقه هي عادة قديمة متأصلة في النفوس في بلادنا: يطلق الرصاص في الافراح والاتراح. وهي عادة كانت مجال عدوى لغيرنا. ومع الاسف فقد اشار حضرة الزميل الفرد نقاش في كلامه الى ان عادة اطلاق الرصاص رافقت عهد الاستقلال ولكن غيرنا اطلق المسدسات في الماضي وانا لا اريد ان اعود الى الماضي فانا متألم ومتأثر من هذه العادة. ولكني اود ان اقول ان هذه العاصمة مدينة بيروت الكريمة التي كان من عادتها ان تطلق الرصاص في كل المناسبات اكثر من غيرها، نراها تترك هذه العادة وانتم تعلمون ان غير بيروت ايضاً يطلق النار في الافراح والاتراح ولكن منذ اشهر عديدة لم يطلق الرصاص واذا امكن ان تستمر على ذلك وستبقى الامثلة الحسنة لبقية البلدان.

ولا شك انكم تذكرون الاستقبال الفخم الذي جرى لفخامة شكري القوتلي وتحدثت عنه صحف الغرب والشرق وكيف انه لم يطلق اثناء رصاصة واحدة وهذا يدل على ان الشعب تنبه الى مضار هذه العادة. فلا الحكومة وحدها ولا المجلس وحده يستطيعان ان يمنعا هذه العادة بتاتاً، بل على الشعب ان يدرك بنفسه اخطارها ومضارها.

ومن العدل ان اقول ان اطلاق الرصاص في طرابلس لم يكن مرده الفرحة ولا الترح بل هناك ملايسات اخرى سيظهرها التحقيق وستعرض النتيجة عليكم. وانا اؤيد الزملاء في منع اطلاق الرصاص وستقدم الى مجلسكم الموقر بقانون منع السلاح تقدمت حكومة سابقة بهذا القانون وتأخر في المجلس وسنعود اليه.

وبالختام اشارككم مرة ثانية الاسى والاسف لهذه الفاجعة التي لا اريد ان اقلل من اهميتها ولا من النتائج التي ستتقرر عنها ولكني ارجو ان تتمكن الحكومة، وهي جادة، من الحيلولة دون وقوع حوادث اخرى ان شاء الله. وسنعمل بكل قوانا في طرابلس الكريمة ليس كحكومة فقط بل كاشخاص ايضاً، على تصافي القلوب متكاتفين معكم وان يرجع الود بين الاهل والاخوان لان طرابلس عائلة واحدة وسنصل هذه الغاية قريباً باذن الله.

ولا اريد ان ادع سؤال حضرة الزميل محمد المصطفى بدون جواب لذلك اقول: ان الحكومة لم تنقل الضيف الكريم فوزي القاوقجي ولم تقيد حريته، انما رأى هو نفسه ان ينتقل من مسقط رأسه تفادياً من وقوع حوادث اخرى. وكل مكان في لبنان هو وطنه وهو طليق حر يقيم انى شاء واراد.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف سالم

يوسف سالم: لا اريد ان ادلل على المركز الممتاز الذي يحتله لبنان في المواصلات الاقتصادية بفضل مركزه الجغرافي وهو صلة بين الشرق والغرب. فعلينا ان نحافظ على مركزه هذا ولا يتم لنا ذلك الا بالجهود التي يجب ان تبذل وفي طليعتها انشاء المطار. لقد رأيت الحكومة اهمية هذا المطار فاستصدرت مشروع قانون بتخصيص ١٢ مليون ليرة لانشاءه. فصدق هذا القانون منذ ستة اشهر وحتى اليوم لم يباشر بالعمل. هناك ٢٨٨ محضر استملاك واللجنة الموكل اليها امر النظر بهذه القطع لم تنجز حتى اليوم سوى مشترى قطعة واحدة فارجو من الحكومة ان تعتبر اهمية السرعة في هذا الموضوع لان كل تأخير يحصل يضر بمركز لبنان الاقتصادي.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة

وزير المالية: اقول رداً على كلمة حضرة الزميل يوسف سالم، ان الحكومة تقدر حق القدر اهمية المطار وما توانت يوماً عن ان تطلب من المجلس الاعتمادات اللازمة له ولكن لا يفوت ان حضرة الزميل ان استملاك الاراضي تقتضي له دروس فنية ووقت طويل تقوم بها لجان التخطيط والتخمين. ولا يمكن ان يتم هذا العمل الدقيق في برهة قصيرة. ويمكنني ان اطمئنه الى اننا من الآن الى ثلاثة اشهر سنباشر بالعمل حيث نكون انجزنا معاملات الاستملاك

الرئيس: الكلمة للسيد الفرد نقاش

الفرد نقاش: اذكر معالي وزير العدل بوجود قرار تحت رقم ٥٤ LR يتعلق بالاستملاك واعتقد ان تطبيقه يمكن الحكومة من الحصول على اموال تساعد على الاستملاك.

وزير العدلية: ملاحظة الزميل في محلها وقد اطلعنا على هذا القرار واحلناه الى لجنة الاقتصاد لدرسه وقد نأتيكم بشيء جديد فيما بعد.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: قرأت في الصحف مؤخراً نص الخطاب الذي القاه السيد انطون سعادة رئيس الحزب القومي، ورأيت في هذا الخطاب ما يكفي للتدليل على ان السيد انطون سعادة طيلة غيبته لم يتعلم شيئاً ولم

ينس شيئاً فهو تناسى ان هذا العهد لم يقيم الا على ميثاق سنة ١٩٤٣ واننا كلنا مجتمعون في لبنان على ان لا يكون الا لبنان. وعندما سئلت حكومة سابقة لماذا سمح للحزب القومي السوري بالعمل دون سواء اجابت بأنه قد اصبح الحزب القومي اللبناني فيا ترى هل كانت هناك امور مبينة؟ اطلب جواباً صريحاً على هذه النقطة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: سأعطيك يا سيدي جواباً صريحاً. لقد رأينا كما رأيت انت ان الخطاب ينطوي على اشارات لا يمكن السكوت عنها، فاو عزت الحكومة الى ادارة الامن العام حتى تستجوب السيد انطون سعادة على ما جاء في خطابه لاننا لم نحصل حتى الآن على نص رسمي لهذا الخطاب رغم ما استحصل عليه موظفو الامن العام منه. ونحن نتظر مجيء السيد انطون سعادة الى الامن العام ولعله قد توارى وتواريه لا يتناسب مع كبر خطابه ولعل التواري هو جأؤه فيكون قد حكم على نفسه بنفسه. ولئن سمحت الحكومات السابقة للحزب القومي السوري الذي سمى نفسه الحزب القومي اللبناني بالعودة الى العمل فلئن هذا الحزب قد اعطى الضمانات الكافية على استعداده للعمل في سبيل لبنان ومصلحة لبنان فقط. واننا نقوم ببحث واسع يتعلق بهذا الحزب وغيره من الاحزاب.

ايها السادة، ثقوا اننا لا نتسامح بشأن الميثاق الذي عملنا لانشاءه بقوانا كلها وببذل دمائنا واننا سنعمل بكل قوانا لابقائه على سيادته وعزته وحرية وسؤده

الرئيس: نعود الى جدول الاعمال. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة الاشغال العامة

فتلا الكاتب تقرير اللجنة التالي:

تقرير لجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ موازنة الاشغال العامة العادية

اجتمعت لجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء في ١١ شباط سنة ١٩٤٧ برئاسة الاستاذ نعيم وحضور معالي وزير النافعة وحضرات السادة: مدير الاشغال العامة ومدير الموازنة ومدير دائرة المهندسين وشرعت بدرس.

الباب الثامن - وزارة الاشغال العامة

الفصل الاول - ادارة الاشغال العامة. ألخ...

الفصل الثاني - مشاريع اشغال طرقات ومباني. أ. الخ. . .

الفصل الثالث - الاشغال المائية. أ. الخ. . .

مقرر اللجنة المالية

نائب البقاع

الامضاء: رفعت قزوعون

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة

وزير الأشغال العامة: ايها السادة

منذ فجر هذا العهد الاستقلالي درجت الحكومات المتوالية على خطة عمرانية واسعة النطاق عاملة باشراف ورعاية فخامة رئيسنا المعظم لتحقيق رغبة اللبنانيين كافة بان برو لبنان في مقدمة الدول يستكمل اسباب رتبة وازدهاره.

وما كانت الحكومة الحاضرة لتحديد عن تلك الخطة الرشيدة بل سوف تبذل كل جهد في سبيل اصلاح يشمل جميع دوائر الدولة

فوزارة الاشغال العامة تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم بمشروع عمراي يشتمل على الموازنة العادية وعلى المشروع الانشائي.

الموازنة العادية

ان الموازنة العادية لسنة ١٩٤٧ تحتوي على اعتمادات ارصد بعضها للاشغال المائية المتنوعة واكثرها للصيانة والاصلاح وخصص الباقي للتعبيد وتزفيت الطرق المشوقة سابقاً وباعمال الصيانة والطرق العامة.

اما المشروع الانشائي وهو الذي بدئ تنفيذه سنة ١٩٤٤ منذ تسلمت الحكم وزارة الاستقلال الاولى برئاسة دولة رياض بك الصلح فقد نفذت اقسامه الثلاث الاولى وها نحن نتقدم من مجلسكم الكريم للتعديل على اعتمادات تتعلق بالقسم الرابع منه. ان هذا المشروع يختلف عن غيره ليس بضخامة ارقامه فحسب بل بتوزيع اعتماداته على المشاريع العمرانية الكبرى فقط. اذ رأت الحكومة تقديم الاهم على المهم بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية او الاقليمية.

مياه الشفة

واول ما عنت به الحكومة توفير مياه الشفة لسائر المناطق المحرومة من مياه نقية غير ملوثة - ذلك للقضاء على الامراض التي فتكت بالالوف من اخواننا الذي من سوء حظهم ان يسكنوا مناطق جافة لا مورد لهم منها سوى مياه ملوثة تجمعت في الحفر او الآبار.

فقد رصدنا لتلك الغاية اعتمادات ضخمة لدى مئات القرى في كل انحاء البلاد. فالشبكة التي تأمل انشائها في جبل عامل توفر المياه لأكثر من مئة وخمسين قرية. وتقدر اكلافها ما يزيد عن خمسة ملايين ليرة تنفق في خمس سنوات - كما ان الشبكات الاخرى سوف تعمم البلاد كلها لدينا مشاريع تتناول البقاع وعكار وقضاء زغرتا والكورة وجبيل والفتوح وكسروان والاقليم ومنطقة عاليه.

اما في اعمال الري فقد عازمت الحكومة على انجاز المشاريع الكبرى التي بوشر بها. وعلى البدء في اعمال كبرى لا تقل عن تلك اهمية ونفعاً. فسوف تتم في هذه السنة اشغال اليمونة في البقاع وفي السنة القادمة ستهي اشغال القاسمية التي تروي السهول الفسيحة بين صور وصيدا. وسنباشر العمل بمشروع النهر البارد لري سهول عكار. فضلاً عن اعمال الري المتفرقة في سائر انحاء البلاد.

الطرق

فقد اقتصرنا في مشروعنا هذه السنة على الطرق الرئيسية كي نتمكن من الاستفادة منها بصورة سريعة، واهمها - مداخل بيروت الثلاث - مدخل بيروت الجنوبي وقد باشرنا في شقه في السنة الماضية على عرض اربعين متراً. والمدخل من جهة دمشق والمدخل من جهة طرابلس الذين نباشر فيهما هذه السنة وسيكون عرض كل واحد منهما اربعين متراً ايضاً.

طريق الارز

ولقد عزمنا ايضاً على انماء طريق الارز بكاملها هذه السنة.

طريق القمم

وهناك مشروع يرمي لربط قرى الاصطياف بطريق جبيلية لا تمر في الساحل. وقد عبرنا عنها بطريق القمم. ويكمل هذه السنة بصورة نهائية القسم الذي يبتدىء من المختارة الى مزرعة كفرذبيان في كسروان مارا في بيت الدين الباروك المديرج مماتا قرنايل بزبددين المشين المروج بسكنتا ونأمل انجاز بقية اقسامه في الجنوب وفي الشمال فيما بعد. الانية الحكومية - لقد خصصنا مبالغ هامة لمشروع ابنية للحكومة - ذلك للتخلص من الاجور الباهظة التي تتكبدها الدولة ولزيادة ثروتها العقارية. والمشروع يرمي لانشاء دار فخم للبريد والبرق وقصر لائق للعدلية وسجن حديث ومستشفى وطني في ضواحي العاصمة ومستشفيات اخرى في بعض المدن. هذا اضافة لاعتمادات ارصدت للمدارس الرسمية في مختلف الانحاء.

المطار

وما عنيانا به ارساد مبلغ كبير لانشاء مطار دولي كبير في ضواحي بيروت وقريباً ننهي اعمال الاستملاك

ونبدأ بالاعمال الانشائية وان هذا المشروع الجبار يجعل من لبنان محطة ذائعة للطيران العالمي بفضل مركز لبنان الجغرافي الذي يجعله صلة الوصل بين الشرق والغرب ولسوف يجني لبنان من سرعة النقل وسهولة المواصلات منافع جمة لا سيما وهو بلد سياحة واصطياف فضلاً عن التقريب بين شطريه المقيم والمغترب.

ايها السادة - ان مقارنة بسيطة تظهر لمجلسكم الكريم وللامة جمعاء اننا منذ ان تسلمنا ادارة مقدراتنا بانفسنا قطعنا شوطاً بعيداً في سبيل العمران والاصلاح بعكس ما يدعي البعض من اننا اهملنا الاصلاح في سياستنا الداخلية. فان الحكومات المتوالية في هذا العهد قامت باعمال كبرى في خلال السنوات الثلاث الاخيرة تفوق كثيراً عما قام به من سبقهم في الحكم خلال اكثر من اربعة عشر سنة - ففي اعمال الري انفق في خلال الاربعة عشر سنة من ١٩٣٠ - الى سنة ١٩٤٤ - اربعة ملايين ليرة فقط - بينما بلغ ما انفقناه خلال ثلاث سنين ما يزيد عن العشرة ملايين - واذا اضفنا الى ذلك الاعتمادات الملحوظة لسنة ١٩٤٧ بلغ الرقم ١٧ مليون ليرة تنفق خلال اربع سنوات مقابل اربعة ملايين انفقت خلال ١٤ سنة

واهم ما حققناه من جراء ذلك الاعمال التالية - اكمال جر وتوزيع مياه نبع العسل - متابعة مشروع ري سهل بعلبك من مياه اليمونة ري صور وصيدا وراس العين بمياه القاسمية - اعمال تجفيف البقاع الجنوبي - اكمال ري سهل البترون بمياه الجوز - تموين بعض قرى جبل عامل بمياه الشفة - بعض اعمال ري مختلفة في سهل عكار والبدء بجر مياه الباروك لمنطقة عاليه.

وقد بلغ ما قد شق من طرقات خلال هذا العهد في مدة ثلاث سنوات ٤٥٨ كيلومتراً في حين ان كل ما قاموا به خلال عشرة سنوات من شق طريق لم يبلغ سوى مئة وثمانية وثمانين كيلومتراً

فيكون مجموع الاعتمادات المخصصة لاعمال النافعة في خلال السنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ نيفاً و «٩٠» تسعين مليوناً من الليرات اللبنانية وان النسبة المئوية لهذا المجموع بالنسبة لمجموع الموازنات العامة للدولة ما بين عادية واستثنائية في خلال السنوات المذكورة البالغ ٢٤٦ مليوناً، تزيد عن ٣٦.

ولا يسعني الا ان اظهر لمجلسكم الكريم ولو بصورة مجملة شيئاً عن تنفيذ الموازنة خلال السنة الماضية فان كل الاعتمادات المرصدة في الموازنة العادية نفذت بحذافيرها فصرفت كما اقراها مجلسكم ولم ينقل اي اعتماد او اي جزء من اعتماد مشروع الى آخر. وقد بلغ مجموع الاعتمادات ما يزيد عشرة ملايين ليرة. اذا اضفنا ما نقدناه من المشروع الانشائي الذي بلغ اكثر من اربعة عشر مليون تكون الحكومة انفقت على المشاريع النافعة في سنة ١٩٤٦ مبلغ اربعة وعشرين مليون ليرة - شملت منافعها كل مناطق البلاد وعلى السواء من طرقات وري وغيرها. وفي باب الطرقات لقد شقت وزارة الاشغال العامة في السنة الماضية وفقاً للنف الخديث ١٩٩ كيلومتراً مقابل ١٨٨ كيلومتر شقت خلال عشرة سنوات سابقة لعهد الاستقلال. هذا فضلاً عن تعبيد ٥٣٩ كيلومترات وتزفيت ٢٠٤ كيلومترات وتحرير وتوسيع ١٢٥ كيلومتراً. وان الاعمال الملحوظة للسنة المقبلة تفوق ما حققناه في السنة الماضية وخصوصاً في مشاريع مياه الشفة والري والابنية الحكومية.

وان الحكومة عازمة على وضع هذه المشاريع الكبرى قيد التنفيذ باسرع ما يمكن لأنها بذلك تقضي على ازمة البطالة قضاء مبرماً فالاعمال التي انجزت في السنة الماضية استلزمت ما يقارب الثلاثين الف عامل للقيام بها ونأمل ان نشغل ما يزيد على ذلك العدد هذه السنة.

وعلى هذا الاساس اطلب من مجلسكم الموقر التكرم بالتصديق على مشروع الموازنة العادية والمشروع الانشائي.

تصفيق

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: بمناسبة درس ميزانية النافعة الفت نظر الحكومة الى قضية استثمار خط الحديد طرابلس - النافورة. لقد طلبت منا الحكومة رصد اعتماد لشراء هذا الخط فقبلنا معها ولكن على ان نتقدم لنا باقرب وقت بمشروع يتعلق باستثماره فالخط منذ ستة اشهر معطل والبلاد تخسر من جراء توقفه. لذلك اسأل الحكومة لماذا تأخرت ولم تتقدم بمشروع يضمن تشغيل هذا الخط الذي دفعنا ثمنه والذي يضم كثيراً من العمال العاطلين عن العمل اذا عرفنا كيف نستثمره.

اما فيما يتعلق بالموازنة العامة فانها تبلغ (٦٠) مليون ليرة اي يلحق كل مكلف لبناني ٢٤٠ ليرة في السنة. فاذا نظرنا الى بيروت وفيها ٤٤ الف مكلف وجدنا ان المكلف البيروتي يدفع علاوة على الـ (٢٤٠) ليرة (١٧٥) ليرة للبلدية و(٨٠) ليرة للجمرك عدا ما يلحقه من ضرائب السكر والرز وغيرهما. اذن بيروت تتحمل اكبر عبء من الضرائب التي تغذي خزانة الدولة وتسدد نفقات الموازنة. فما هي الفائدة التي تجنيها بيروت من هذه الموازنة وما هي المكافأة التي تقدمها لها الحكومة؟ لقد جاءت حكومة الاصلاح الاولى فصرفت ٢٤٠ من الموظفين البيروتيين هذا من جهة ومن جهة اخرى لرى ان الحكومة عموماً لا تساعد بلدية بيروت كما تساعد بلديات الملحقات، وكلنا يشاهد الازدحام وكثرة الناس وضيق الطرق في بيروت. فماذا يجب على الحكومة عمله؟ يجب عليها ان تعاون بلدية بيروت وان تساعد في اصلاح الطرق العامة اطلب من وزير النافعة ان يتعهد بان الحكومة ستعمل على مساعدة بلدية بيروت في ربط جميع طرقها الرئيسية بعضها ببعض، ولقد بدأنا نحن في سنة ١٩٤٢ في فتح طريق خلده فعلى الحكومة ان تسير على هذه الخطة لتخفف من حدة الازدحام فلقد اصبح السير متعذراً جداً في المدينة وليس بإمكان بلدية بيروت وحدها حل هذه الازمة.

الرئيس: الكلمة للسيد صائب سلام

صائب سلام: ليسمح حضرة الرئيس بتوجيه كلمة حارة لمعالي وزير الاشغال العامة ولقد سررت مما ذكره في بيانه من تعداد مثبت لاعمال حكومات الاستقلال التي زادت عما عمل طيلة مدة الانتداب

ولكنني احب ان الفت نظره الكريم الى ان البيروتيين يراجعون نوابهم دائما في قضية المشاريع الانشائية التي تشمل جميع البلاد الا مدينة بيروت . ولقد وعدني معالي وزير الاشغال العامة فيما مضى يوم بحثت معه هذه القضية انه سيأخذها بعين الاعتبار . وانني اتبنى نظرية سامي بك الصلح ووضح للحكومة بان الطرق الرئيسية ليست مداخل البلد ومخارجها فقط بل المواصل التي تصل بين المداخل كما يوجد في طرابلس . واني اذ رأيت من معالي وزير الاشغال ومن دولة رئيس الوزراء الاستعداد الكافي للنظر بهذه القضية لا يسعني الا الاطمئنان الى النتيجة التي سيصل اليها بحثنا .

الرئيس : الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران : استمعت الى بيان حضرة وزير الاشغال العامة وقرأت بصورة سريعة الميزانية والمشروع الانشائي وانا اخالف السيد صائب بك سلام فيما ذهب اليه من تهنئة للوزير فلا اهنيئ الوزير على الميزانية ولا على المشروع الانشائي كما اني لا اهنيئ الحكومة ولا الحكومات السابقة على الميزانيات التي تقدمت بها منذ بدء العهد حتى اليوم . ان كل من يقرأ المشاريع الانشائية والميزانية يخرج بملاحظات ثلاث . الملاحظة الاولى هي ان السياسة تسود شق الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية .

لقد تركت هذه القضية للنواب فقط مع انه يجب ان تترك للدوائر الفنية دون سواها ولا يجوز ان يتدخل رجال السياسة بها .

هذه حقيقة ثابتة تثبتها ارقام الموازنة وانا سنصل من التمشي بعامل الاستمرار على هذه الطريقة الى وقت لا تتمكن فيه خزائن الدولة من صيانة الطرقات وهكذا نرى المبالغ التي ندفعها تذهب هدرأ فنحن والحالة هذه نتأمر مع الحكومة على سلامة اموال الشعب قد يقول رئيس الوزارة والوزراء معه ماذا العمل والنواب لا يمتنعون عن التدخل بالسياسة الانشائية؟ العلة ايها السادة ليست من الوزير ولا النائب، العلة في النظام المتبع هذا النظام الاعوجج الاعرج الذي لا يمكن ان يعطي نتيجة مرضية وبصورة خاصة في الاشغال العامة طالما انه يترك الصلاحية للوزير الذي هو مسؤول امام النواب الذين بدورهم يؤدون حسابهم لناخبيهم وهكذا اضاعت المصلحة في هذه الحلقة المفرغة من المسؤوليات التي لا نهاية لها . اذن عدم تهنئي للوزير تدعمها الارقام في ميزانية الدولة .

اما الملاحظة الثانية فهي ان كل من يمر في طرقات الدولة يتبين له ان سياسة الانتداب لا تزال سارية في هذه الناحية . وزيادة في الايضاح اخص بكلامي منطقة الجنوب . هذه المنطقة التي شق فيها عدد من الطرقات ربما كان ذلك منذ زمن بعيد ولكن بقيت هذه الطرق على قلتها دون ان

تعبد بينما نرى ميزانية الاشغال العامة تضع لجبل لبنان خمسة او ستة ملايين ليرة وللجنوب (٦٠٠) الف ليرة او ما قارب ذلك. تعلمون جميعكم انني ممن يكرهون العصبية الاقليمية ولكنني احب ان يكون الجسم اللبناني وحدة كاملة تعامل سائر اعضائه بالعطف والمساواة، ومن ميزانية هذه السنة ومن المشروع الانشائي يتبين ان الجنوب كان اقل اعضاء لبنان حظاً. قد يكون هناك سبب سياسي لهذا الحرمان وكنت اود ان لا يكون هذا السبب ولكن لو ترك التوزيع للدوائر الفنية بناء على درس فني لما توصلنا الى هذه النتيجة ولما اضطرت الحكومة او النواب للجوء الى هذه الاساليب غير الجائزة. واذا كنا نريد ان نبني سياسة قديمة يجب ان تكون هذه السياسة على اسس منطقية. ان الناس بطبيعتهم ينقادون لمثل هذه الاعمال ولكن من واجب الحكومة ان ترفع عقليتهم الى مستوى راق يميزون به بين ما هو من صلاحياتهم وما هو من صلاحية واختصاص الدوائر والحكومة.

والان اصل الى الملاحظة الثالثة. هذه الملاحظة تتعلق بالطرق الفرعية والاساسية، اذ يتبين من الموازنة والمشروع الانشائي ان الحكومة تصرف اكثر اهتمامها الى الطرقات الفرعية. قد يقف الوزير ويقول ان الجنوب لم تصنع فيه الا الطرق الاساسية. هذا صحيح وفضله لنواب الجنوب الذين اتفقوا على هذا اذ ان الطرقات الفرعية بالامكان عملها في سنة واحدة. ان هذا التوجيه علاوة على خطاه سيضر بمصلحة البلاد في المستقبل وسيضر باخلاق الناس ايضاً ويصبح شعارهم اذا عملت لي الطريق الفلاني ايدئك وهكذا الى آخره من الشروط التي لا نهاية لها.

اعود الى الاشغال المائية. ان مشروع الليطاني درس من هيئات مختلفة قبل تنفيذه وقدرت تكاليفه بثلاثة ملايين ليرة ولقد انفق عليه حتى اليوم ما يقارب الثمانية ملايين ليرة وهو يحتاج لمليونين حتى يتم. اين ذهبت هذه الملايين يا سادة؟ لقد ذهبت بسوء الادارة وانني اترك تعيين المسؤول الى الحكومة والوزير المختص. ان المكلف بدفع الى الخزينة والمال يصرف منها بصورة واسعة جداً دون تقدير او حساب فلو وجدت دوائر تفتيش لتوصلنا لتفهم الامور ولمعاقبة كل مجرم على جرمه اما ترك الحبل على الغارب في كل الدوائر فانه سيؤدي بنا الى الخراب المحتم لان كل شخص عند عمل طريق لا يفكر بكلفته بل بكيفية غش الدولة والربح واذا صح هذا في جميع المشاريع فانه يصح على الطرقات، واننا نسمع الناس يضحجون من تلزيم الطرقات الحديثة في الجنوب واطلب من الحكومة ان تقوم بتفتيش دقيق على الملتزمين وتقيدهم بشروط الالتزام.

انا ازاء هذه الميزانية لا يمكنني الا ان ارفع صوتي محتجاً على وضعها وان لا اقرها واني آسف ان يتمشى حضرة الوزير على هذه السياسة فلقد كنا ننتظر منه ان يأتي بسياسة جديدة تسير مع مصلحة البلاد ومطالبها ومنافعها الا ان يسير على سياسة عادية جرى عليها غيره وثبت ضررها وعدم نفعها للبلاد.

وزير الأشغال العامة: لقد رفع صوته صديقي عادل بك وكان قاسياً في انتقاداته ولا اساس لكل ما قاله وليس عنده شيء ثابت ولكن لماذا رفع صوته وهو يعلم حق العلم ان المشروع الانشائي لا يوجد مشروع انظف منه. الجواب عندي لقد رفع صوته لاني رفضت ان اعمل له طريق القاسمية.

الرئيس: الكلمة للزميل عادل عسيران

عادل عسيران: يؤسفني جداً ان يظهر من حضرة الوزير ما ظهر لقد انتقدت انتقادات عامة ولكن من المؤسف ان حضرة الوزير لا يجب عليها. وقد قلت ان الارقام والوقائع تثبت صحة ما اقول اولاً لان السياسة تسود التوزيع فلم يرد على ذلك وقلت ايضاً ان هناك عدم انصاف في التوزيع على المناطق فلم يرد على ذلك ايضاً وقلت ان الاشغال المائية درست من قبل الهيئات الفنية وقد تقدمت انا والرئيس نقاش بالطلب على اساس ان يعطى لبنان ثلاث ملايين ليرة ولكنه يريد ان يعتبر هذا الكلام غير صحيح ولماذا لانه وزير!..

انا احترم جبرائيل المر كصديق وكوزير ولكن عندما ندرس ميزانية الدولة مفروض علينا ان ندرسها دراسة كاملة وقد قلت الى معالي الوزير انني قبل ان ترصد الاعتمادات للطرق العامة طلبت ان يعمل طريق القاسمية - دير قانون وهذا حقيقي وانا اؤكد انني لو اصررت على هذا الطلب لاجابني اليه حضرة الوزير وانني مع احتفاظي بصداقته ومحبة آسف لان يصدر عنه كلام كهذا

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الوزارة: لا شك ان عادل بك كان قاسياً وكذلك حضرة الوزير كان قاسياً في جوابه وانا اجيب بان عادل بك يريد الكمال وهذا ضروري وواجب لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار الاحوال العامة التي ترافق كل بلد من البلدان وقد قال ان وزارة الاشغال لم تكن عادلة في توزيع الاعتمادات على المناطق وانا لا ادعي بأنها كانت عادلة كل العدل انما اعود فاقول ان هذه الميزانيات متسلسلة بعضها من بعض ولا تنسوا اننا فوجئنا بها جاهزة ومع ذلك ارجوكم يا حضرة الزميل ان تكون منصفاً ولئن ظلم الجنوب في الاعوام الماضية فهو لم يظلم في الاعوام الاخيرة.

ان كثيرين منا يعترضون على المبالغ الكبيرة التي ترصد للطرق في جبل لبنان ولكن يجب ان ننظر الى ان من جهة اخرى محروم من موارد ومرافق كثيرة ومورده الوحيد هو الطرقات فعلى الحكومة ان تتابع هذه السياسة وعليها ايضاً ان لا تحرم هذه المناطق الاخرى من عنايتها.

اما القضية الثانية وهي المهمة وهذا شيء لا يمكن الاجابة عليه فعادل بك معروف بصداقته ونزاهته وهو يدعي ان هذا المشروع يكلف ثلاثة ملايين ليرة وقد صرف عليه ثمانية ملايين ولم ينته بعد فانا اقول انه ربما كان هذا المشروع مستوفياً هذه الشروط ونحن نجري تحقيقاً بهذا الخصوص ولكن رأينا هو ان الامر فيه شيء من المبالغة

اما حضرة الوزير فكلكم تعلمون انه معروف باخلاصه ونزاهته وانه متجرد عن كل غاية. والذي ارجو ان يتضح لكم هو ان الجنوب قد ظلم اعواماً عديدة وانا ابنه ونائبه ولكن الحكومات المتعاقبة عملت على رفع هذه الظلامة ولم تتمكن من رفعها ولكنها ستتمكن من رفعها انشاء الله فارجو ان تنتهي هذه المسألة بيننا وبين حضرة الزميل سلام.

الرئيس:

سأعطي للمرة الاولى الكلام للنواب حسب المناطق الكلمة للزميل كاظم الخليل

كاظم الخليل:

من المستغرب جداً ان تقع هذه المشادة بين الزميل عسيران والوزير المر فمنذ امد قصير طلب الزميل عسيران الى حضرة الوزير المر ان يرافقه الى الجنوب فقطع المسافات الطويلة واطلع على الحالة في الجنوب واراد ان يعمل على اصلاحها وقد رأيناه بعد هذه السفرة الطويلة يقف محامياً في كل مناسبة وفي كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء يدافع عن منطقة الجنوب وطرق الجنوب وما ذلك الا تحقيقاً لرغبة عادل بك فلذلك اقول انه من المؤسف ان تحصل هذه المشادة ولكننا لو عدنا لما قاله لوجدنا انه لا يرمي الى انتقاد معالي الوزير فالحظاً واقع من جراء القانون الموجود لان النواب يضغطون على الوزير والناخبين يضغطون على النواب لذلك لا ارى سبباً للحماس الذي اباه معالي الوزير واعتقد ان السبب هو سوء التفاهم وعلى كل حال فالزميلان هما صديقان حيمان وسيبقيان صديقين حميمين.

الرئيس:

نعود لمنطقة الشمال الكلمة للزميل سعدي المنلا

سعدي المنلا:

كنت اود ان يكون حضرة رئيس الحكومة حاضراً فرغماً عن الكارثة التي حلت بطرابلس لا تزال البرقيات العديدة تصلنا يومياً من طرابلس وهي تطالب بالمنطقة الحرة.

والمنطقة الحرة ليست بالشيء الجديد في هذه الدنيا بل هناك مناطق حرة تتمتع بها البلاد الداخلية بصلاحيات واسعة. لقد طلبت طرابلس هذا الطلب ووعدت بدرسه لذلك ارجو من الحكومة ان تسرع بدرسه وتحقيقه للطرابلسيين، كما أنني ارجو ان توسع الحكومة مرفأ طرابلس لتتمكن السفن من الدخول اليه.

اما المشروع الانشائي فقد سبق ان خصص في سنة ١٩٤٢ مبلغ لا بأس به لمدخل طرابلس من جهة بيروت وفي سنة ١٩٤٦ خصص ايضاً له مبلغ ثم في هذا المشروع الحالي حرم من كل شيء.

اما المدخل الشرقي من طرابلس وهو مدخل حمص فيحتاج الى اصلاح كبير وهناك اكثر من دليل على انها طريق متعرجة فاذا طلبت ان يصرف مبلغ من المال له اكون قد طلبت عدلاً وانصافاً. وقد خصص مبلغ كبير للقمم في لبنان. فهل الشمال محروم من القمم هناك الضنية وبلاد الضنية

فاطلب ان يصار الى وصل قمم الضنية الى اهدن لذلك اطلب اعادة المشروع الانشائي الى اللجنة ليصير درسه من جديد .

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: ان المنطقة الحرة كان بالامكان ابداء الرأي فيها هي معرض البحث في وزارة المالية وقد راجعني بشأنها كثيرون من اهالي طرابلس وشرحوها شرحاً مستفيضاً لذلك اسرعت لاختذ رأي ارباب الاختصاص ورأيت ان الموضوع قابل للتحقيق وهذه القضية سيظهر اثرها انشاء الله قريباً اما المرفأ فكنت افضل ان ارى درساً من ايام وزارة سعدي بك بشأنه اما المشروع الانشائي فهو انشائي وليس بلدي

ومدخل طرابلس من جهة البحصاص نقوم بتمة الاعمال للاستملاك والتلزم والعمل على الاستملاك والتلزم سائر بصورة مرضية وعندما تنتهي وزارة المالية من الاستملاك ستتقدم الحكومة بالمال اللازم.

سعدي المنلا: اين المال؟

رئيس الحكومة: اذا انتهي الاستملاك اعدك بالمال

اما طريق القمم فهي تبتدئ من بنت جبيل وتنتهي في قمة سير وهذا العمل لا يمكن ان ينتهي في سنة واحدة ولا في مشروع واحد واريد ان اطمئن حضرة الزميل ان الحكومة تعني كل العناية بقضية الشمال وطرابلس .

الرئيس: الكلمة للسيد يعقوب الصراف

يعقوب الصراف: اسمح لنفسني بان اقول لمعالي وزير الاشغال العامة اننا لم نكن بحاجة الى سماع بيانه الدال على الاعمال التي عملها في وزارته، واذا كان لي ما اقله في هذا الباب فاني اعلم ان الاعمال الانشائية تخصص احياناً لمشاريع الري والطرق الرئيسية . وقد سبق لي ان تقدمت من معاليه بطلب انجاز مشروع ري عكار الذي بدئ به منذ سنة ١٩٣٢ والذي سبق للحكومات المتعاقبة ان خصصت له ٤٠٠ الف ليرة في موازنتها . وساءني جداً ان تأتي الحكومة بمشروعها الانشائي في هذه السنة ولم تنوه به لا بقليل ولا بكثير عن مشروع ري عكار . انما وعد معاليه في بيانه انه سيعمل جهده لتخصيص مبلغ في السنوات المقبلة لهذا المشروع . لذا اضم صوتي الى صوت حضرة الزميل سعدي بك المنلا واقول ان الشمال عامة وطرابلس خاصة قد بخس حقها في المشروع الانشائي ونحن نواب الشمال نؤيد دولة رئيس الوزارة ونعتقد ان ما يعمل في حقل الانشاء في طرابلس انما يعمل في المنطقة الشمالية لأنها مركز صناعي وزراعي . وما تعمله الحكومة في هذين الحقلين تعمله لسائر البلدان الشمالية .

الرئيس: الكلمة للسيد سليمان العلي

سليمان العلي: ارجو من الحكومة ان تسترجع المشروع الانشائي وتعيد درسه وان لا يعرض على بساط البحث في هذه الجلسة.

الرئيس: ان المشروع الانشائي لم يعرض على البحث الان وسيعرض في جلسة ثانية

سليمان العلي: اني اؤيد حضرة الزميلين سعدي بك المنلا والدكتور الصراف فيما قالاه. وارجو من الحكومة ان تعيد المشروع الانشائي للجنة لتدرسه درساً وافياً على ضوء مطالب الشمال قبل طرحه على المجلس حتى لا تضطرننا نحن نواب الشمال الى الانسحاب من الجلسة فيما لو جاء كما هو عليه الآن

الرئيس: انا لا اقبل مثل هذا التهديد والكلمة الاولى والاخيرة بشأن المشروع هي للمجلس. الكلمة الان للدكتور جميل تلحوق

جميل تلحوق: لكل منطقة مصلحة تختص بها فجلبل لبنان له مصلحة حيوية في قضية الطرقات. واذا خصصت لها مبالغ كبيرة فلأنها تطرق اكثر من طرقات اية منطقة كانت. انا لا ارجب في انقاص اي مبلغ من المبالغ التي تخصص للمناطق الاخرى لتضاف الى مخصصات طرقات منطقة جبل لبنان انما اطالب برصد المبالغ الكافية لجميع المناطق وبالاخص لمنطقة جبل لبنان فيما يتعلق بالطرقات. واني اتوجه الى معالي وزير الاشغال العامة بهذه الملاحظة: ارى ان البلدان المخصصة للاصطياف ان كان فيها بلديات او خالية منها، نستدعي اهتمام الحكومة في تعبيد طرقاتها وبالاخص تزفيتها، فإذا كانت الحكومة لا تمد يد المساعدة الى هذه البلدان في هذه الناحية، أقول ان هذه المبالغ الضخمة المخصصة لمنطقة جبل لبنان لا تعطينا الفائدة الكافية لان هذه البلدان غير قادرة على صيانة طرقاتها هناك بلدان معدة للاصطياف ومطروقة من المصطافين وليس بوسعها القيام بصيانة طرقاتها فأطلب من الحكومة مساعدتها بصورة خاصة واطلب ايضاً بصورة عامة زيادة الاعتمادات المخصصة لطرقات جبل لبنان

يا حضرة الوزير، انه لا يمكن الاستفادة من هذه المبالغ الطائلة ما لم تضيفوا اليها قيمة زهيدة للبلدان الفقيرة المعدة للاصطياف.

الرئيس: الكلمة للدكتور عبد الغني الخطيب

عبد الغني الخطيب: اني اشكر معالي وزير الاشغال العامة للجهود التي بذلها في سبيل اصلاح طرقات جبل لبنان لأنها كانت سابقاً محرومة من هذه الاصلاحات.

الرئيس: الكلمة للشيخ فريد الخازن

فريد الخازن: ارى ان تضاف اعتمادات المشروع الانشائي الى بنود الموازنة وننتهي من هذه المشادة.

الرئيس: الكلمة للسيد امين السعد

امين السعد: فيما يتعلق بالموازنة العادية، سمعت من بعض الزملاء انتقاداً على توزيع الاعتمادات على المناطق

فقالوا ان حصة جبل لبنان كانت اكثر من حصص بقية المحافظات. هذا صحيح ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار حاجة منطقة جبل لبنان الى الطرقات لوجدنا ان التوزيع لم يكن ظالماً لان هذه المنطقة هي وعرة جداً وتتخللها جبال ووديان عميقة والقرى متثرة على جوانبها. فلا يمكن للاهالي الاتصال بقراهم الا بواسطة الطرقات. ثم ان منطقة جبل لبنان هي اكثر المناطق سكاناً ففيها ٢٧٠ الف نسمة في حين ان اكبر منطقة من مناطق لبنان لا يتجاوز عدد سكانها ١٥٠ الفاً وفوق ذلك في جبل لبنان قرى اصطياف غير موجودة في بقية المناطق.

قال دولة الرئيس ان لبقية المناطق موارد عديدة اما منطقة جبل لبنان فليس لها سوى مورد واحد هو موسم الاصطياف ولا يمكن ان يزدهر الا بطرقاتها. هناك طرقات انشأها الاهالي على نفقاتهم الخاصة فهل يجوز ان تهملها الحكومة وتتركها عرضة للخارج. فارجو من الحكومة ان تهتم بها وتكمل تعبيدها بعد ان ضحى الاهالي في سبيلها اموالاً طائلة.

والان نعود الى التصويت على بنود موازنة وزارة الاشغال العامة

الرئيس: البند الاول: موظفو الاشغال العامة. وقد عدلته اللجنة المالية فاصبح ٦١٤٦١٠ ل.ل بدلا من ٥٩٣٩٥٨ ل.ل

من يقبل به كما عدل فليرفع يده

اكثرية. أَلخ...

الكلمة للسيد اديب الفرزلي

اديب الفرزلي: كانت الحكومة سابقاً تقدمت بمثل هذه الفكرة لمشتري حادلات وادوات للتنزيت ونحن شجعناها على ذلك. وفي العام المنصرم صدقنا اعتماداً لانفاذ هذه الفكرة فهل حققتها الحكومة بشراء المحادل؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة

وزير الأشغال العامة: وصلتنا عشر محادل حتى الآن وسيصلنا قريباً عدد آخر منها.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم

وديع نعيم: اطلب تعديل البند الثاني على الشكل التالي: مشتري حادلات وسيارات وادوات تنزيت

الرئيس: من يقبل بتعديل البند الثاني كما طلب السيد وديع نعيم ويصبح هكذا:

البند الثاني: مشتري حادلات وسيارات وادوات التزفيت ١٥٠٠٠٠ ل.ل.

اكثرية. أ.ل.ل.

الكلمة للسيد اديب الفرزلي

اديب الفرزلي: كنت تقدمت بسؤال شفهي الى معالي وزير الاشغال العامة ما اتقدم به الآن: رأيت طريق زبدل صغير مشجرة قد ارسد لها ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية فهل رأى معاليه مع مهندسي مكتبه الفني ان هذا المبلغ يكفي لتزفيت طريق طولها ٤٥ كيلومتراً لا سيما وقد تهدم معظمها؟ فاذا كان يقرر معاليه مع المكتب الفني ان هذا المبلغ يكفي فانا موافق عليه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة

وزير الأشغال العامة: ان هذا الاعتماد سيدفع ثمناً لاستهلاك القسم الملزم اما نفقات التزفيت فستدفع من مخصصات التزفيت

فريد الخازن: هناك طريق في منطقة جزين انقص اعتمادها من ٧٥ الى ٤٠ الف ليرة مع ان جميع الاعتمادات في الموازنة العادية بقيت كما هي. فهل لمعالي الوزير ان يجيبنا على هذا السؤال.

الرئيس: يمكن لمعالي الوزير ان يعد بالزيادة

وزير الأشغال: هذا بند عام ويمكن للوزارة ان تتصرف بالزيادة واعدك باجابة طلبك.

فريد الخازن: ان هذه الطريق رئيسية

الرئيس: سجل في المحضر ان الوزير واعدك باجابة طلبك وهذا يكفي.

من يقبل بالبند الرابع كما تلي معدلاً فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع معدلاً. البند الخامس: صيانة الطرقات ذات المنفعة المحلية

وقد عدلته اللجنة بانقاص ١٠٪ من مجموع المبالغ المقدرة لطرقات جبل لبنان و اضافتها على طرقات المناطق الثلاث: الشمال والجنوب والبقاع، فاصبح مجموع البند ٦٢٤١٦٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدل فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس معدلاً. البند السادس: صنع الايدياليات ومشتري زفت وقد انقصته اللجنة من ١١٠٠٠٠٠ ل.ل. الى ٩٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما خفض فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند السادس كما خفض. البند السابع: الصيانة الدائمة للطرق ٤٢٥٠٠٠ ل.ل. الكلمة للسيد امين السعد.

امين السعد: كنا عرفنا منذ اشهر ان وزارة الاشغال العامة الغت جميع الورش المخصصة لاصلاح الطرق. وها نحن الآن نرى انها اعادت مبلغاً كبيراً لهذه الغاية: فلا نفهم ما معنى الالغاء بالامس واعادة الورش اليوم.

وزير الأشغال العامة: كانت في ورش دائمة فالغتها الحكومة في السنة الماضية ثم جاءت الحكومة اليوم تعين ورشاً موقته لمدة معينة لاجل اصلاح الطرق لان قضية الورش الدائمة قد نشلت.

الرئيس: الكلمة للسيد اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: قرأت في الاعتمادات الواردة: الحوش السرايا ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية في زحله. وفي العام المنصرم خصص مثل هذا المبلغ وفي الاعوام السابقة ايضاً. واعلم ان مدخل زحله هو «البوليفار» وزحله لا ترضى ان ينفق مثل هذا المبلغ دون ان تعرف مصيره. فابن ينفق هذا المبلغ؟ انا اخشى ان نصل الى قول حضرة الزميل عادل بك عسيان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: المسمى موجود فهل تريد تغيير الاسم؟

اديب الفرزلي: هناك حقائق. ندخل الى زحله عن طريق «البوليفار» ومنها شعب توصل للسراي وعند مزرعة الفرد السكاف طريق توصل لزحله. ففي السنة الماضية وهذه السنة خصص لها مبالغ في الموازنة فماذا حدث بها وبناء على اي درس خصصت هذه المبالغ؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال.

وزير الأشغال العامة: انها طريق رئيسية تبتدئ من حوش الامراء - زحله وهي تختصر طريق زحله - المروج اديب الفرزلي: انا آسف ان يعلم المهندسون ان هناك قرى سحمر ويحمر وغيرها محرومة من الطرق ويأتون برصد اعتماد لطرق حوش السراي. فانا لا اعتمد الا على الفن.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزوعون

رفعت قزوعون: اجيب على ملاحظة حضرة الزميل اديب الفرزلي اذا اخذنا القرار القاضي بنقل سراي زحله الى قرب البوليفار بعين الاعتبار فلا لزوم لاعتماد حول السراي. اما اتصال هذه الطريق بطريق المروج فهو لازم.

ثم لفت نظري انه خصص سابقاً لبلدة سرغايا مبلغ ٨٠ الف ليرة وفي هذه السنة لم يخصص لها شيء.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل .

جورج عقل: جواباً على تصريح معالي وزير الاشغال العامة فيما يتعلق بالورش الموقته التي حلت محل الورش الدائمة اقول: كانت وزارة الاشغال اعلنت عندما الغت الورش الدائمة انها تكلف الخزانه مالا كثيراً وان الذين يشتغلون لا يأتون بالفائدة التامة فوافق المجلس الحكومة على الغائها. اما اليوم فلا نعلم ما الحكمة من اعاده ورش محل ورش وتسمى موقته؟ لقد سرحت الحكومة عمالاً مساكين كانوا يشتغلون في الورش منذ ٢٠ سنة دون تعويض. لذا اطلب من معالي وزير الاشغال:

- ١ - يجب انسانياً وحقاً ان نلتفت الى الذين سرحوا من هذه الورش الدائمة وان نعطيهم تعويضاً
- ٢ - نطلب ان تراقب هذه الورش وأؤكد ان هناك ورشاً موقته عديدة لا يشتغل عمالها شيئاً لفقدان المراقبة. لذا اكرر طلبي الى الحكومة بان تراقبها مراقبة فعلية واذا استحالت مراقبتها فلتلغها ولتلتزم الطرقات للمتعهدين.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة .

وزير الأشغال العامة: كانت الورش الدائمة سابقاً تشتغل في كل مكان ما عدا الورش فرأينا الغاءها والاستعاضة عنها بورش موقته تعمل في اماكن معينة بناء على طلب المهندس رئيس المنطقة. ولقد وضع لهذه الورش اعتماد اقل من اعتماد الورش الدائمة ونعتقد ان هذه الطريقة ستعود بالمنفعة اكثر من الطريقة الاولى.

الرئيس: يطلب الاستاذ اديب الفرزلي الغاء المبلغ المخصص في البند الخامس للحواش السرايا وقدره ٥٠ الف ليرة يعني يطلب انقاص البند ٥٠ الف ليرة من يوافق على هذا الاقتراح فليرفع يده

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح والآن البند السابع الصيانة الدائمة للطرقات ٤٢٥٠٠٠ ليرة

من يوافق عليه كما ورد فليرفع يده

اكثريه. أ.خ. . .

الرئيس: صدق البند العاشر. يقترح وزير الاشغال العامة اضافة بند يتعلق بسكة حديد طرابلس الناقورة قيمته ١٠٠٠٠٠٠ ليرة الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: لا يجوز هذا العمل بينوا لنا الاسباب. لماذا تأخذون هذه القضايا الهامة بالهزل. لقد طلبنا منكم قبل تقديم طلب شراء الخط ان تقدموا لنا مشروع قانون بطريقة استثماره.

الرئيس: الكلمة لرئيس الوزراء

رئيس الوزارة: لقد تقدمت الحكومة بطلب شراء الخط ووافق عليه المجلس والآن حتى يتم استثماره تطلب تخصيص اعتماد لصيانته وحراسته .

سامي الصلح: فهمت ان الحكومة تطلب المائة الف ليرة للصيانة ولكن يجب عليها ان تتقدم قبل ذلك بمشروع استثمار لهذا الخط لكم ستة اشهر في الحكم ماذا تعملون . . .

(وهنا حصلت مشادة بين حضرة رئيس مجلس الوزراء وحضرة النائب السيد سامي الصلح)

الرئيس: الكلمة لرئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزارة: هل يمكن في ظرف شهرين ان نتقدم بمشروع استثمار هذا الخط؟ كلنا يعلم ان هناك لجنة لدرس استثماره ولقد دعينا لحضور مؤتمر دولي للخطوط ونحن نعمل بسرعة ولكن نتوخى في عملنا الدقة والنتيجة المثمرة .

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح

سامي الصلح: منذ سنة ونصف ونحن نخابر بشأن هذا الخط فماذا عملنا في هذه المدة لم اقصد من قولي اتهام حكومة رياض بك بالتقصير بل القي تبعة التقصير على دوائر النافعة التي آن لها بعد هذه المدة الطويلة من الدرس ان تنجز مشروع استثمار هذا الخط .

الرئيس: الكلمة لرئيس مجلس الوزراء .

رئيس الوزارة: انا افهم ان نهتم باستثمار هذا الخط باسرع وقت اذ لا يجوز وهو ملك الدولة الابطاء باستثماره . ليس الاستثمار هيناً فهو ينطوي على امور كثيرة . اننا ندرس الموضوع درساً دقيقاً ولقد قلت لك اننا دعينا لمؤتمر في القاهرة لدرس كيفية تسيير جميع الخطوط الحديدية في البلاد ولقد ذهب ممثلنا ولعله يعود باقتراح جليل بهذا الشأن . انا اعلم انك قمت بمشاريع كثيرة وكنا اذا قلنا لك اسرع تقول ندرس ونحن ندرس ايضاً . ومن الآن حتى استثمار هذا الخط علينا واجب صيانته وحراسته .

الرئيس: الكلمة للسيد امين السعد

امين السعد: ورد في البند الثامن اشغال شتى ١٠٠٠٠٠ ليرة ولم يوضح لنا ما هي هذه النفقات

الرئيس: لقد صدق هذا البند

امين السعد: انا اقول ان وزارة النافعة تقدمت بطلب مائة الف ليرة لصيانة سكة حديد النافورة طرابلس فاقترح ان يؤخذ البند الثامن الذي صدقناه الى هذه الغاية .

رئيس الوزارة: لو نظرت الى الصفحة ١٢٣ من الموازنة لوجدت منافع هذا البند فمنه ٥٠ الف ليرة لرفع الثلج عن الطرقات .

الرئيس: من يوافق على اضافة البند الحادي عشر نفقات سكة حديد طرابلس النافورة ١٠٠ الف ليرة فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: صدق البند الحادي عشر والآن الفصل الثالث - الاشغال المائية. الكلمة للسيد ابراهيم حيدر ابراهيم حيدر: لقد اتفقنا في لجنة الاشغال العامة على ان يجري توزيع المبالغ المخصصة للاشغال المائية على اساس تقرير اللجنة.

لذلك اطلب ان يسجل ذلك في المحضر حتى يجري التنفيذ طبقاً للجدول الذي وضعته لجنة الاشغال العامة.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون

رفعت قزعون: ليس من فرق بين توزيع لجنة الاشغال العامة ولجنة المالية انما توجد بعض المبالغ التي دمجت بالنظر فصغرها وهكذا ظهر بعض الفرق السطحي. ولقد سأل الزميل عن مبلغين خصصا في اللجنة لعين الغزال وللنبي ايل الاول ٧ آلاف ليرة والثاني لا اذكر قيمته على كل اطمئن الزميل بوجودهما فالميزانية لم يغير بها شيء.

ابراهيم حيدر: بحثنا يتعلق بان لا يعين مبلغ واحد للعيون حتى لا يأتي احد ويصرفه بغير وجهه وفي غير المكان الذي رصد له. لذلك قلنا ٥٦ الف ليرة للاعين الصغيرة في البقاع وعددناها بطريقة تضمن العمل بالارقام لا تختلف في نتائجها انما ما نريده هو ان تنقيد الوزارة في جدول اللجنة ساعة التنفيذ.

الرئيس: المجلس يصدق على البنود والاعتمادات فقط الكلمة للسيد اديب الفرزلي

اديب الفرزلي: انا اقول ان النقطة التي اوردها السيد ابراهيم بك حيدر لا تهم نواب البقاع فقط بل الجميع اذا اخذت بعين الاعتبار انني اصرح انه ليس من ميزانية للنافعة اختلف عليها اكثر من هذه يقول عطوفة الرئيس بأنه يصدق على اعتمادات البنود ولكن الا يعلم الرئيس وانتم بأننا توصلنا لهذا الجذع من هذه الفروع فبلغ المجموع كذا من التفريق. لقد رديتم اقتراحاً سابقاً لي لأنكم صدقتم على البند فاقول لكم ان الخمسين الف ليرة لن تنفق ولن يستفاد منها. ليست العبرة بالبنود التي تصدقونها بل العبرة بالتدقيق في كيفية الوصول الى هذا الرصيد وذلك بالنظر الى التقسيم مثلاً اطلب ان يعين مبلغ لمنطقة او لنوع فيأتي غيري ويضعه لغير اسم لم يتغير مجموع البند ولكن تغيرت الفائدة المتوخاة من امواله ولقد حصل ذلك فعلاً اذ نقل الوزير اعتماد دير الغزال الى اقية صغيين. انني ارجو الرئيس ان لا يعجل في تصديق البنود حتى تتمكن من درس الفروع. لمن

سيصرف المبلغ الموجود لعين المزارع وهذه ستة اعين يجب ان يقال عين التفاحة حتى يصرف المبلغ على عين التفاحة وهلم جراً. هذا امر لا اقبل به انا شخصياً ولا اقبل ان يصدق بند دون ان نفهم الاسماء التي ستفق عليها اعتماداته انني اعتقد انه يسر الحكومة ان تسير على نور وانني اسألها اذا كانت مقتنعة بهذه الطريقة حتى اقتنع معها.

الرئيس: لي كلمة اقولها للزميل: الرئاسة والمجلس شاهد، لا تسرع في المناقشة والتصويت ولكنها تبالغ في اعطاء الكلام وسعة الصدر. وانني احب ان الفت نظر النواب الى ان المجلس بموجب الدستور يصدق على الموازنة بنداً بنداً وليس للتفاصيل التي تصرفون وقتاً طويلاً عليهما قيمة دستورية، هي ارشادية فقط. هذا حكم الدستور. لذلك بموجب الدستور اطرح عليكم البند لا التفصيل. الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة

وزير الأشغال العامة: اجيب الاستاذ اديب الفرزلي على قوله بان الميزانية نختلف عليها وان بها فوضى فان الفوضى منكم وليست من وزارة الاشغال العامة.

الرئيس: الكلمة للسيد ابراهيم حيدر

ابراهيم حيدر: اجتمعنا في لجنة الاشغال العامة بحضور الوزير ومعاونيه وارصدنا ٥٦ الف ليرة لاعين البقاع بعد ان كان لها ٤٠ الف ليرة فقط. ولقد اتفقنا على التوزيع وطبع الجدول المتعلق به لدى الوزير وفي دوائره

الرئيس: لا افهم سبب هذا الجدل؟ قل لي ماذا تريد؟

ابراهيم حيدر: الخلاف على خمسة آلاف ليرة رصدت لعين ولم يأت ذكرها اطلب من الوزير ان يتقيد بالتنظيم.

رئيس الوزارة: حضرة الرئيس لقد فصل الدستور في الموضوع وهذا متعلق بحضرتك فاما ان تطيل المناقشة واما ان تبحث القضية من الناحية الدستورية

الرئيس: تنويراً للمجلس اتلو نص المادة ٨٢ من الدستور:

المادة الثانية والثمانون - كل سنة في بدء عقد تشرين الاول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنداً بنداً.

والنتيجة عند تفسيركم وتفسير البرلمانات في العالم.

جورج زوين: لي طرح حضرة الرئيس الموازنة بنداً بنداً وليمنع الكلام

الرئيس: الفصل الثالث - الاشغال المائية البند الاول - نفقات الدروس ومراقبة الينابيع والاحوال الجوية ١٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

اكثرية. أ. الخ. . .

كاظم الخليل: الفت نظر الحكومة الى ان هناك مكان في صور على نهر السامر وهو مستنقع يسبب الملاريا ففي صور ٣٠٠ مريض من الملاريا وتجهيف هذا المستنقع يكلف مبلغاً ضئيلاً وخصوصاً انه في مدخل صور.

رئيس الحكومة: الحكومة توافق على ذكر تجهيف نهر سامر من البند الرابع
الرئيس: من يقبل بالبند الرابع واعتماده ٢١١٠٠٠ ليرة فليرفع يده
اكثرية. أ. الخ. . .

رئيس الحكومة: تقترح الحكومة اضافة بند ثامن - مساعدة طلاب الطيران ٢٥٠٠٠ ليرة
سامي الصلح: لقد اقترحنا تأسيس مختبر كيماوي
وزير الأشغال العامة: لقد ارسلنا المشروع لمجلس الوزراء وهو قيد الدرس
الرئيس: من يقبل البند الثالث مساعدة طلاب الطيران ٢٥٠٠٠ ليرة فليرفع يده
اكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ورفعت الجلسة على ان تعقد في مطلع الاسبوع القادم.
رفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع

في ١٢ آذار سنة ١٩٤٧

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة درس موازنة سنة ١٩٤٧ العامة

أ - موازنة الواردات

ب - مشروع قانون الموازنة

عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ١٢ آذار سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة الاستاذ حبيب ابي شهلا وعضوية كل من اميني السر السيدين محمد العبود ويوسف ضو. وتغيب السادة: احمد الاسعد، اميل لحود، خليل ابو جوده، عبد الحميد كرامه، عادل عسيان، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، نسيب غبريل، يوسف اسطفان، يوسف سالم. واعتذر السيد محمد بيضون.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة، صبري حماده نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية، عبد الله اليافي وزير العدلية والمالية بالوكالة، جبرائيل المر وزير الاشغال العامة والامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، الكلمة للسيد محمد العبود

محمد العبود: كل منا يعلم الحوادث المؤسفة التي وقعت اخيراً في مدينة طرابلس، ومما لا ريب فيه هو انه لا

يمكننا ان نقف مكتوفي الايدي امام هذه الفاجعة التي حصلت فيها. وعلينا واجب ان نتساءل عن الاسباب التي ادت الى وقوع الحادثة وعن الاسباب التي سبقتها.

هناك من يقول ان الاخبار كانت تصل من الحكومة المحلية في طرابلس الى الحكومة المركزية عن احتمال وقوع حوادث نظراً لان الجموع القادمة من سوريا لاستقبال المجاهد فوزي بك القاوقجي كانت تتقلد اسلحة لبدء شعورهم. ويقال انه اتى الى الحكومة اشعار بتلافي محذور ووجوب نزع سلاح المستقبلين ولم ينزع. ولا اعلم لاي سبب وربما كان لغاية حكيمة. ويقال انه وصل اشعار للحكومة المحلية في اليوم التالي بتجريد الاسلحة من الجماهير فنزعته، وبعد قليل اعيد الى اصحابه. فهل هذا الخبر صحيح؟ من اصدر الاوامر بنزع اسلحة الجماهير ثم باعادتها لاصحابها وما هي الحكمة في كلا الامرين؟

وكان احد زملائنا حضرة النائب سليمان بك العلي في طرابلس وشاهد بعينه وسمع باذنه المجادلات والمشاحنات بين رجال الحكومة المحلية هناك وكانوا منقسمين الى فئتين: فئة تطلب نزع السلاح واخرى تشير بابقائه. هناك قانون يجب ان يطبق في مثل هذه الحوادث فلا يسمح من الان فصاعداً باطلاق الرصاص او بنقل سلاح ممنوع ولا اريد ان ازيد الطين بلة والموقف حرجاً بل يجب علينا ان نتلافى الموقف الان

ففي حوادث سنتي ٣١ و٤٣ لم تقع ضحايا كحادثة طرابلس الاخيرة التي اسفرت عن سقوط ٢٣ قتيلاً وستين جريحاً فمن هو المسؤول عنها والى من ينسب التقصير؟ فارجو من الحكومة ان تدلي لنا بمعلوماتها في الصدد وعملاً بسمعته حضرة الزميل ومن هي السلطة التي كانت تأمر بنزع السلاح ومن التي كانت تأمر بابقائه لان المجلس يعلق اهمية كبرى على هذا الموضوع الخطير، لانه لا يجوز ان تذهب هذه الضحايا بدون تحقيق حقيقي وبدون شعور بالواجب في هكذا ظروف.

واذكر انه عندما سقطت امرأة قتيلة في حوادث شركة الريجي قام المجلس وقعد للحدث وضحت البلاد له. وبديهي ان يكون موقف المجلس من حوادث طرابلس اشد اهتماماً.

سمعت في الجلسة السابقة من بعض الزملاء يبدي اسفه للحدث فهذا الاسف لا يكفي ولكن يجب ان نعرف من هو المسؤول عنه وارجو من دولة رئيس الوزارة ومعالي وزير الداخلية اعطاء الايضاحات الكافية عن الاسباب التي ادت وقوع الحادث وعمّا اذا كان حقيقة اعطيت الحكومة علماً باحتمال وقوعه وعمّا اذا كانت اتخذت الاحتياطات اللازمة لدرء هذا الخطر.

الكلمة للسيد حميد فرنجي

الرئيس:

حميد فرنجه: سمعت الكلمة التي تقدم بها حضرة الزميل محمد العبود. لقد تساءل عما اذا كانت الحكومة قد علمت بوصول المستقبلين السوريين وهم يحملون الاسلحة، وهل تنبّهت الى ان وجود الاسلحة بين ايدي هؤلاء يظهر السلاح بين ايدي الطرابلسيين. ومن البديهي متى كان الناس مسلحين ربما يحصل اشتباك لاقول حادث؟ نعم في الساعة العاشرة من صباح يوم الكارثة تنبّهت الحكومة الى خطورة الحالة ووجوب انزال الجيش للمحافظة على الامن فمانعت واقول مانعت في انزاله وانا اعرف ان الحكومة ستنكر ذلك وستجرب ان تجعل السلطات المحلية في طرابلس مسؤولة عن الكارثة. ولكنني اقول للحكومة انها ذكرت في اول بلاغ لها وهو الوحيد، انها لم تشأ ان تقيّد المستقبلين وان تفسد استقبال العائد الكريم. وهذا معناه انها لم تشأ نزع السلاح. فاذا هي انكرت اليوم فبيني وبينها حكم هذا المجلس.

واقترح ان تقوم بتحقيق برلماني لنعلم من يقول الحقيقة نحن ام الحكومة.

ايها السادة، ليست، لسوء الحظ، هذه هي الحادثة الاولى التي تقع في مدينة طرابلس بل سبقتها حوادث عديدة كانت الحكومة الحاضرة والحكومات السابقة لا تحرك ساكناً ازاءها، لأنها ما زالت تخطئ بين الادارة العامة والسياسة بينما نحن نطالب بادارة عامة نزيهة مخلصه لا علاقة لها بالسياسة. واذا نظرنا الى اي التدابير لجأت في هذه الدورة نرى انها ما زالت حتى يومنا هذا تخطئ بين السياسة والادارة. لقد قيل لها ان فاجعة وقعت في طرابلس بلغت ضحاياها ١٢٠ عدداً اجابت نقلنا المحافظ. ووقعت كارثة في بيروت في عام ١٩٣٤ يمكن ان تنسب اسبابها للقضاء والقدر، فنقل المحافظ. ولكن هذه الكارثة التي وقعت اخيراً في طرابلس وسببها الاهمال فماذا عملنا؟ نقلنا محافظ الشمال كما لو كان هو المسؤول وعينا محافظاً جديداً. قلت للصحف اني اعرف هذا المحافظ ولي ثقة بحسن درايته ولكن اقول ان الظروف التي رافقت تعيينه تدلنا على ان الحكومة ما زالت تخطئ بين السياسة والادارة.

يقولون قد عيناه وهو رجل عسكري حكيم. ولكن اقول قبل ان يكون رجلاً عسكرياً حكيماً يجب ان لا ينتسب الرجل الاداري لفئة من الفئات الحزبية. فلماذا اخترتموه وهو ينتسب الى فئة معلومة، يقولون اننا اخترناه لحجب الدماء. فلماذا لم تهتموا بحجبها قبل وقوع الكارثة؟ اني اعلن انهم لم يختاروه للادارة بل فرض عليهم فرضاً. انا لا اطلب مسؤولية من الحكومة ولا ان اطرح الثقة ولكن اطلب من دولة رئيس الوزارة ما يلي: نحن استكبرنا عليك بالامس ان تكون قبلت بائتلاف فرض عليك فرضاً لانك كبير في اعيننا واعين الامة، اما ان ينقلب هذا القبول بالائتلاف استسلاماً فهذا ما لا نرضاه. انا لا استجوب الحكومة، واني افضل لك يا صديقي ان لا تكون في هذا الكرسي حين يقضي عليك الائتلاف بالاستسلام على هذا الشكل.

واني اعاهدكم ان شمالي لبنان لن نقتطعه لاحد ولن يستعمر لاحد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية

وزير الداخلية: آسف جداً لاني لم اكن حاضراً في الجلسة الماضية لاجيب على اسئلة حضرات النواب الذين تقدموا باستئلتهم من الحكومة عن قضية طرابلس. اما الان فاجيب ومستعد ان تحمل كل مسؤولية ولا اتهرب بل احكي الواقع. اقول انه لم يصدر من الحكومة الرئيسية ادنى تردد في اتخاذ الاحتياطات اللازمة وليس هناك مخبرات سوى ما امرت به السلطات المحلية بوجوب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الامن بكل حزم وشدة وان تطبق القوانين بحق المخالفين ونهار الاثنين مساء سألت احد النواب عما اذا كان السيد فوزي القاوقجي عازماً على التوجه الى طرابلس فاجاب نفيّاً. ولكنني عدت واتصلت بطرابلس تلفونياً فعلمت انه متوجه اليها نهار الثلاثاء حينئذ اعطيت الاوامر المشددة بان لا يسمح بحمل اي سلاح او اطلاق نار وقلت لرجال الادارة المحلية هناك اذ لم تكن القوة كافية عندكم فالحكومة مستعدة لارسال المدد الذي تطلبون. عندها اجبت بان هناك طابوراً من الجيش وطلبوا مني ٢٥ جندياً فارسلت خمسين. ومساء الاثنين اتصلت للمرة الثانية تلفونياً بطرابلس فقبل لي ان اشخاصاً جاؤوا من سوريا يحملون سيوفاً فاصدرت الاوامر بنزع سيوفهم.

وفي اليوم التالي عند الساعة العاشرة تلفنت شخصياً للمحافظ فاجابني ان الحالة هادئة تماماً ولا ينتظر ان يقع اي حادث. وعلمت انه ذهب لتناول الغداء عند القنصل الفرنسي في طرابلس مما يدل على انه كان مطمئناً جداً واللعني انه سيتلفن الي في الساعة الواحدة اذا وقع ما ليس بالحسبان. وفي الساعة الحادية عشرة حضرت لمجلس الوزراء وسألني فخامة رئيس الجمهورية عن الموقف في طرابلس فقلت لفخامته اني تلفنت للمحافظ هناك ليتصل بي وانتظرنا حتى الساعة الواحدة والنصف في مجلس الوزراء فلم تتلق خبراً ولا تلفوناً. عندها ذهبت للبيت.

وفي الساعة الثالثة والرابع بعد الظهر تلقيت تلفوناً من المحافظ في طرابلس يفيد انه قد قضي الامر ووقعت الكارثة وانزل الجيش الى الميدان. ولما وقعت الحادثة ذهبت بنفسني الى طرابلس واتخذت التدابير اللازمة. واصرحت بان ما وقع لم يكن نتيجة سوء ادارة من السلطة المحلية هناك فحسب بل سوء ادارة من الاحزاب التي كانت تستعد لمثل هذه الساعة وكانت القلوب ملآنة ولم تكن رمانة وان الرصاص كان يتساقط على الدرك من الفنادق والمنازل والنوافذ والسطوح بخطة مدبرة ولكنهم صمدوا رغم قلة عددهم. والحكومة جادة في الامر ولو لم تكن هناك تحقيقات عدلية لكانت الحكومة اطلعتكم على تحقيقات ادارية تريككم من هم المسؤولون عن الحادث

الرئيس: ان نصف الساعة الاول مخصص للاسئلة والاجوبة ولكن بالنسبة لخطورة الموضوع فاني اسمح بالتناقص به. الكلمة للسيد حميد فرنجييه

حميد فرنجه: سمعنا بيان معالي وزير الداخلية عن حوادث طرابلس الاخيرة ويمكنني ان اؤكد للمجلس الكريم ان حضرة الوزير تلقى بنفسه خبراً يفيد ان بين السوريين القادمين لاستقبال فوزي القاوقجي اناساً يحملون اسلحة نارية وبنادق بكثرة.

وعندنا شهود من الحكومة ومن مدير وزارة الداخلية نفسها ان الوزير تلقى نبأ من طرابلس يبين خطورة الحالة كما تلقى طلباً شخصياً بانزال الجيش فلم يسمح بذلك. وصرح امام المدعي العام الاستئنافي وقائد الجيش العام بعدم السماح بنزول الجيش.

ولما كنا ومعاليه على طرفي نقيض، وثمة مسؤوليات سياسية، فاني اطلب من الرئاسة ان تطرح اقتراحي على المجلس بتعيين لجنة برلمانية للتحقيق. ولما كان الامر خطيراً فاني ارجو من الرئاسة ان تفسح لنا مجال الكلام فيه.

الرئيس: انا قلت نظراً لخطورة القضية افتح باب المناقشة بها

حميد فرنجه: هناك اقتراح بتعيين لجنة برلمانية للتحقيق في حوادث طرابلس، فاما ان اكون على حق واما ان تكون الحكومة على حق.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: لقد تكلم حضرة الزميل محمد بك العبود وبعده حضرة الزميل حميد بك فرنجه وانا افهم ان يكون النائبان متأثرين للحدث مثلنا واكثر وتكلم معالي وزير الداخلية فنفي ما قيل عن الحادث ووضح تفاصيل اتصالاته واهتمامه به. والذي افهمه ان الانباء التي تسربت لحميد بك فرنجه مرجعها الحكومة. تقول تلفتت للمحافظ والمحافظ قال لك

حميد فرنجه: (مقاطعاً) كان هناك اناس اجانب وانا مستعد لتسميتهم.

رئيس الوزارة: (متابعاً) قال معالي وزير الداخلية ان هناك تحقيقاً ادارياً وعدلياً اما التحقيق البرلماني فارفضه لان معناه عدم الثقة او عليك بالاستجواب فانا مستعد لذلك

ثم هناك قضية ائتلاف فاقول اني قبلت الائتلاف باختيار وانا تعلم انه قام لمصلحة البلاد وهو اساس هذا العهد وقد ضحى الائتلاف كثيراً وانا ضحيت باقرب الناس الى قلبي وضحى زملائي ايضاً. هناك عناصر وطنية يجب ان تمثل بالحكم وتساهم في خدمة الوطن.

اعود الى الاستسلام. لقد قيل عندما تسلمنا الحكم اننا استسلمنا فالامور يجب ان تعالج في مداخلها وحقائقها يا حميد بك. اني لم اتعود الاستسلام ولا اقبل ان تفرض علي المشيئات. اني احاكم الامور وازن كل قضية بميزانها الدقيق واعرف اين هي الحقائق. لقد اتهمنا عندما كنا معاً في باريس تفاوض بالجلء بأننا استسلمنا للفرنسي وعرف جميع الناس اننا لم نستسلم ولما عدنا

للبلاد تعرف اي استقبال استقبلنا به . ان الحادث خطير وجلل ويجب ان نهتم له ونتأثر ويجب ان نقوم بالتحقيق وان نبحت عن المسؤولين . وانا مستعد لاتضامن مع زميلي وزير الداخلية حتى النهاية وان شئت الاستجواب فليكن .

الرئيس : الكلمة للسيد اديب الفرزلي

اديب الفرزلي : اطلعت في جريدة «اليقظة» الصادرة في دمشق على كلمة تنتقد فيها احد نواب لبنان وتقول انه تعرض للسوريين الذين دخلوا طرابلس مسلحين . وانا كنائب في رأيي الخاص : اننا ننظر الى هؤلاء كسوريين ، فحرص لهم ، انما وجهة الانتقاد هي انهم يحملون سلاحاً ممنوعاً اي انه لم تطبقوا القانون القاضي بعدم نقل السلاح الممنوع وفي هكذا ظروف مثلهم مثل اللبنانيين .

ان الزملاء يريدون ان يحددوا المسؤولية وهي تقسم الى قسمين قسم تتحمله الحكومة فيما لو ثبت انها علمت علم اليقين بوقوع الحادث واستنكفت عن القيام بالواجب وهذا مستبعد جداً . والقسم الثاني يترتب علي انا ، انا الذي ادير دفة حزب او فئة من الفئات تناصر مع حزب آخر وأساعدها على حمل السلاح تشجيعاً . فتلك المجزرة يسأل عنها الذين يتزعمون المنطقة الشمالية . واكون انا المسؤول اذا كنت زعيماً وجعلت بيتي مأوى لحملة الاسلحة بدلا من ان اخبر الحكومة بسلاحهم . انا اكون السبب الاول في مثل هذه المجزرة وليس القاتلون .

ان مسؤولية الحكومة تنأتى عندما تعلم بوقوع الحادث علم اليقين وتتأخر عن القيام بواجبها اما ان نستجوب الحكومة قانونياً فننزاع منها الثقة اذا ثبت تقصيرها واما انها ما تزال تتمتع بثقتنا فنطلق لها الحرية في التحقيق . واذا كان احد منا يشك بان الحكومة لم تتخذ التدابير اللازمة تكون شريكة في الحادث وحينئذ نحاسبها عن طريق الاستجواب .

اما ما زالت حكومتنا تتمتع بالثقة فطلب تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في حوادث طرابلس هو عمل غير شرعي . واني اعارض تأليف مثل هذه اللجنة لاني اخشى ان تتحول المسؤولية الى بعض من يدير دفة الاحزاب في الشمال دون سواهم ، علينا نحن تقع المسؤولية .

فلهذه الاسباب ارى ان تستمر الحكومة في التحقيق ، ما زالت ثقتنا بها . وان لا تتأخر دقيقة عن اظهار المسؤول كبيراً كان ام صغيراً حتى ولو كانت هي المسؤولة نفسها .

صبري حماده - ان الذي بلغته لحضراتكم يا سادة هو الحقيقة بعينها وانا ما تعودت ان اقول غير الحقيقة واذا كان هنالك من طرق للدسائس مع بعض الموظفين فانما هي الوساطة التي اوصلت لهذه المجزرة في طرابلس .

انني اعلم كل العلم ما جرى في طرابلس وهذا الحادث لم يكن من نتيجة التساهل والاهمال من

الحكومة المحلية فقط فهناك اشخاص وزعامات وعنعات كان من شأنها ان عملت ايضاً على وقوع هذه المجزرة. ان ما قاله حضرة الزميل عما سمعه من مدير الداخلية او الاستاذ شربل او الامير فؤاد شهاب استغربه كل الاستغراب لانه روي عن لسان موظفين في الدولة كان الاجدر بهم ان يقولوا للحكومة ما قالوه لحضرة النائب وعلى كل فان هذا الخبر عار عن الصحة ولكن للدسائس اطوار واشكال تتبدل حسب الظروف. والحكومة مثابة على التحقيق الاداري والعدلي وهي مستعدة لتحمل كل مسؤولية اذا كان هنالك من مسؤولية تقع عليها.

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الصلح

سامي الصلح: سمعنا اقوال الحكومة واقوال نواب الشمال الكرام والحكومة تلقي التبعة على الاحزاب السياسية التي سببت هذا الحادث الخطير كما جاء بقول حضرة وزير الداخلية. والان نرى ان نواب الشمال يشكون بنزاهة المحافظ الجديد واني اسأل الحكومة وخصوصاً حضرة وزير الداخلية فيما اذا كانت اطلعت على اوراق التحقيق التي جرت في ايام الوزارة السابقة بحق هذا الموظف ولو اطلع حضرته على هذا التحقيق وعلى الفذلقة الواردة فيه لكنت الحكومة ترددت كثيراً بارساله للقيام بهذه المهمة الكبيرة وانا اعتقد ان هذه التدابير التي اتخذت هي غير كافية لذلك فاني اطلب من الحكومة ان تسحب حالا هذا الموظف وان ترسل غيره من كبار رجال الدولة كرئيس وزارة سابق او رئيس جمهورية سابق للقيام بهذه المهمة الخطيرة لانه لا يجوز ان يرسل موظف كهذا واکرر رجائي الى الحكومة بان تسحب هذا الموظف حالا وان ترسل محافظاً غيره لتطمئن القلوب ولان من شروط وجود هيئة الحكم ان يطمئن جميع السكان الى الحاكم

الرئيس: الكلمة للزميل جورج عقل

جورج عقل: تكلمنا في الجلسة السابقة وتساءلت عن المسؤولين في هذه الحوادث وقلت اننا لا نريد ان نستبق التحقيق ولكننا نرجو من الحكومة ان تتقدم ببيان يفصل كيف وقع هذا الحادث وما تقدمه وما هي الاحتياطات التي اتخذت من قبلها ويؤسفني بعد ان استمعنا الى بيان حضرة وزير الداخلية اننا لم نجد في هذا البيان ما يجلي هذه الحقائق. فلم تبين الحكومة ما هي الاحتياطات التي اتخذت في استقبال يشترك فيه اكثر من عشرة آلاف شخص وقد روت الصحف اخباراً شتى وروايات متعددة عن هذا الحادث ادت الى تكوين شيء من الشك في رؤوس الناس بان تدابير الحكومة كانت مجدية وقد ورد في هذه الصحف بين اسماء الشهود اسماء نواب وشخصيات معروفة وكل هذا يحمل الحكومة على ان تطلع على المجلس ببيان مستفيض عن هذا الحادث تحدد فيه المسؤوليات. ولو حدثت مثل هذه الفاجعة في اقصى مجاهل افريقيا لكان على الحكومة فيها ومجالس النيابة ان تجتمع في الحال وتحدد المسؤوليات.

اما وقد استمع المجلس الى بيانات غامضة وروايات متناقضة فانني اؤيد الزميل حميد فرنجيه بان تشكل لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الحادث .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة : ان الحكومة لا تدين احداً ولا يمكنها ان تدين احداً لان التحقيق لم ينته بعد . انما الزميل حميد فرنجيه قال ان هنالك تقصير من الحكومة و اشار الى مخبرات فاضطر حضرة وزير الداخلية الى الاجابة ولكن التحقيق الاداري والعدي لم ينته فلا يمكننا اذن ان ندين احداً فان شئتم فاستجوبوا الحكومة واسقطوها اما ان تطلبوا تأليف لجنة برلمانية للتحقيق فهذا لا نقبله ابداً .

الرئيس : الكلمة للزميل حميد فرنجيه

حميد فرنجيه : ارد بكلمة على حضرة وزير الداخلية والزميل اديب الفرزلي فاقول عندما شتمون الزعماء فلا تنسوا الوزراء . ولكن ما جاء في كلمة رئيس الوزارة في قوله استجوبوا واطلبوا طرح الثقة فانا لا استجوب واجعل هذا المجلس يرد استجوابي ولكنني اسأل وارجو الحكومة بان تجيب ما قلته غير صحيح فانا لا اطلب يا دولة الرئيس ثقة المجلس لك او عليك بل اطلب ثقة البلاد لك او عليك لقد قلت انك تضع الامور في الميزان فاين هو هذا الميزان الذي جعلك تختار لحكم منطقة الشمال هذا الرجل ولقد نوهت عن حزبية بعض الناس واقول لك ان من قام بهذه الحوادث ليس من حزبي ولكن هل كان محافظ الشمال السابق حزبي ومحافظ البقاع غير حزبي؟

احكموا بالعدل ولا تتحكموا بالناس واذا شئتم فانزلوا الى المعترك فنحن لا نتهرب من امامكم

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة : ان الحوادث التي وقعت شيء والمحافظ الجديد شيء آخر .

واقول لحميد بك كلمة في النهاية لعلها تكون حسن الختام فانا اعدك واعدكم جميعاً بان التحقيق واذا أدانني سأقول لك ان التحقيق قد ادانني واسمح لي بان اقول لك ان الحزب الذي تشير اليه هو حزبي قبل ان يكون حزبك وأنا أعلم بدقائقه أكثر منك فالميزان الذي تكلمت عنه هو دقيق ودقيق جداً فارجوك ان تمنع فيه كل الامعان وسأتيكم كما قال جورج عقل ببيان قاطع مفصل بكل دقائق التحقيق فانا لا اتهرب والتحقيق يعمل بسرعة .

الرئيس : لدي اقتراح من الزميل حميد فرنجيه

فتلا الكاتب الاقتراح التالي :

اقترح ان يصار الى تعيين لجنة برلمانية للتحقيق وتعيين المسؤولية الادارية في حوادث طرابلس الاخيرة على ان تقدم تقريرها في مدة خمسة عشر يوماً .

حميد فرنجيه

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح فليرفع يده

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. والان نعود لجدول الاعمال. ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ موازنة النفقات

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧ موازنة النفقات

الباب الخامس عشر: الديون المتوجبة الاداء

البند ١ - معاشات تقاعد وتعويضات صرف من الخدمة ١٩٠٠٠٠٠٠ ليرة.

البند ٢ - فوائد اموال القروض (للذكر)

البند ٣ - رديات واستردادات واحكام نقدية ١٠٠٠٠٠٠

صدقت اللجنة هذه البنود الثلاثة كما وردت.

الباب السادس عشر: نفقات السنين السابقة

من المعلوم ان نفقات السنين السابقة هي نفقات السنين التي لم تسقط بمرور الزمن والتي لم تصدر بها حوالات دفع قبل ختام الدورة المالية المختصة، بشرط ان تكون هذه النفقات قد عقدت بصورة قانونية قبل ٣١ كانون اول من السنة.

ومن المعلوم ايضاً ان الاعتمادات التي لم تصدر بها حوالات دفع قبل ختام الدورة المالية تلغى وتحول الى مال الاحتياط.

ولما كانت سندات الدفع التي يجب ان تصرف من نفقات السنين السابقة تبلغ حتى الان ٤٠٠٠٠٠٠ ليرة فقد وافقت اللجنة على طلب الحكومة رفع الاعتمادات المرصدة في البند الوحيد من هذا الفصل الى ٥٠٠٠٠٠٠ ليرة، على ان يؤخذ المبلغ اللازم لتغطية هذه النفقات من مال الاحتياط.

الباب السابع عشر: احتياطي لنفقات غير منتظرة

وافقت اللجنة على رفع الاعتماد المرصد في البند الوحيد من هذا الفصل الى ٥١٤٩٥١ ليرة وذلك من اجل ايجاد التوازن بين كفتي الواردات والنفقات .

مقرر اللجنة المالية - نائب البقاع

الامضاء: رفعت قزوعون

الرئيس: الباب الخامس عشر الديون المتوجبة الاداء، البند الاول معاشات تقاعد وتعويضات صرف من

الخدمة ١٩٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

اكثرية. أ. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الوحيد. ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع قانون الموازنة وموازنة الواردات

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٧

مشروع قانون الموازنة وموازنات الواردات

درست اللجنة المالية النيابية مشروع موازنة الواردات ومشروع قانون الموازنة خلال جلستين متواليتين عقدتهما بعد ظهر الاثنين في ٣ والثلاثاء في ٤ آذار الجاري برئاسة الاستاذ وديع نعيم وحضور مدير الموازنة ممثلاً للحكومة .

والامر الاول الذي تلفت اللجنة النظر اليه هو ان موازنة النفقات قد زادت ٤٧١٠٠٠٠ ليرة عن المشروع الذي قدمته الحكومة، اذ ارتفعت من ٥٤١٩٠٠٠٠ إلى ٥٨٩٠٠٠٠٠ ليرة: وتوزع هذه الزيادة كما يلي: أ. الخ. . .

اما اسباب هذه الزيادة فقد بينت بالتفصيل في التقارير التي نظمناها عن مختلف ابواب الموازنة .

وقد كان بود اللجنة ان لا تصل الزيادة في النفقات الى هذه الحلة ولكنها وافقت عليها - وقد جاراها مجلسكم الموقر في ذلك - أمل ان تقلع الحكومة بعد الآن عن عادة طلب الاعتمادات الاضافية خلال السنة .

مشروع قانون الموازنة

تلاحظ اللجنة بادئ ذي بدء ان في مشروع قانون الموازنة محاولة موفقة لتخفيض بعض الرسوم غير المباشرة

التي تصيب الفقير قبل الغني وللإستغناء عن البعض الآخر الذي يشكو منه المكلف دون ان تستفيد منه الخزينة كثيراً.

وتلاحظ اللجنة بسرور ان الحكومة تقدم على مثل هذا العمل للمرة الاولى منذ سنوات عديدة، مبرهنة بذلك على رغبتها الصريحة في اصلاح نظام الضرائب غير المباشرة ايضاً، توصلاً الى توزيعها توزيعاً عادلاً بين جميع طبقات الناس، والى انقاذ المكلف اللبناني من رسوم اوجدت في الماضي لغايات ومناسبات معينة، فبقيت نافذة حتى بعد زوال هذه المناسبات. واللجنة تأمل من الحكومة ان لا تكتفي بهذه الخطوة الاولى.

الباب الاول - احكام عامة

وافقت اللجنة على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ كما وردت بعد تعديل الرقم فقط (٥٨٩٠٠٠٠٠٠) بدلا من ٥٤١٩٠٠٠٠٠ ليرة في المادتين ٢ و ٣)

الباب الثاني - الضرائب المباشرة

المادة ٥ - وافقت اللجنة على المادة ٥ المتعلقة بضريبة الاراضي كما وردت، بعد ان اخذت علما بما جاء في الفذلكة عن ضرورة الاسراع في درس مشروع القانون القاضي باحداث ضريبة جديدة على الاراضي، وقد احيل الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٥٧ تاريخ اول آب سنة ١٩٤٤ اي منذ سنتين ونصف تقريباً. واللجنة تأمل انجاز هذا الدرس قريباً جداً بحيث يتسنى للمجلس ان يبت في المشروع خلال دورة اذار المقبلة، فتكون البلاد قد استكملت بذلك نظام الضرائب العصري الذي سعت الحكومة الى ايجاده منذ فجر هذا العهد.

المواد ٦ و ٧ و ٨ - ينص قانون الدخل على تكليف اصحاب الرواتب والاجور من غير موظفي الدولة على اساس تصاريح نصف سنوية تقدم في خلال كانون الثاني وتموز من كل سنة، الامر الذي يفرض على ارباب الاعمال والدوائر المالية اعباء يمكن الاستغناء عنها (تنظيم التصاريح وجداول التكليف) وقد اقترحت الحكومة ان تقدم التصاريح من الآن فصاعداً مرة واحدة في السنة (خلال شهر كانون الثاني) محتوية على الواردات التي حصلت للاجير خلال السنة السابقة، فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح وصدقت المواد ٦ و ٧ و ٨ كما وردت.

المادة ٩ - تتناول الضريبة على واردات الرساميل المنقولة - فيما تتناوله - فوائد وعائدات الايرادات والتأمينات النقدية، والودائع النقدية اية كانت الوديعة وائياً كان صاحبها، والحسابات الجارية «التي لا تكون ايراداتها داخلية في ارباح احدى المهن الخاضعة للضريبة المحدثه بموجب الباب الاول من قانون الدخل» (الفقرة ١١ من المادة ٦١ من قانون الدخل)

وتقول المادة ٨ من القانون نفسه انه يحق لصاحب المهنة ان يحسم الضريبة التي تصيب واردات رساميله المنقولة من الضريبة التي تصيب ارباح مهنته، عندما تكون هذه الواردات داخلية ضمن الارباح المذكورة

ولما كان يتعذر على المصارف في معظم الاحيان ان تثبت مما اذا كانت ايرادات الحسابات الجارية المفتوحة لديها داخلية ضمن ارباح احدى المهن ام لا فقد اقترحت الحكومة ان يحذف المقطع الاخير من الفقرة ١١ من المادة ٦١ والحسابات الجارية فيتسنى بذلك للمصارف ان تقتطع الضريبة عن ايرادات «الحسابات الجارية» على اطلاقها، على ان يستفيد المكلف عند الاقتضاء من احكام المادة ٨ من قانون الدخل.

وقد وافقت اللجنة على المادة ٩ من مشروع قانون الموازنة كما وردت.

المادة ١٠ - تقضي المادة ٢٩ من قانون موازنة سنة ١٩٣٩ بان يفرض على كل سيارة تتجول بدون ان يدفع عنها الرسم غرامة تعادل ثلاثة اضعاف الرسم في المرة الاولى وخمسة اضعافه عند تكرار المخالفة ولما كانت الحكومة قد رأت ان هذه الغرامات باهظة جداً فقد اقترحت تخفيضها الى الثلث في المرة الاولى والى ضعفي الرسم عند التكرار.

وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح كما ورد.

المادة ١١ (جديدة) - تمنع المادة ٣٢ من القانون نفسه اجراء اية تسوية مع اصحاب السيارات الخاصة الذين يتأخرون عن دفع الرسم. ولما كان هذا النص صارماً جداً فقد اقترحت الحكومة نصاً جديداً يرخص بموجبه لوزير المالية اجراء التسوية على نصف الغرامة فقط. وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح كما ورد.

المادة ١٢ (المادة ١١ سابقاً) - يعلم الجميع ان التركات العقارية خاضعة لرسم انتقال خاص يستوفى من الورثة بحسب درجة انتسابهم الى المورث، في حين ان التركات المنقولة لا تخضع لاي رسم. وقد رأت الحكومة السابقة ان تستدرك هذا النقص (المادة ١١ القديمة من مشروع قانون الموازنة) غير ان الحكومة الحالية طلبت سحب هذه المادة لانه لا يجوز في نظرها احداث الرسم على التركات المنقولة قبل ان ينجز المجلس درس ضريبة الاراضي الجديدة وهي الآن الحلقة الناقصة في نظام الضرائب المباشرة. ومع تسليم اللجنة بصواب هذه النظرية رأت ان تقرر مبدأ الرسم تاركة للحكومة امر اختيار الوقت المناسب لوضع مشروع القانون القاضي بتحديد مقدار هذا الرسم وطريقة فرضه.

الباب الثالث - الضرائب والرسوم غير المباشرة

المادة ١٢ من المشروع - طلبت الحكومة سحبها ووافقتها اللجنة على ذلك لانه سبق لمجلس النواب ان اقر مشروع قانون يميز للحكومة تعديل مقدار الرسوم على المواد الملتهبة ضمن حد اعلى لا يحق لها تجاوزه.

المادة ١٣ - صدقتها اللجنة كما وردت نظراً لاسباب المبينة في الفذلكة.

المادة ١٤ - صدقتها اللجنة كما وردت بعد ان اعربت للحكومة عن رغبتها في ان يطرأ تخفيض جديد على سعر الملح في السنة القادمة.

المادة ١٥ من المشروع - طلبت الحكومة سحبها ووافقت اللجنة على ذلك لانه سبق لمجلس النواب ان اقر مشروع قانون يقضي بالغاء رسوم الكبريت والقذاحات .

المادة ١٦ من المشروع - طلبت الحكومة سحبها ووافقت اللجنة على ذلك لانه سبق لمجلس النواب ان اقر مشروع قانون يميز للحكومة ان تعدل رسم الترابه ضمن حد اعلى لا يحق لها تجاوزه .

الباب الرابع - رسوم وواردات متفرقة

المواد ١٥ الى ٢٠ (١٧ الى ٢٢ سابقاً) وافقت عليها اللجنة كما وردت .

رسوم المطارات

كان لهذه الرسوم الجديدة التي تقترح الحكومة احداثها نصيب وافر من ابحاث اللجنة ، فقد رأى بعض الاعضاء ان تلغى هذه الرسوم بتاتاً تشجيعاً لشركات الطيران الوطنية . بيد ان الحكومة رفضت قبول هذا الاقتراح مستندة الى الاسباب التالية :

ان رسوم الطيران موجودة في جميع البلدان ومنها البلدان المجاورة كالعراق وفلسطين ومصر .

- ان الشركات الوطنية والاجنبية ستستفيد معاً من الالغاء الذي لن يحول اذن دون مزاحمة الثانية للاولى .
- ان الحكومة تنفق على المطارات المدنية زهاء ٣٠٠ الف ليرة في السنة . والرسوم المقترحة لن تغطي اكثر من ثلث هذه النفقات . مع العلم انه ليس من علاقة مباشرة بين المسألتين .

وبعد جدل طويل اتفقت اللجنة مع الحكومة على تعديل الرسوم المقترحة تعديلاً يجعلها دون الرسوم التي تستوفى في البلدان المجاورة .

المادة ٢١ (٢٣ سابقاً) - لما كانت المطارات اللبنانية ليست مجهزة الآن بجهازات فنية لاعطاء شهادة الكفاءة للطيران فقد الغي من المادة النص المتعلق بالرسم الذي يجب استيفاؤه عن الشهادة المذكورة (الفقرة ب)

المادة ٢٤ من المشروع - سحبتها الحكومة بناء على طلب اللجنة نظراً لافتقار المطارات اللبنانية الى جهازات للوزن .

المادة ٢٢ (٢٥ سابقاً) قررت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة تخفيض رسم الهبوط من ٢٠ الى ١٢ غرشاً عن كل ١٠٠ كيلو او جزء من ١٠٠ كيلو بعد ان رأت ان ادنى رسم تستوفيه البلدان المجاورة هو الرسم المصري (١٥ مليماً عن كل ١٠٠ كيلو)

ورأت ايضاً تشجيعاً للطيارات اللبنانية التي تطير بين بيروت ودمشق او بين بيروت وحيفا والتي قد تهبط في مطار العاصمة اكثر من مرة واحدة في النهار ان تعدل المقطع الثاني من الفقرة الاولى على الصورة التالية:

«مرتين» بدلا من «اربعة مرات»

«ضعفي الرسم» بدلا من «اربعة اضعاف الرسم»

المادة ٢٣ (٢٦ سابقاً) - قررت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة تخفيض رسوم الايواء عن ٢٤ ساعة (الفقرة ١ من المادة) من ٣ غروش عن المتر المربع الى غرش واحد في الحالة الاولى، ومن ٥ غروش الى ٣ غروش في الحالة الثانية.

المادة ٢٤ (٢٧ سابقاً) - وافقت عليها اللجنة كما وردت.

المادة ٢٨ من المشروع - سحبته الحكومة بناء على طلب اللجنة التي بينت لها انه لا يجوز استيفاء اي رسم كان عن المسافرين بالطيارات في بلد سياحة واصطياف كلبنان يهيمه ان يؤمه اكبر عدد ممكن من الناس.

المادة ٢٥ (٢٩ سابقاً) - رأت اللجنة ان الرسم الذي تقترحه الحكومة لقاء اشغال المكاتب داخل المطار باهظ جداً، فقررت انزاله من ٢٠٠ الى ٥٠ غرشاً عن المتر المربع في الشهر الواحد.

كما انها رأت ان الرسم المقترح استيفاؤه لقاء اشغال حظائر سيضاف بدون مبرر الى رسم الايواء المقطوع الشهري المنصوص عليه في الفقرة «ج» من المادة ٢٣ الجديدة. لذلك قررت بالاتفاق مع الحكومة الغاء السطر الاخير من المادة ٢٥ الجديدة.

المادة ٢٦ (٣٠ سابقاً) - وافقت عليها اللجنة كما وردت.

المادة ٢٧ (٣١ سابقاً) - وافقت عليها اللجنة كما وردت بعد ان عدلت عبارة «المواد ٢٣ الى ٣٠» بعبارة «المواد ٢١ الى ٢٦».

المادة ٢٨ (جديدة) - رأت اللجنة - بمناسبة درسها رسوم المطارات - ان رسوم الحجر الصحي المنصوص عليها في القرار رقم ١٨١ تاريخ ٢٦ آذار سنة ١٩٤٢ تستوفي عن الطائرات والمسافرين بالطائرات حتى واذا لم تستوجب الحالة تدخل مصلحة الحجر الصحي. لذلك اتفقت مع الحكومة على اضافة المادة ٢٨ الجديدة.

الباب الخامس - احكام شتى

المادة ٣٢ من المشروع - سحبت الحكومة هذه المادة بناء على طلب اللجنة التي اعتبرت انه لا يجوز تطبيق

قانون جباية الضرائب المباشرة على رسوم استهلاك غير مباشرة كرسوم المسكرات .

المادة ٢٩ (٣٣ سابقاً) - اقترحت الحكومة تعديلاً للنص الوارد في المشروع وقد وافقت عليه اللجنة . وهذا هو النص المعدل :

- يعطى رئيس مصلحة الخزينة في وزارة المالية ثلاث حصص من عائدات الجباية في بيروت ، ويعطى سائر رؤساء الدوائر في الادارة المركزية ورئيس قلم مراقبة الجباية في مصلحة الخزينة حصتين .

تصفي على هذا الاساس العائدات التي استحققت عن الاموال المحصلة خلال سنة ١٩٤٦

المادة ٣٠ (٣٤ سابقاً) تنص هذه المادة على اعطاء الخزينة امتيازاً من الدرجة الاولى معنى من التسجيل على العقارات المبنية وغير المبنية استيفاء للضرائب المتوجبة عليها . ومع ان اللجنة رأت في هذا الاقتراح مخالفة نظرية للمبادئ التي بني عليها السجل العقاري فقد وافقت عليه تعزيزاً للجباية بعد ان عدلت آخر المادة على الصورة التالية « . . . استيفاء الضرائب العقارية المتوجبة عليها عن السنة الحالية والسنتين السابقتين » اي انها خفضت الى ثلاث بدلا من ست عدد السنوات التي تستفيد من الامتياز .

المادة ٣١ (٣٥ سابقاً) - وافقت عليها اللجنة مع التعديلات التالية :

- تعديل اقترحته الحكومة وهو يقضي بادخال امناء السجل العقاري ورؤساء المكاتب المعاونة ضمن عداد الموظفين الذين تسري عليهم احكام هذه المادة .

- تعديل اقترحته اللجنة وهو يقضي بان تسري احكام هذه المادة على الاموال غير المنقولة الجارية على تملك هؤلاء الموظفين بدون تمييز بين ما كانوا يملكونه قبل توليهم الوظيفة وما اصبح في تملكهم بعد ذلك .

المادة ٣٢ (٣٦ سابقاً) - سحبت الحكومة المادة ٣٦ من المشروع واستعاضت عنها بمادة جديدة تخضع لتصديق رئيس الوزارة القرارات التي تتخذ من الادارة في شأن الخلافات التي تنشأ بينها وبين الملتزمين .

وقد كان بود اللجنة ان لا تلجأ الحكومة الى سحب المادة ٣٦ المذكورة لأنها لا ترى ما هي الفائدة من اخضاع محاضر المناقصات والمزايدات والتلزم والاتفاقات المنبثقة عنها وعقود الايجار لتصديق رئيس الوزارة اللهم سوى اضافة مرحلة الى المراحل التي تجتازها المعاملة قبل ان تصبح صالحة للتنفيذ .

المادة ٣٧ من المشروع - وهي تقضي بالغاء التعويض الذي يتقاضاه اعضاء المحكمة العسكرية وفقاً لاحكام المادة ٣٥ من قانون العقوبات العسكرية . وقد قررت اللجنة رد المادة ٣٧ المذكورة لانه سبق لها ان قبلت برصد الاعتمادات اللازمة لهذا التعويض اثناء درسها موازنة وزارة الدفاع الوطني ووافقها المجلس على ذلك .

المادة ٣٣ (جديدة) - ينص المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٤ تاريخ ٢٣ آذار سنة ١٩٤٢ وتصحيحه المؤرخ في

١٣ نيسان سنة ١٩٤٢ على اخضاع طلب التجنس بالجنسية اللبنانية لرسم خاص قدره:

- ١٥ ليرة لبنانية لدى تقديم الطلب عن كل شخص راشد و ٥ ليرات عن كل شخص قاصر .
- ٢٥ ليرة لدى صدور المرسوم بمنح الجنسية عن كل شخص راشد و ١٠ ليرات لبنانية عن كل شخص قاصر .

ويجيز هذا المرسوم اعفاء الطلب من الرسم بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية .
وقد رأت الحكومة انه من صالح البلاد رفع مقدار الرسم والتخلي عن مبدأ الاعفاء . وقد وافقت اللجنة على هذا الرأي وصدقت المادة ٣٣ الجديدة كما وردت .

المواد ٣٤ الى ٣٩ (٣٨ الى ٤٣ سابقاً) - وافقت عليها اللجنة كما وردت .

المادة ٤٠ (جديدة) - يقضي قانون المحاسبة العمومية بالغاء اعتمادات الموازنة التي لا تستعمل حتى ٣١ كانون أول من السنة . ولما كان القسم الاكبر من اعتمادات وزراء الخارجية قد صرف بصورة سلفات استحلال تسديدها في الوقت المناسب ، نظراً لانتشار البعثات في انحاء بعيدة ، ولما كان بعض اعتمادات وزارة الدفاع الوطني قد صرف بالصورة نفسها ، فقد رأت الحكومة وقبلت اللجنة ان يجاز تدوير هذه الاعتمادات من موازنة سنة ١٩٤٦ الى موازنة سنة ١٩٤٧ كي يتسنى لوزارة المالية اجراء معاملات الصرف القانونية حتى بعد انقضاء المدة المتممة لدورة سنة ١٩٤٦ المالية .

المادة ٤١ (جديدة) - تقول المادة ٤٩ من قانون التقاعد ما يلي

« اذا لم يمكن تعيين تاريخ الميلاد بالتدقيق فصاحب الشأن يعد بالغاً العمر المعين بموجب احكام هذا القانون في اول كانون الثاني الذي يلي السنة التي دخل فيها ذلك العمر » .

والغاية من هذه المادة تحديد التاريخ الذي يحال فيه الى التقاعد الموظف الذي بلغ السن القانونية .

ولما كان هذا النص غامضاً ويتحمل التأويل فقد رأت الحكومة ان يحدد اليوم الاول من شهر تموز تاريخاً لولادة كل موظف لم يعين تاريخ تولده بالضبط في تذكرة هويته .

مشروع موازنة الواردات

وافقت اللجنة على التعديلات التالية :

١ - الغاء البند ٩ (رسوم على التركات والهبات والوصايا) لان الرسم على التركات المنقولة لم يفرض حتى الان . الخ . . .

فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على موازنة الواردات وعلى مشروع قانون الموازنة في صيغتهما الجديدة كما هي مبينة ربطاً.

مقرر اللجنة المالية

نائب البقاع

الامضاء: رفعت قزوعون

الرئيس: الواردات المقدرة لسنة ١٩٤٧ الباب الاول، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها البند الاول
ضريبة الاملاك المبنية (١٨٠٠٠٠٠) ليرة
من يوافق عليه فليرفع يده

اكثريه

الرئيس: صدق البند الاول البند الثاني ضريبة الاملاك غير المبنية (٧٠٠٠٠٠٠) ليرة. الكلمة للسيد جميل
تلحوق

جميل تلحوق: ورد في هذه الموازنة تخفيض ضرائب واعفاء من رسوم اقترحتها الحكومة وقد استلقت نظري
الاراضي الزراعية لانها تستحق بالدرجة الاولى الاعفاء ومساعدة المزارع يجب ان تكون في مقدمة
كل اعفاء او تخفيض. ان المزارع ايها السادة هو الذي يأكل بعرق جبينه هو الوحيد الذي لا يحتال
على العمل. ان كل من يبتعد عن العمل في الارض كأنه يحتال على الناموس البشري وهو أكل
الخبز بعرق الجبين. وانني اعجب كيف ان الحكومة لم تنظر لمن اختار الناموس الالهى ليؤمن
حياته وكيف سها بالها عن هذا الكادح الذي يعمل في الحر والبرد في قلع الشرك من الارض
وتذليلها لتنتج الاثمار والحبوب. وانني اذ رأيت ان الاعفاء لم يشمل هذا المزارع الكادح اقترح
على المجلس الكريم الغاء هذه الضريبة او التوقف عن جبايتها خمس سنوات على الاقل وما طلبي
هذا الا مساعدة ورحمة للمزارعين.

الرئيس: الكلمة لوزير المالية

وزير المالية بالوكالة: ليسمح لي زميلي الكريم الدكتور جميل تلحوق وهو المنصف العادل الذي يزن الاشياء ان
استغرب اقتراحه هذا. فهو يعلم ان الحكومة قد راعت لابعد حد المزارع وراعت لاقصى حد في
تخفيض اسعار المازوت وغيره من المحروقات واطنه يوافق الحكومة على انه ليس من العدالة بشيء
ان يجبي من المزارعين فقط (٧٠٠٠٠٠٠) ليرة بينما يجبي ٧ ملايين من التجار وان العدل يقضي
بان يتساوى اللبنانيون في فرض الضرائب.

ان الحكومة تقدمت منذ سنوات بمشروع قانون الاراضي ولا يزال هذا القانون رغم الحاجة اليه في اللجنة والفت نظر المجلس الى ان الغاء الضريبة يقتضي له اولاً: تقديم مشروع قانون يدرس في اللجنة. ثانياً: يتوجب على المجلس عند الغاء او تخفيض ضريبة ان يوازن بين الضريبة وبين الواردات ومصاريف الموازنة. فهل المجلس على استعداد لهذا.

الرئيس: الكلمة للسيد جميل تلحوق

جميل تلحوق: ورد في جواب وزير المالية انه لا يجوز ان يجبي من التجار ٧ ملايين ليرة ومن المزارعين (٧٠٠٠

الف ليرة) اجيب على ذلك بقولي ان كل غرش يقبضه المزارع في الصباح يصبح في يد التجار في المساء. نحن نرغب لو يتسنى للمزارعين ان يربحوا ارباح التجار حتى تدفع للحكومة اضعاف ما يدفعونه لها فليست بالحجة ان يقال التاجر يدفع اكثر بكثير من المزارع.

الرئيس: الفت نظر الزملاء الى انهم صدقوا موازنة النفقات فاذا اقترحوا الغاء شيء من الواردات

فليقترحوا طريقة لسد العجز. ان هذا العمل غير ممكن فلو اقترحتم الغاء نصف الواردات كيف تسدد الميزانية؟ اني ارجو المجلس ان يعود الى اعصابه الهادئة وان لا يقر الا ما هو لمصلحة هذه الموازنة والان البند الثاني ضريبة الاملاك غير المبينة ٧٠٠٠٠٠ ليرة

من يوافق عليه فليرفع يده

اكثرية. أَلخ... .

الرئيس: من يقبل بالجدولين (أ) و(ب) كما تليت فليرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل الجدولان (أ) و(ب). والآن قبل ان اعرض القانون بكامله للتصويت عليه بالمناداة

بالاسماء، اري لزاماً علي وقد انتهينا من درس موازنة سنة ١٩٤٧ ان اقوم بواجب باسمي واسمكم متعدد الاطراف: اني اشكر اللجنة المالية على جهودها واهتمامها بدرس وتحضير الموازنة واخص بالذكر حضرة رئيسها وديع بك نعيم ومقررها رفعت بك قزعون الذين قاما بجهود كبيرة ومتواصلة في سبيل تهيئة الموازنة ويكون هذا الواجب ناقصاً اذا لم اقم بواجب آخر باسمكم وباسمي ايضاً وهو شكر موظف نشيط ذي علم واسع وخبرة عالية واعني بهذا الموظف اندره بك التويني مدير الموازنة والفت نظر الحكومة الى حضرته على ان لا يقتصر الشكر على الكلام فقط بل ان يكون بالتقدير للجد والنشاط والعلم مما يجعل الاجتهاد والعمل متواصلين.

والآن القانون معروض بكامله للتصويت بالمناداة بالاسماء.

(فنادى الكاتب على النواب بالاسماء فصدقه المجلس بالاجماع وامتنع السيد ابراهيم حيدر).

الرئيس: صدق القانون بالاجماع. ورفعت الجلسة على ان تعقد غداً في الساعة الرابعة بعد الظهر لدرس بقية المشاريع الجاهزة لدى الرئاسة.
(في تمام الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: حبيب أبي شهلا

أمين السر

جوزف ضو

نظر وصدق

عن أمين السر العام لمجلس النواب

فايز مكارم

كاتب المحضر

أحمد اسبر